الليبرالية

في السعودية والخليج

دراسة وصفية نقدية

وليد بن صالح الرميزان

روافد للطباعة والنشر والتوزيع
لبنان - بيروت - خلوي / ٠٠٩٦١٣٢٦٥١٢٦
الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م
البريد الإلكتروني : rawafed@libnan.cc-STConline


بسم الله الرحمن الرحيم

اللبرالية في السعودية والخليج
- دراسة وصفية نقدية -

تنويـــه

الحمد لله رب العالمين، حمد عباده الشاكرين على نعمه الكثيرة، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين: إن هذا الجهد المتواضع ما هو إلا تطويرٌ يسيرٌ على رسالتي للماجستير: «الخطاب الليبرالي الخليجي(١٩٩٠-٢٠٠٥): دراسة تحليلية نقدية»، والمقدَّمة لقسم العلوم السياسية في كليه الأنظمة والعلوم السياسية (العلوم الإدارية سابقاً) في جامعه الملك سعود ، والتي تمت مناقشتها وإجازتها ، والتوصية بطبعها في تاريخ ٢٩/ ٣/ ١٤٢٩هـ.

لم تكن ولادة هذه الرسالة يسيرة، بل جوبهت بعاصفة من الاعتراضات، ومحاولات عدة للتعطيل من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس، ورئيس قسم العلوم السياسية، وعميد كلية العلوم الإدارية (الأنظمة والعلوم السياسية) في تلك الفترة، فقد جرى العرف الأكاديمي أن يختار الطالب موضوع رسالته بالاتفاق مع الدكتور المشرف، وما تبقى من الإجراءات الإدارية مجرد شكليات ، إلا أن الواقع كان مغايرًا لذلك.

بداية: تم تقديم خطة بحث بعنوان : «الخطاب الليبرالي الخليجي ١٩٩٥-٢٠٠٥: دراسة تحليلية نقدية مقارنة» لرئيس قسم العلوم السياسية، قبل جلسة مجلس القسم ما قبل الأخيرة، للفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٤٢٥-١٤٢٦، ولم تُعرض في تلك الجلسة بحجة إحالتها إلى بعض أعضاء هيئة التدريس لقراءتها، وهذا إجراء

استثنائي لم يَسبق معاملة أيٍّ من الخطط السابقة بموجبة، بل إن رئيس القسم كلف أربعة من أعضاء هيئة التدريس بدراسة الخطة دون بقية أعضاء التدريس، والذين بدا وكأنهم يتبنون موقفًا مبدئيًا متحيزًا من الموضوع.

قبيل انعقاد الجلسة الأخيرة للفصل نفسه بثلاثة أيام (وكان مساء يوم جمعة) تم استدعائي من قبل رئيس القسم محاولا إقناعي بالترغيب والترهيب بتغيير الموضوع، بحجج أن موضوع الخطة متحيز وبعيد عن المنهجية العلمية! وأن الموضوع متشعب، ولذا فمن الأفضل سحب الخطة، ولما لمس الإصرار على الموضوع أفادني بأن هناك اعتراضات منهجية وموضوعية من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس، وطالبني بالقيام ببعض التعديلات، والتي لم أرفض القيام بها من حيث المبدأ على أن تكون بالتنسيق مع المشرف على الرسالة: الدكتور عبدالله الغامدي، وطلبت من الرئيس أن يتم إقرار الموضوع في الجلسة بحكم أنها الأخيرة في ذلك الفصل لكسب الوقت، وكان جواب رئيس القسم بأنه في حالة عدم سحب الموضوع سيتم رفض الخطة، وكأنه قد رتب للقضية مسبقًا.

ومن ثم فوجئت والدكتور المشرف على الرسالة بالأسلوب الاستفزازي الذي عرض به رئيس القسم الخطة في الاجتماع ، أسلوب ألب أعضاء هيئة التدريس على الباحث، فقد وصفه بالعنيد والمتحدي ورافض للالتزام بالملاحظات ـ التي لم تسلم للباحث أو المشرف أصلاً! ـ مما جعلهم يرفضون الخطة بشكلها الحالي.

ومن الجدير بالذكر أن من أهم الملاحظات التي أوردها رئيس

القسم في الجلسة أن موضوع الليبرالية «حساس» ، وأن مناقشة الليبرالية من المنظور الحضاري الإسلامي ـ وكان المنهج النقدي المراد استخدامه ـ هو إقحام لعقائد الإسلام في السياسة وموضوعاتها!!

ثم تم الرفع بالأمر كتظلم لعميد الكلية، الذي وضع الموضوع على جدول أعمال مجلس الكلية للبت فيه، والذي قرر بنفسه بصورة ودية وليست رسمية إعادة الموضوع إلى القسم، (وقد خلا محضر الجلسة من أي إشارة إليه)، ولعل من أغرب المواقف أنه اجتمع بي أحد أعضاء هيئه التدريس في محاولة لثني عن الموضوع، ثم صرح قائلا بأنه «لن يسمح برسالة تناقش أفكار زميل لهم (الدكتور تركي الحمد) بالمرور من القسم»!!، مع العلم أن خطة البحث كان واضحاً فيها وضوح الشمس أن الرسالة تناقش عالم الأفكار وليس الأشخاص، حتى أن اسم الدكتور الحمد لم يكن موجودًا حينها فيها.

أما الشكل الآخر للظلم؛ فهو ما تعرض له الدكتور المشرف؛ عندما اتُهم بالتطرف، الأمر الذي قد يؤدي بنتائج البحث حسب وجهة نظر قائلها إلى إطلاق صفات التكفير والتفسيق على الكتاب الليبراليين، متجاهلين ومتناسين في الوقت ذاته أن إطلاق الأحكام الشرعية يسمى من طبيعة التخصص.

ومع بداية الفصل الدراسي الأول للعام ١٤٢٥- ١٤٢٦ تم تعديل الخطة والعنوان بالتنسيق مع المشرف، وتم تقديمها لرئيس القسم بتاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠٠٥، ولم يعرضها على مجلس القسم في أول جلسة لذلك الفصل، بحجة أن القسم قد اتخذ قرارًا حيالها في السابق، في محاولة

للتعطيل، وتم رفع الأمر لعميد الكلية للمرة الثانية، فلم يتم حصول تقدم أيضًا، مما يؤكد وجود تنسيق بينهما، عندها تمت مقابلة معالي مدير الجامعة: الدكتور عبد الله الفيصل في الأسبوع الأول من شهر رمضان، وتم شرح الموضوع له، فأحال الموضوع لسعادة وكيل الجامعة لشؤون البحث العلمي: الدكتور عبد المحسن الضويان، فتمت مقابلته للمرة الأولى بعد إجازة عيد الفطر، فوعد بالاهتمام بالموضوع ، والتنسيق مع عميد الكلية.

وعند مرور أكثر من شهر دون نتيجة تمت مقابله وكيل الجامعة مرة أخرى، وأبدى استغرابه من عدم الانتهاء من الموضوع والبت فيه. فوجه خطابًا عاجلا إلى العميد بضرورة اتخاذ مجلس الكلية لقرار. فاستجاب عميد الكلية للضغوط، وكان قرار مجلس الكلية تكوين لجنة من خمسة أعضاء لبحث الموضوع، والتي أوصت بالموافقة عليها، إلا أن العميد قرر إعادتها للقسم مرة أخرى.

وفي اجتماع القسم تمت إحالة الموضوع إلى لجنة الرسائل في القسم، والتي كونت في نفس الجلسة السابقة التي رُفضت فيها الخطة ، والتي تكونت من ثلاثة أعضاء: اثنان منهم لديهم مواقف مسبقة من الخطة ، تم إبلاغ الطالب بها شفهيًا .

ومن المضحك المبكي في نفس الوقت: أن اللجنة عقدت تسعة اجتماعات لمناقشة خطه من عشر صفحات منها ثلاثة مع الطالب، وكأن موضوع الرسالة يهدد الأمن والسلم الدولي!

بعد ذلك قدمت اللجنة لائحة من التعديلات للطالب، أولها يناقض

آخرها ، بشكل ينسف كيان الخطة الرئيس، ويحرفها عن أهدافها، ومع ذلك قام الباحث بالتنسيق مع المشرف بعمل ما بوسعه في فترة زمنية قصيرة، فقدمت اللجنة تقريرها لمجلس القسم ، والذي تمت مناقشته، فقرر الموافقة على الخطة مع اعتبار التعديلات غير ملزمة للطالب، الأمر الذي أغضب رئيس القسم، فعدل محضر الجلسة بأن تكون التعديلات ملزمة، وكأنه يقول: إما أنا أو إقرار الخطة! ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي سفنه، فتمت الموافقة على الخطة من قبل مجلس كلية الدراسات العليا.

كانت تلك الصورة التي تتقاطع في أحد جوانبها، مع حرية الرأي والتسامح والقبول بالآخر لدى أنصار الليبرالية، ولكن هل يعني قبول الآخر احترامه؟ مثاليًا : نعم ، وواقعياً: لا، فقد كان تعاون أنصار الليبرالية من أعضاء هيئة التدريس مع زميلهم المشرف على الرسالة : الدكتور عبدالله الغامدي ـ جزاه الله جزاء الصابرين ـ أبعد ما تكون عن أصول اللباقة والاحترام والتقدير .

كل ما سبق أكتبه للتاريخ .. والله الموفق.

* * *

مقدمــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

يُدرك المتابع للخطاب العربي الحضاري المعاصر أنه بالرغم من اتفاق المفكرين العرب على أن التخلف يمثل مشكلة قائمة ومعضلة كبرى في الواقع العربي، إلا أنهم في الوقت ذاته طرحوا حلولاً ومشاريع فكرية متعددة للخروج من أزمة التخلف وصلت إلى حد التعارض في المرجعية الحضارية، فهناك تيارات تتخذ من الإسلام وحده مرجعاً وتسعى إلى النهضة من خلال إحياء الموروث وتطويره من داخل المنظور الحضاري نفسه، وهناك تيارات أخرى تبنت ونادت بقيم الحضارة الغربية باتجاهاتها المختلفة، وبينهما تيارات أخرى تحاول التوفيق بين التيارين السابقين.

وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية على وجه الخصوص تنامياً واضحاً لتأثير التوجهات الليبرالية الرأسمالية في دول العالم ومنها دول الخليج العربي، حيث استطاع الاتجاه الليبرالي أن يفرض رؤيته الفكرية على أغلب دول العالم منذ سقوط المنظومة الاشتراكية في ثمانينات القرن الماضي، وقد تبنى هذا الفكر كثير من مفكري وسياسي العالم، ووصل الأمر بالمفكر الأمريكي - الياباني الأصل - فوكوياما (Fukuyama)، والذي يعد من أبرز مروجي الليبرالية في العالم، أن اعتبر الليبرالية قمة التطور الإنساني وأنها الحل الأمثل لمشكلات الإنسانية وأنه لا خيار أمام

دول العالم لتحقيق نهوضها وتقدمها الحضاري إلا باتباع الأجندة الليبرالية، لأنها تشكل بمبادئها الفكرية وتجربتها العملية نهاية للتاريخ باعتباره صراعاً بين الأفكار البشرية، حيث يزعم أنه لا يمكن أن ينافسها أيديولوجياً أخرى لأنها قمة نتاج الفكر البشري[(١)].

وعلى الرغم من النجاحات والاختراقات التي تحققت لليبرالية عبر العالم إلا أنها قد واجهت ممانعة ومقاومة في بعض المناطق ومن بينها العالم العربي والإسلامي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة من المنظومة الأوروبية لممارسة ضغوط قوية متنوعة على دول العالم الإسلامي عامة وعلى العالم العربي خاصة لتبني حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والإعلامية على النمط الليبرالي الغربي، خاصة بعد أحداث (١١ سبتمبر) وما تبعها من غزو واحتلال لأفغانستان والعراق، والتي ساهمت في تبلور ملامح هذا الخطاب في المنطقة الخليجية العربية وأخذه طابعاً أكثر جراءة ووضوحاً من ذي قبل.

فهذه الدراسة تأتي في وقت تظهر فيه الليبرالية في أعظم نتاجها الفكري وبروزها بصورة كبيرة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، كما أنها تمثل محاولة لفهم وتحليل المقولات الرئيسة للخطاب الليبرالي الخليجي بصورة شاملة متتبعة لجذور الليبرالية

(١) لمزيد من المعلومات انظر: فرانسيس فوكوياما، (ترجمة حسين الشيخ)، نهاية التاريخ، (بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٣).

الفكرية بغية الوصول إلى فهم شامل لما تحمله من فكر ومضامين للتخلص من الحالة الراهنة.

وهي تهدف إلى قراءة وفهم الخطاب الليبرالي الخليجي كما ظهر في مجاله الحضاري المتعلق بقضايا التقدم والتخلف، قراءة وصفية تحليلية نقدية، من حيث:

- الأفكار المؤسسة لرؤية الخطاب الليبرالي وظروف نشأته، ومسلماته ومفاهيمه وقضاياه.
- كيفية معالجة الخطاب الليبرالي للخروج من واقع التخلف.
- مدى ملاءمة هذا الخطاب في ومعالجته للواقع الخليجي بالنظر إلى خصوصيته وخلفيته العربية والإسلامية.

ولابد من التنبيه أخيرًا: إلى أن هذه الدراسة اعتنت بنقد ونقض الليبرالية من الجانب الواقعي، دون النقد «الشرعي» لأسسها ومفاهيمها، الذي قامت به دراسات أخرى متميزة[١]. والله الموفق.

* * *

(١) من أهمها: رسالة «الليبرالية وموقف الإسلام منها» ؛ للدكتور عبدالرحيم السُلمي، ورسالة «التطرف المسكوت عنه» ؛ للدكتور ناصر الحنيني.

مفهـــوم الليبراليـــة

من الواضح أن الليبرالية كغيرها من الظواهر الفكرية تحمل دلالات مختلفة ولا يوجد اتفاق حول مفهوم محدد. ويتفق جميع الدارسين على عدم الوصول إلى تعريف دقيق متفق عليه، بل إن «بلورة تعريف واضح ودقيق لمفهوم الليبرالية أمراً صعباً وربما عديم الجدوى، وفي حال تحديد الليبرالية نجد أن هذا التحديد لا ينطبق على عدد من الفلاسفة والمفكرين الذين وسموا بسمة الليبرالية»[(١)].

ويرجع السبب في صعوبة تحديد المفهوم لارتباطه بإشكالات كبرى تعاني منها أغلب مفاهيم العلوم الاجتماعية. فالمفاهيم ليست مجرد دوال لفظية يمكن الوصول إلى دلالاتها عن طريق المعاجم، بل هي أفكار مجسدة في الواقع وموصولة بالتاريخ، بما فيه من تدافع وصراع واختلاف وتوافق، وهذا ما يجعل المفهوم يأخذ معاني متعددة حسب القراءة المقدمة، بما يعني أن الحديث عن ليبرالية واحدة هو سقوط في طريق التعميم وهذا بطبيعة الحال يولد خلطاً والتباساً شديداً في المفهوم نفسه[(٢)].

(١) الموسوعة الفلسفية العربية، (معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨، ط١)، المجلد الثاني، القسم الثاني، ص ١١٥٥.

(٢) الطيب بو عزة، الليبرالية من دلالة المعجم إلى شرط الواقع، www.alitijahalakhr.com/archive/272/the-file.html.

ومع ذلك يمكن القول أن الليبرالية مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية (liber) أي حر[١]. حيث يؤكد عبد الله العروي أن الليبرالية «تعتبر الحرية المبدأ والمنتهي، الباعث والهدف، الأصل والنتيجة في حياة الإنسان، وهي المنظومة الفكرية التي لا تطمع في شيء سوى وصف النشاط البشري الحر وشرح أوجهه والتعليق عليه»[٢].

من جانبها تؤكد الموسوعة الفلسفية العربية أنه:

إذا كان لليبرالية من جوهر فهو التركيز على أهمية الفرد وضرورة تحرره من كل نوع من أنواع السيطرة والاستبداد، فالليبرالي يهدف على نحو خاص إلى التحرر من التسلط بنوعيه: تسلط الدولة (الاستبداد السياسي) ، وتسلط الجماعة (الاستبداد الاجتماعي)، لذلك نجد الجذور التاريخيَّة لليبرالية في الحركات التي جعلت الفرد غاية بذاته، معارضة في كثير من الأحيان للتقاليد والأعراف والسلطة، ورافضة جعل إرادة الفرد مجرد امتداد لإرادة الجماعة[٣].

وفي سبيل التأكيد على مركزية الحرية في السياق الليبرالي ترى هبة رؤوف عزت أن الإنسان «الفرد حسب الليبرالية له السيادة على هذا الكون بما يعني ضرورة التحرر من التسلط أيا كان نوعه سواء تسلط الدولة أو الجماعة، والأفكار المسبقة أو الموروثة وأيضا جعل الأولوية

---

(١) موسوعه العلوم السياسية، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ص ٤١٠.

(٢) عبدالله العروي، مفهوم الحرية، (لبنان: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨، ط٤)، ص ٣٩.

(٣) الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الثاني، القسم الثاني، مرجع سابق، ص ١١٥٥.

للمصالح الفردية وتغليبها على المصالح الاجتماعية»[١].

وتضيف هبة عزت أن بعض أنصار الليبرالية يصفها بما وراء الأيديولوجية (meta-ideology) باعتبارها مجموعة من الأسس والقواعد التي تضع أرضية للنقاش السياسي والفكري[٢].

ويعرفها سيار الجميل تعريفاً مختزلاً بأنها مذهب فكري وسياسي ينادي بالحرية المطلقة في الميدان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتركيز على مبدأ (الاستقلالية) للأفراد والمجتمعات والدول، ومعناه الحقيقي:

التحرر التام من كل أنواع الإكراه الخارجي أو الداخلي، سواء كان دولة أم جماعة أم فردا، ويتم التصرف وفق ما يمليه قانون النفس ورغباتها، ولكل فرد الحق والحرية في اختيار أسلوب الحياة الذي يناسبه والعمل على تكريس الحريات ضمن عقد اجتماعي تتفق عليه الأغلبية بكل صورها المادية والمعنوية بين الدولة والمجتمع[٣].

والخلاصة أن جوهر الليبرالية هو تركيز على أهمية الفرد وتحقيقه

---

(١) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال،
www. Islamonline.net /Arabic/mafahem/2004/ 08/articleole.shtml
انظر أيضا:

- رمزي زكي، وداعا للطبقة الوسطى:تأملات في الثورة الصناعية الثالثة، (بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٩٧، ط١)، ص ٧٨-٧٩.

(٢) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مرجع سابق.

(٣) سيّار الجميل، الليبرالية القديمة والليبرالية الجديدة المعاني والمبادئ والمفاهيم، في: www.alitijahalakhar.com.

لرغبات ذاته في المجالات المختلفة، وتمثل هذه الحقيقة نقطة انطلاق في الفكر الليبرالي بكل أطيافه مع ضرورة تحرره من كل أنواع السيطرة والاستبداد أياً كان مصدره، حيث يتم من خلال توفير الحريات السياسية والفكرية والشخصية للفرد من خلال دستور يحدد واجباته ويمنحه حقوقه كاملة فلا ليبرالية دون ديمقراطية حقيقية، إذ تقترن الليبرالية والديمقراطية- بتوفير الحريات والالتزام بالدستور، الذي لابد أن يتضمن مضامين مدنية بحتة توفر حقوقاً وواجبات حسب المنظومة البشرية، فالفرد يمثل الغاية ونظم الحكم التي تحقق للفرد حرياته وغاياته تمثل الوسيلة(١).

* * *

(١) محمد الجوهري، النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣)، ص ١١.

الليبرالية الغربية : نشأتها ومجالاتها

أولاً : نشأة الليبرالية وتحولاتها التاريخية :

سيطرت الكنيسة خلال عصور الظلام في أوروبا على مجريات الحياة العامة، فلم يكن للفرد دور فاعل أثناء تلك الفترة، فقد احتكرت الكنيسة جميع مجالات التفكير وحرمت كل تفكير يخالف تقاليد البابوية، كما كانت قوى النظام الإقطاعي المتحالفة مع الكنيسة تقدم التغطية الأمنية لقرارات الكنسية، حيث سجل هذا التحالف أبشع صور الاضطهاد ضد أي فكر تراه الكنسية مخالفاً لها، وكانت محاكم التفتيش الجهاز التنفيذي لهذا التحالف، وقد أفرز ذلك الاضطهاد الديني والسياسي حركات فكرية مناهضة حاضنة لبدايات الأفكار الليبرالية التي كانت :

تعكس أمال الطبقات المتوسطة الصاعدة التي تتضارب مصالحها مع السلطة الملكية المطلقة والارستقراطية من ملاك الأراضي، وكانت الأفكار الليبرالية أفكاراً جذرية تسعى إلى الإصلاح الجذري وفي بعض الأوقات إلى التغيير الثوري فالثورة الإنجليزية في القرن ١٧ والثورات الأمريكية والفرنسية في أواخر القرن ١٨ كانت تحمل مقومات ليبرالية رغم أن المصطلح لم يستخدم حينذاك بالمفهوم السياسي. وقد عارض الليبراليون السلطة المطلقة للحكم الملكي والذي قام على مبدأ «الحق الإلهي للملوك»، ونادى الليبراليون بالحكم الدستوري ثم لاحقا بالحكومة التمثيلية أو البرلمانية. وانتقد الليبراليون الامتيازات السياسية

والاقتصادية لدى ملاك الأراضي والنظام الإقطاعي الظالم، حيث كان الوضع الاجتماعي يحدد حسب «المولد». كما ساندوا الحركات السياسية التي تنادي بحرية الضمير في الدين وتتشككوا في السلطة المستقرة للكنيسة[١].

كما سعت الليبرالية إلى بناء وتكوين نظام فكري جديد وهو الفكر الوضعي ليحل محل الفكر اللاهوتي الغارق في الميتافيزيقية[٢]. فقد جاءت الفلسفة الوضعية والتي تعبر عن نظرة فلسفية شاملة للكون والإنسان والحياة، وتهتم بدراسة وقائع الطبيعة والإنسان والمجتمع دراسة علمية مستقلة عن التصورات والمفاهيم الدينية، لتعمل على خلق تيار إنساني ليبرالي لتحويل المجتمع والحياة الاجتماعية، ومن ثم تأسيس الدولة وحياة الإنسان وعلمه وفكره على أسس تستبعد الدين وأفكاره وتحطم نفوذ الكنيسة وما يدور في فلكها من معارف ونظم[٣].

ومع مرور الزمن أصبحت القوى والاتجاهات المذهبية الجديدة في وضعية قوية، جعلتها أكثر حماسة وجرأة في طرح رؤى فكرية متماسكة وتعمل على أسلوب جديد في التفكير كبديل للنظام اللاهوتي القديم،

---

(١) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مرجع سابق.

(٢) محمد أمزيان، منهجية البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، (هيرندن(فيرجينيا): المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩١، ط١)، ص ٣٤-٤٠.

انظر: هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مصدر سابق.

(٣) محمد امزيان – مرجع سابق – ص ١٨.

ومع مطلع القرن الثامن عشر(*) كان الفكر المتحرر من الفكر الديني قد قطع أشواطاً كثيرة في مسيرته، مما جعله يعلن عن بدء عصر التنوير الذي يتأسس على فكرة إبعاد الميتافيزيقيا والفكر اللاهوتي وتقريب العقل على اعتبار أن العقل يملك القدرة على فهم الكون واستيعابه وإخضاعه لحاجات الإنسان .

وفي هذا السياق يشار إلى أن حركة التنوير الأوربية قد قامت:

وفق تسلسل مرحلي تلقائي بدءاً من العلمانية ثم الليبرالية وأخيراً الديمقراطية، بحيث لا يمكن عزل أي مرحلة منها عن الأخرى أو تجاوز اللاحقة منها للسابقة، فكانت بداية النهضة الأوربية مع حركة العلمنة التي تعني تحرر العقل العلمي من سلطان الكنيسة الجائر، وإعفائه من الالتزام بالولاء لما يتناقض مع أولى بديهياته، ونادت بإطلاق حرية العقل في التجريب والملاحظة بعيداً عن المسلمات الأولية المتناقضة في النصوص الدينية، ولم يكن ذلك يعني التملص من الإيمان الديني عند معظم العلمانيين، بل كانت حركتهم موجهة نحو تخليص العقل من سلطان الكنيسة لعدم إمكان الجمع بينهما، وبالتالي عزل الإيمان الغيبي

(*) من ناحية تاريخية قبل ظهور النظرية الليبرالية كمفهوم سياسي وفكري ونظري متماسك، ظهر المفهوم في القرن الرابع عشر الميلادي وكان له عدة معاني ودلالات، فكان يعني في البداية طبقة الرجال الأحرار تميزا لهم عن العبيد، وكانت تعني الكرم السخي الذي يقدم المساعدة للآخرين، وفي الموقف الاجتماعي كانت تشير إلى أصحاب العقول والأفكار المتفتحة والرحبة.

(الميتافيزيقا) عن الواقع التجريبي المحسوس[١].

ونتيجة للنجاح الذي تم تحقيقه في مجال العلوم الطبيعية بدأ المفكرون يتجهون إلى الجانب الاجتماعي والإنساني ويدرسون النظم السياسية والدينية والأخلاقية ويخضعونها للنقد العنيف من وجهة نظر العقل وحده مطالبين بضرورة تغيير النظم التي تبدو للعقل غير منطقية وتتعارض حسب آرائهم مع طبيعة الإنسان وتقف في سبيل نموه . ومن هنا كانت السمة الأساسية التي سادت في القرن الثامن عشر هي هدم النظام القديم والعمل على إعادة بناء النظام الاجتماعي وفق التصور الوضعي العلماني ؛ وذلك بالتركيز على إعلاء شأن العقل وقدرته على حل المشكلات الإنسانية وإنماء النظم الاجتماعية والسياسية المثلى عن طريق إشباع الحاجات الواقعية للعقل البشري- أي الحاجات المتصلة بالوقائع الحقيقية. فالإحساس هو المادة الأولية التي لابد منها في نشأة كل معنى كلي.

وقد نفت الوضعية العلمانية كل مصدر معرفي خارج هذا الإطار وعدت الطبيعة المصدر الوحيد للمعرفة اليقينية، ولذلك قاومت بشدة كل تفكير يخرج عن دائرة الحس سواء كان تفكيراً دينياً أوميتافيزيقياً، فهي لا ترى المنطلق السليم إلا في المعرفة الواقعية الممتزجة بالحس[٢]. من هنا منح العلم صفة النسبية كرد على أيديولوجية التسليم

(١) أحمد دعدوش، الليبراليون العرب، القلم، ٢٣-٣-٢٠٠٦م.
http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home.con&ContentId=289.

(٢) محمد أمزيان، مرجع سابق، ص ٥١-٥٣.

المطلق التي كانت سائدة إبان العصر الكنسي.

وأدت تلك التغيرات في المجتمع الأوربي، إلى إنشاء النظام الديمقراطي كبديل عن نظام التوريث الإقطاعي الملكي، وما كان ذلك ليحدث لولا تغلغل الفكر العلماني الليبرالي في المجتمع، الذي أشاع مبادئ الحرية الفردية وحق تقرير المصير، مما أدى إلى تدخل الأفراد في انتخاب السلطة الحاكمة، ومن ثم نشوء النظام الديمقراطي القائم على الاقتراع ورأي الغالبية[١].

وجدير بالذكر أن الفكر الليبرالي قد اعتمد في مصادره الرئيسة على كتابات جون لوك (John Locke) وفلاسفة عصر التنوير والمدرسة النفعية، حيث دافع الليبراليون في أوائل العصر الحديث عن قيم الحرية الفردية وخاصة حرية الاستثمار والتجارة – بدايات الرأسمالية – دون التقيد بالقواعد التي كانت سائدة إبان النظام الإقطاعي. وقد لخصت الليبرالية مطالبها في شعارها المعروف «دعه يعمل دعه يمر»، وفي المذهب الفردي الذي يعني استقلال الفرد عن المجتمع والدولة، أي أن للفرد حقوقاً مطلقة ومستقلة سابقة على وجودهما، فيما يسمى بحقوق الفرد الطبيعية[٢].

وقد وضع لوك اللبنة الأولى في صياغة نظريته حول الليبرالية بدراسة الطبيعة البشرية معتمداً على نظرته لحالة الطبيعة في الفترة الزمنية التي

---

(١) أحمد دعدوش، الليبراليون العرب، مرجع سابق.

(٢) موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٤١٠.

سبقت نشوء المجتمعات، حيث كان فيها الأفراد ذكوراً وإناثاً يكونون مجتمعات صغيرة تتسم بالتنظيم الذاتي ويتمتع فيها الأفراد بحقوقهم الطبيعية، التي منها: (حق الحياة والحرية والملكية). ويرى لوك أيضاً أن ما يمكن تعلمه من حاله الطبيعة هو تميز الطبيعة البشرية بالحرية والمساواة والتفكير، فالناس كانوا أحرار بطبيعتهم وقد جبلت النفس البشرية على عدم الخضوع لأحد، كما كان كل فرد يعتبر من منظور الطبيعة مساوٍ لجميع الأفراد الآخرين في حريته وله نفس الحقوق الطبيعية، ويتمتع أيضاً بعقل مفكر يجعله قادراً على استنباط القوانين الأخلاقية «قوانين الطبيعة» التي يعيش بموجبها،فما يستنبط بالعقل يعتبر طبيعياً ونتاجاً للطبيعة. وقد حدد لوك ثلاثة من قوانين الطبيعة الخاصة وذلك على النحو الآتي:

١- محافظة الفرد على نفسه، والاهتمام بها وبحاجاتها، والعمل على الارتقاء بحياته الخاصة.
٢- الابتعاد عن إيذاء الآخرين، وألا يسعى لخلق الاضطرابات والنزاعات.
٣- العمل على مساعده الآخرين إن توفرت الإمكانية دون أن يعرض حياته للخطر(١).

وبالتأسيس على تلك الحقوق الفردية الطبيعية صاغ لوك فكرة العقد الاجتماعي والقائم على:

---

(١) Ellen Grigsby, An Introduction to Political Science: Analyzing Politics, (Belmont, ca: Wasdorth.pub co, August2001) p.p 103:104.

١- ضرورة وضع حدود للسلطة السياسية؛ لكي يتمكن الأفراد من ممارسة نشاطاتهم المختلفة وخاصة النشاط الاقتصادي اعتماداً على تلك الحقوق.

٢- أن دور الدولة وهدفها الوحيد هو حماية تلك الحقوق، وقد عرفها لوك باسم الدولة الحارسة.

٣- أن مصدر التنظيم السياسي هو إرادة الناس واتفاقهم فيما بينهم على إقامة المجتمع المدني، وخضوعهم على ضوء ذلك؛ لسلطة تقوم على رضاهم خاضعة لرأي الغالبية عن طريق تعاقدها مع الآخرين لتكوين المجتمع السياسي(١).

وفي مرحلة لاحقة نقل فلاسفة عصر التنوير مفهوم العقد الاجتماعي - عند لوك مؤسس فلسفتهم - باعتباره روح الديمقراطية، إلا أنهم أضفوا على مفهوم المساواة بعدًا وطابعاً جديدًا مرتبطًا بالفردية والحرية في النشاط الاقتصادي، حيث جعلوا للمساواة مضموناً محدداً وهو المضمون القانوني، أي المساواة أمام القانون، واعتبروا كل تجاوز لهذا المضمون هو اعتداء على الحرية . ففولتير(Voltaire) يرى أن المساواة لا يمكن أن تتعدى الحدود القانونية، لاستحالة توحيد المجتمع في طبقة واحدة متساوية في الثراء، فالبشر جميعاً متساوون وفقاً للقانون الطبيعي إلا أنه لا يمكن إنكار أن هناك أيضاً اختلافات طبيعية بين الأفراد في القدرات والملكات، ومن ثم فإن مبدأ المساواة يجب أن يظل في حدود

(١) محمد ممدوح العربي، الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي والليبرالي والماركسي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م)، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

عدم المساس بهذه الاختلافات الطبيعية وإلا كان ذلك خرقاً للقانون الطبيعي، فالتفاوت في الثروات يجب ألاَّ يدخل في مفهوم المساواة . أما الصورة الثانية من مفهوم المساواة فيمثلها جان جاك روسو (Jean Jack Russo) الذي رفض مفهوم المساواة لدى فولتير، حيث دعا إلى المساواة الكاملة بين كافة طبقات المجتمع وأطيافه؛ لأن التفاوت الكبير في الثروة أساس للشر على المجتمع؛ لتوليده استغلالاً اقتصادياً يؤدي غالباً إلى الاستغـلال السياسي، الذي يدمر مفهوم المساواة القانونية ويجعله شعاراً غير قابل للتطبيق(١).

أما المدرسة النفعية فقد بدأت بالتشكل نتيجـة لفقد الاقتناع بأن هناك شيئاً ثابتاً بذاته، وأنه لا يمكن الاعتماد على العقل بصورة وحيدة للوصول إلى الحقيقة، إذ لابد من الوصول إلى الحقيقة عن طريق دليل يثبت صحته بالتجربة العلمية وبذلك يتبلور مفهوم القانون الطبيعي، فكانت بداية المدرسة النفعية على يد جرمي بنتام (Jeremy Bentham) وغيره ممن يطلق عليهم «الفلاسفة الراديكاليين» الذين تبلورت على أيديهم المدرسة النفعية(٢).

وتقوم المدرسة النفعية على أن الإنسان بطبيعته يميل إلى الأنانية وحب الذات مما يدفعه باستمرار إلى السعي وراء السعادة وتجنب الألم في أفعاله وأعماله، ولهذا نجد أن فلك المدرسة النفعية لا يزال يدور في

---

(١) محمد ممدوح العربي، الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٦٧ – ٢٦٩.

(٢) جورج سباين، ترجمة أحمد سويلم العمري، تطور الفكر السياسي: الكتاب الثالث، (القاهرة: دار المعرف:١٩٧١) ص ٧٨٠-٨٠٧-٨١٠.

فلسفة المذهب الفردي، وهي بذلك تعتبر أن قيمة أي تنظيم سياسي أو اجتماعي تعتمد على مقدار نفعه في تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الأفراد، لذا تعتبر المنفعة هي المعيار الذي يحكم على تلك التنظيمات، فالنفعية لا تنظر للفرد باعتباره فرداً في المجتمع بل باعتباره فرداً على إطلاقه، والحقوق الطبيعية للأفراد حسب رأيهم ليست إلا أوهاماً، فكل حق شخصي تحده حقوق مماثلة لأفراد آخرين، مما أوجب إيجاد وسيلة لتحديد تلك الحقوق وتنظيمها عن طريق القانون الذي يضعه نواب الشعب في النظام البرلماني الديمقراطي، ومن ثم فإن المجتمع هو الذي يخلق الحقوق ويحدد حدودها.

وقد اعتبرت المدرسة النفعية إن الحرية الشخصية من أهم مقومات السعادة للفرد، بشرط خضوعها للقانون، ومن هنا كان دور السلطة هو وضع الحدود الضرورية للحقوق المختلفة للأفراد، حتى لا يكون هناك تعارض بين تلك الحقوق لتتحقق السعادة لأكبر عدد ممكن للأفراد، ومن جهة أخرى هاجم أنصار المدرسة النفعية مبدأ الفصل بين السلطات والقيود التي تؤطر وتقيد عملها باسم ضمان الحريات داعين إلى منح السلطة الكاملة للسلطة التشريعية وحدها في ظل رقابة شعبية عن طريق حق الانتخاب المكفول للجميع ؛ ولذلك فإن مفهوم المساواة قد أضيف إليه الجانب السياسي ومعه جانب المساواة القانونية[١].

---

(١) Roy Macridis , Contemporary Political Ideologies: Movements and Regimes,(London: Scott, Foresman and company ,1989) p.28.

انظر أيضا: - جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع، ترجمة على إبراهيم السيد، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١) ص ٤٩٥ – ص ٥١٥.

وفي القرن التاسع عشر تطور مفهوم الليبرالية؛ ليأخذ منحى آخر حيث أدت حركة التصنيع غير المنظمة والطليقة من أي رقابة إلى حدوث نتائج اجتماعية مدمرة من ناحية ظروف تشغيل العمال والنساء والأطفال مما أدى إلى تدخل البرلمان البريطاني عام ١٨٤١م لإصدار تشريعات تهدف إلى تحسين الظروف المهنية والحياتية للطبقة العاملة، ومن هنا بدأ البعد عن المذهب الفردي والاتجاه نحو المذهب الجماعي. وقد كانت تلك التعديلات على جوهر الليبرالية -المذهب الفردي- ضرورية للحماية من النظام الرأسمالي وضمان الاستقرار السياسي الذي تعرضت أسسه للاهتزاز نتيجة فوضى الإنتاج[١].

ولقد كان لجون ستيوارت ميل(John Stuart Mill) أثر كبير في جعل تلك الإصلاحات مذهبية، حيث وسع مفهوم الحرية من مجرد التخلص من استبداد الحكم إلى التخلص من الضغوط الاقتصادية على الفرد، وأكد على أنه يجب على الدولة أن تتدخل، لتخفيف تلك الضغوط، لأن الحرية ليست خياراً فرديًا فقط، بل هي خيار اجتماعي تتوقف عليه رفاهية المجتمع مما يوجب على الدولة أن تتدخل لتحقيق ذلك دون المساس بحرية الأفراد في الأمور التي لا تتقاطع مع حريات الآخرين. أما إذا حدث تقاطع أو اصطدام بين الحريات فإن على الدولة التدخل بوضع الحدود الفاصلة بينها. وبذلك انتهى مفهوم الدولة الحارسة .

---

(١) موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٤١٢ .

ومع انتقال الليبرالية لمرحلة أخرى على يد توماس جرين (Thomas Green) المتأثر بالفيلسوف الألماني هيجل(Hegel)، الذي رأى أن الفرد إنما يحقق ذاته عندما يكون له دور في المجتمع، وعلى ضوء ذلك فإن هدف الدولة ينبغي أن يتمثل في إتاحة الفرصة للأفراد؛ لكي يجد كل منهم الدور الملائم له في المجتمع. مما يعني قبولاً من قبل جرين للدولة كمؤسسة إيجابية تضع التشريعات لدعم الحرية بمفهومها الليبرالي، وبقيود معينة على التصرفات الرأسمالية التي ولدت الأزمة وهددت أمن الفرد واستقراره ولهذا أصر جرين على ضرورة فهم الحرية بأسلوب يجب أن يكون ذو نظرة واسعة وأكثر أخلاقية ؛ ليبرر تلك التدخلات للدولة[١].

لم تهدأ بعد ذلك الأزمات التي واجهت الليبرالية، حيث تعرضت لتحديات ومصاعب جمة بعد الحرب العالمية الأولي، التي أفرزت واقعاً دولياً جديداً على المجال الأيديولوجي والاقتصادي وتمثل ذلك في ظهور الاشتراكية ونشأة النظم القائمة عليها، ناهيك عن تمرد تيارات متعددة من اليمين الرأسمالي المتطرف والذي اتخذ أشكالاً متعددة مثل الفاشية والنازية[٢]. مما ولّد تحولات جذرية في بنى ونظم المجتمعات الغربية، فقد برزت الدول الاشتراكية في هيئة دول عملاقة في مجال التصنيع- وإن كانت تشهد مستوى مدنياً من الحريات - لسيطرة السلطة

---

(١) جورج سباين، الكتاب الرابع، مرجع سابق، ص ٩٣١- ص ٩٦٦ ،
انظر أيضا:- موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٤١٢.
(٢) موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٤١٣.

المطلقة للدولة وهيمنتها على العملية الاقتصادية. ثم جاءت الأزمة العالمية عام ١٩٢٧م لتشكل هزة كبيرة للاقتصاد الرأسمالي، ولتظهر النظرية الكينزية على يد اللورد البريطاني جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)، التي توجب تدخل الدول في إدارة دفة الاقتصاد بالتركيز على مشكلتي البطالة والنقد، بعدما أصبحت مشكلة البطالة ملازمة للنظام الرأسمالي حيث لم يعد لكل فرد يريد العمل أن يجده. فقد نظر كينز إلى النقد كمسألة غاية في الأهمية في الواقع الاقتصادي، بعد أن كان ظاهرة ثانوية، أما على مستوى الرؤية الاقتصادية فقد عاب كينز على الليبرالية وفرديتها في النظر إلى المجتمع في كونه أفراداً أحراراً لهم مطلق الحرية في العمل، وأن المجتمع سينتظم تلقائياً لذلك، ورأى كينز أنه لابد من تدخل الدولة لترشيد السلوك الاقتصادي لضبط العملية الاقتصادية في مستوياتها العامة وذلك لإنقاذ الليبرالية من فوضى الحرية وإخضاع الفعل الاقتصادي لمنطق الدولة لا لمنطق الأفراد[١].

وقد تبنت غالبية اقتصاديات الغرب بعد الحرب العالمية الأولي النظرية الكينزية لكن في بداية السبعينيات وبالتحديد عام ١٩٧٣م، شهد الاقتصاد العالمي أزمة أخرى بعد ارتفاع أسعار النفط وهي اقتران التضخم بالبطالة بصورة لم تحدث من قبل، مما ولد مراجعة نقدية لليبرالية لأن الأزمة كانت بسبب ارتفاع إنفاق الدولة على الخدمات العامة التي تقدمها لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة، لذا كان الحل هو

---

(١) الطيب بوعزة، في السياق التاريخي لنشأة النيوليرالية.
www.Aljazeera.net/NR/exers/EBF9A651-817B-404D-B527-E81F120Dee93/htm

العمل على تقليص تلك النفقات والتراجع عن المدرسة الكينزية والعودة إلى ما يسمي بالليبرالية الكلاسيكية (أي تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة) وهو ما أطلق عليه «الليبرالية الجديدة» (New Liberalism)، لذلك يمكن القول أنه إذا كانت :

كانت النظرية الكينزية تراجعا عن الإطلاق الليبرالي للسلوك الاقتصادي، ورفضاً لحياد الدولة بقصد معالجة أزمة ١٩٢٩م، فإن النيوليبرالية [الليبرالية الجديدة] هي محاولة لمعالجة أزمة ١٩٧٣م، على أساس المنظور الكينزي، والمناداة بالعودة إلى الانتظام وفق الرؤية الليبرالية في أشد تمظهراتها المطلقة(١).

ومن ثم عمل الاتجاه الليبرالي الجديد على تقليص دور الدولة في العملية الاقتصادية وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول وانفتاح الاستثمار في الأسواق والعمل على خصخصة القطاعات الخدماتية الحكومية، ومنح الدور البارز في العملية الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات والشركات المالية الكبرى(٢).

وفي هذا السياق يرى الجابري أن الليبرالية الجديدة هي بنية أيديولوجية تمثل أرقى ما أفرزته الرأسمالية في موطنها وهي بذلك مذهب اقتصادي أيديولوجي. وأهم عنصر جديد في هذا المذهب بنظره هو دعواه الأيديولوجية التي تبشر بنموذج جديد للدولة تمارَس السلطة

---

(١) الطيب بوعزة، في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية، مرجع سابق.

(٢) عبد المجيد راشد، آليات نظام العولمة، شبكة الإنترنت للعالم العربي .
www.Amin.ovg/look/amin/article.tel/10/publication:7&nrissue:1&nrsection:20&article:37775&id

فيه على أساس مبدأ «الرقابة والتوجيه» (governance)، على غرار شركات المساهمة في النظام الرأسمالي ذوي التقاليد الأنجلوساكسونية، حيث يمارس حملة الأسهم نوعاً من الرقابة والتوجيه عند توزيع الأرباح، بهدف دفع المديرين إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح للمؤسسات التي يتولون تسييرها. وهذا النوع من ممارسة السلطة في إطار من الرقابة التي يقوم بها المعنيون بالأمر هو نموذج الحكم الذي تبشر به «الليبرالية الجديدة» الذي يهدف إلى تقليص دور الدولة، حتى تكون مهمتها القيام بالتسيير، تحت توجيه ومراقبة أولئك الذين يوازي وضعهم إزاءها وضع حملة الأسهم بالنسبة للمديرين في الشركات الكبرى (١).

ومن ثم يبدو واضحاً أن الليبرالية الجديدة لا تختلف عن الكلاسيكية أبداً إلا في الوسائل والأدوات، فالمبادئ نفسها لا يمكن التراجع عنها أبداً، بل بالإمكان إثراؤها بالمزيد من التجارب، وإذا كانت القديمة ترتبط بالفكر الأوروبي ونتائجه، فإن الجديدة ترتبط بالفكر الأميركي وممارساته وخصوصا بعد أن غدت الولايات المتحدة الأميركية القطب الأوحد في العالم (٢).

وتتحرك الليبرالية الجديدة في إطار عام يسمى بظاهرة العولمة، التي

---

(١) محمد عابد الجابري، أوهام الليبرالية الجديدة هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ مناقشة المفاهيم، http://www.iraqcp.org/fakri/0040908f4.htm.

(٢) سيار الجميل، الليبرالية القديمة والليبرالية الجديدة :المعاني والمبادئ والمفاهيم، مرجع سابق.

توظفها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لتعظيم منافعها الاقتصادية بفتح الأسواق الخارجية لمنتجاتها ودمج اقتصاديات دول العالم في الاقتصاد العالمي بقيادتها، وذلك من خلال الاستثمار في تلك الأسواق لتوحيد اقتصاديات العالم. إلا أن ذلك يتعدى المجال الاقتصادي، ليشمل مجالات أخرى، إذ تعمل الولايات المتحدة على توحيد العالم أيضاً من النواحي السياسية بنشر الديمقراطية الليبرالية وكذلك الحال في النواحي الفكرية والثقافية حيث يقول ديفيد روثكوب (David Rothkop) مدير مؤسسة كيسنجر «يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على نشر ثقافتها بكل الطرق والوسائل، لأن الثقافة الأمريكية خليط متعدد وهي من نتاج ثقافة عالمية، فيجب أن تمس ثقافات الشعوب»[(١)].

ولهذا يؤكد الليبراليون الجدد أن على العالم أن يحمل قيم الغرب الليبرالية بكافه مجالاتها، وأن المعارضة والمقاومة لها ستكون ثانوية، فالتحدي الذي يمكن أن تواجهه تلك القيم سيكون ثقافياً وهو ما أطلق عليه هانتجتون «صدام الحضارات» «فالصراعات الأساسية في السياسة العالمية سوف تقع بين أمم وجماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، أي أن صدام الحضارات سوف يحكم السياسة العالمية»[(٢)].

---

(١) أحمد مجدي حجازي، العولمة والتدفق المعلوماتي :الأبعاد الاجتماعية والآثار السلبية، www.arabcin.net/arabiaall/2005/2.htm.

(٢) إسحاق الفرحان (تحرير)، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١)، ص٢٨.

ويعتبر مفهوم العولمة الثقافية محاولة لتعميم النموذج الثقافي الغربي على المجتمعات الأخرى وذلك من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة، ترغيبية كانت أم ترهيبية، بهدف إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس للهوية الثقافية والحضارية العالمية وهدم كل ممانعة لها. لهذا فإن قوى العولمة تعمل على نشر ثقافة الاستهلاك في المجتمعات النامية وتسليع شتى مظاهر الحياة في المجتمع، بحيث تحولت الثقافة الاستهلاكية إلى آلية لتشويه البنى الاجتماعية التقليدية وتغريب الإنسان والتوجيه نحو تقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب، كل هذا بهدف الربح السريع للشركات متعددة الجنسيات.

كما عملت العولمة على تدويل بعض القضايا الإنسانية مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة وقضية الديمقراطية، حيث لم تعد شأناً داخلياً بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي وإن كانت معايير هذا التدخل مثيرة للجدل(١). فالسياسة الأمريكية لا تزال تتعامل (ببراغماتية) وانتهازية واضحة في التعامل مع القضايا الحقوقية في العالم، فمن الجلي أن الولايات المتحدة لا تتبني تلك القضايا والحقوق كرسالة أخلاقية عالمية

(١) محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة: رؤية عربية، www.ibn-rushd.org/arabic/m_fayrk-arab.htm.

كما تدعي بل تتخذها كأداة، لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية[١].

يمكن القول إن العولمة أو الليبرالية الجديدة وإن كانت غايتها الأساسية اقتصادية، إلا أنها تعبر عن منظومة متكاملة ومتشابكة يرتبط فيها الجانب الاقتصادي مع الجانب السياسي، والجانبان معاً يرتبطان مع الجوانب الاجتماعية والثقافية حيث لا يكاد يستقل جانب بذاته، وإن كان هدفها المعلن يتمثل في أيجاد رؤية موحدة للكون وقضاياه ووضع حلول لها، إلا أن الهدف الحقيقي هو تحقيق مصالح الدول المهيمنة.

ثانياً: مجالات الليبرالية:

تتعدد مجالات الليبرالية حسب النشاط الفردي للإنسان؛ فالليبرالية مفهوم يتسم بالشمول والتعدد ويخضع إلى ما يضاف إليه من نشاط بشري للفرد، فهي في جوهرها تركز على إرادة الإنسان وحريته في تحقيق هذه الإرادة، ومن ثم فكل نشاط بشري يمكن أن تكون الليبرالية داخلة فيه من هذه الزاوية، إلا أن هناك مجالين رئيسين لليبرالية هما: المجال السياسي والمجال الاقتصادي.

ففي المجال السياسي، عرفت موسوعة لالاند الفلسفية، الليبرالية السياسية بأنها «مذهب سياسي يرى أن من المستحسن أن تزاد إلى أبعد حد ممكن استقلالية السلطة التشريعية والسلطة القضائية بالنسبة إلى السلطة الإجرائية التنفيذية، وأن يعطى للمواطنين أكبر قدر من الضمانات

---

(١) محمد أحمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، www.wahdah.net/3awlama.htm.

في مواجهة تعسف الحكم»[١].

ويرى علي الدين هلال أن قيم الليبرالية السياسية تتجسد في الديمقراطية الليبرالية كنظام أساس يقوم على:

١- أن السلطة هي ملك للشعب، والشعب هو صاحب السيادة، وله الحق في اختيار من يمثله من النواب في انتخابات دورية .
٢- وجود التعددية السياسية(Political Pluralism)، التي تتمثل في تعدد الأحزاب السياسية والتداول السلمي للسلطة.
٣- أن القرار السياسي (Political Decision)، هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية، ومن ثم العمل للوصول إلى حلول وسط لأي أزمة من خلال المساومة المتبادلة بين القوى السياسية.
٤- أن احترام مبدأ الغالبية، يعُد أسلوباً مثالياً فاعلاً؛ لاتخاذ القرارات والحسم بين وجهات النظر المختلفة.
٥- أن المساواة السياسية(Political equality)، تعني إعطاء صوت واحد لكل مواطن، وأن الأفراد يتساوون في الحقوق والواجبات السياسية.
٦- أن معيار شرعية الحكم هو التعبير عن حقوق الأفراد وحرياتهم ورضاهم.
٧- أن مفهوم الدولة القانونية(The law state)، له عناصر من أهمها: وجود الدستور، وخضوع الحكام للقانون، وتقسيم السلطة والاستقلال

(١) اندريه لالاند، (ترجمة خليل احمد خليل)، موسوعة لالاند الفلسفية، الجزء الثاني، (بيروت: عويدات للطباعة والنشر،٢٠٠١)، ص٧٢٥.

والرقابة المتبادلة بين سلطة التشريع والتنفيذ والقضاء، وانفصال الدولة عن أشخاص حكامها، وتدرج القواعد القانونية، وإقرار الحقوق الفردية والحريات السياسية للمواطنين، حتى يكون الدستور هو الضامن لتلك الحقوق والحامي للأفراد من تعسف السلطة السياسية(١).

وتختلف الديمقراطية الليبرالية عن غيرها من الديمقراطيات بتركيزها على وجه الخصوص على مسألة الحريات الفردية وحماية الأفراد من القمع الحكومي والمساواة القانونية بين الأفراد، وذلك على نقيض الديمقراطية الشيوعية على سبيل المثال، التي تركز على المساواة بمعناها الاقتصادي مع تركيز قليل على مسالة الحرية(٢).

وقد اختلفت آراء الليبراليين حول دور الدولة، حيث رأى الليبراليون التقليديون ضرورة غياب دورها ما عدا ما يتعلق بالحماية العامة للمجتمع عن طريق تطبيق القوانين، مهما تكن نتائج ذلك الغياب على الفرد.

---

(١) على الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، وسعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، يناير١٩٨٧م، ط٢)، ص٣٨-٤٠.

انظر أيضا:

- ثناء فؤاد عبد الله، الديمقراطية بين المفهوم والممارسة، مجلة الديمقراطية، العدد الخامس، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، شتاء ٢٠٠٢، ص٢٩٥.

(٢) إكرام بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، (بيروت: دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٤٠.

وتسود الليبرالية المعاصرة ثلاثة اتجاهات حول دور الدولة حسب تشارلز اندرين (Charles Andrain) وفقا لما يلي:

١. **مذهب الحريون** (libertarianism): ويشتركون مع الليبراليون التقليديين في حصر دور الدولة بالحد الأدنى من الأعمال المنحصرة في الحماية وتطبيق القانون، لأيمانهم بأن الفرد قادر على معرفه واختيار مصالحه ومنافعه دون الحاجة إلى التدخل من قبل أي جهة كانت، والتركيز لديهم على حرية الأسواق والمنافسة داخلها، ويولي أصحاب هذا الاتجاه أهمية للحرية على حساب المساواة في الفرصة أو المكافئة والتي يرون صعوبة بل استحالة تطبيقها.

٢. **الليبرالية النقابية** (Corporate liberalism): يشترك أصحاب هذا الاتجاه مع الحريون في إعلاء أهمية الحرية على حساب المساواة، والاختلاف عنهم يكمن في إعطاء دور كبير للحكومة والنقابات العمالية في التخطيط للعملية الاقتصادية من ناحية مراقبة النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ومراقبة التضخم والعمل على استقرار الاقتصاد الدولي وأسعار صرف العملات وتشجيع الصادرات، ووضع السياسات اللازمة لتحقيق ذلك. ويغلب أصحاب هذا الاتجاه مصالح الشركات الكبرى على حساب عملية المساواة الاقتصادية بين أبناء الطبقة العاملة.

٣. **الليبرالية الإصلاحية** (Reformist liberalism): يؤمن أصحاب هذا الاتجاه بأهمية دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي، بل أن على الدولة تشجيع إنشاء تلك المنظمات لتمثيل مصالح الأقليات العرقية والمهاجرين والمستهلكين والشباب

وذوي الدخل المحدود، وعلى الدولة أن تعمل على الاهتمام بالمناطق الفقيرة وإعادة توزيع الثروة داخل المجتمع(١).

يمكن القول بأن الليبرالية المعاصرة جنحت إلى اعتبار الحرية الفردية هدفاً ولو تدخلت الدولة لتحقيقه أو حمايته(٢).

فالدولة وفقا لهذا التصور- كما ذكرت دينا شحاتة لا :

تنشر نموذجاً معيناً للسعادة والفضيلة، ولكنها تنشأ لتدافع عن حرية الفرد في اتباع أسلوب الحياة الذي يراه مناسباً، ولتضمن في الوقت ذاته التعايش السلمي بين الأفراد في المجتمع .... الدولة إذن كما يراها الليبرالي بمثابة رجل الشرطة المحايد الذي يضمن سريان الحقوق والحريات للجميع بدون انحياز أو تفضيل لفئة من الفئات أو لغاية من الغايات(٣).

وأما الليبرالية الاقتصادية فهي حسب ما ذكر في موسوعة لالاند الفلسفية «مذهب اقتصادي يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية، ولا وظائف تجارية، وأنها لا يحقّ لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم»(٤).

---

(١) Charles F. Andrain , Foundation of Comparative Politics: a policy perspective, (Monterey: Ca , Brooks/Cole publishing company, 1983) p.p122:124.

(٢) موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ص٧٢٦.

(٣) دينا شحاتة، الليبرالية: نظرة نقدية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٢، القاهرة، ابريل ١٩٩٨، ص٤٧-٤٨.

(٤) موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ص٧٢٦.

ويدخل في الجانب الاقتصادي للحرية التي يطالب بها الليبراليون، حرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال والعمل والمنافسة . فالليبرالية الاقتصادية تؤمن بأن الاقتصاد تحكمه قوانين ثابتة تقوم على قوى العرض والطلب، كما أن قوى السوق لديها القدرة التامة على تنظيم السوق تلقائياً دون تدخل الدولة، وفي حالة الضرورة التي تحتاج إلى تدخل الدولة، فيجب أن يكون ذلك التدخل في أضيق حدوده [١].

وتعتبر الرأسمالية ممثلة بآراء مؤسسها آدم سميث(Adam smith) في كتابه «ثروة الأمم» هي المكون الرئيسي لليبرالية الاقتصادية[٢].وقد تلخصت فلسفته في شعاره الشهير «دعه يعمل دعه يمر» فقد كانت آراؤه تعبر «عن الإيمان بوجود نظام طبيعي يحقق سعادة البشر من خلال سعي كل فرد، لتحقيق مصلحته الذاتية»[٣]. فالطبيعة الإنسانية حسب الليبرالية تجعل المصلحة الخاصة المصدر الرئيس لحركة الإنسان[٤]. وتعتبر السوق الحرة- حسب الليبرالية الاقتصادية- الضامن للعدالة الاجتماعية لسماحها لكل الناس أن يحققوا مصالحهم الخاصة.

و قد تأثرت الليبرالية الاقتصادية أيضاً بنظرية داروين (Darwin) حين وضع نظرية التطور، التي تفسر أصل نشأة وبقاء المخلوقات على

(١) موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ص٧٢٦.

(٢) Macridis, opcit , p26.

(٣) إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص٤٧.

(٤) الموسوعة العربية العالمية، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الجزء ٢١، ط١، ١٩٩٦)، ص ٢٣٧.

الأرض، حيث يقرر فيها داروين أن كل نوع من المخلوقات يمر بسلسلة من التغيرات العشوائية الجسدية والعقلية. وبعض هذه التغيرات ساعدت على بقاء ونجاح النوع، ولكن غيرها استحال لها البقاء ومن ثم فإن عملية «الانتخاب الطبيعي» هي التي تحدد النوع الصالح للبقاء من عدمه.

وبناء على ما سبق يعتقد هربرت سبنسر(Herbert Spencer) في كتابه «الإنسان مقابل الدولة» في عام ١٨٨٤م، أن عملية الانتخاب الطبيعي تسري أيضاً على المجتمع الإنساني الذي يتسم بمبدأ «البقاء للأصلح»، حيث صور المجتمع على أنه ساحة لنزاع الأفراد من أجل البقاء، فمن كان أكثر تكيفاً مع الطبيعة صعد إلى القمة بينما يسقط إلى القاع من كان أقل تكيُّفاً، ومن ثم فإن التفاوت بين البشر أمر طبيعي ومحتم فلا يحق على الحكومة التدخل فيه؛ ولذلك فإن الحكومة بتوفيرها المعاشات والإعانات والتعليم والعلاج المجاني إنما تساعد الفرد على الكسل، ومن ثم سيفقد احترامه لنفسه، ولكن إذا تم تشجيع الناس على الاعتماد على أنفسهم فسيصبحون عناصر منتجة في المجتمع. ومع ذلك اضطر الليبراليون نتيجة للأزمات الاقتصادية إلى التراجع عن بعض آرائهم تلك وأصبحت النظرية الكلاسيكية بتخصيص الدور المحدود للحكومة غير القادرة على حل مشكلات التفاوت الاجتماعي وغياب العدل في المجتمع، ومن ثَم بدأ الليبراليون الجدد في تشجيع سياسة التدخل الحكومي وقيام الدولة بدورها[١].

(١) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مرجع سابق.

ولليبرالية أيضاً مجال آخر هام يمس بصورة مباشرة موضوع البحث: وهو **الليبرالية الفكرية**، وتعني أن في الذات الإنسانية حيّزاً لا تستطيع أن تنفذ إليه سلطة المجتمع أو أي شكل من أشكال السلطة، فإذا أكتشف الفرد ذلك أصبح بإمكانه أن يتمتع بقدر من السيادة والحرية، بمعنى أن الإنسان لديه حيز لا يمكن لأي سلطة بما في ذلك سلطة الدين أن تتحكم فيه أو تسيطر عليه، ومن ثم فإن على الجميع احترام رغبات الإنسان في هذا الحيز، فهو الذي يمنح الفرد سيادته وحريته(١).

فالفرد ـ حسب الليبرالية ـ يتميز بأنه كائن حر وعقلاني قد حقق درجة من الوعي الذاتي بمصلحته، وهذه الميزات ترفض الوصاية الفكرية على الفرد من جهتين:

١- محاولة إجباره على اعتناق ما لا يريد، فالفرد مستقل بشكل كامل في تحديد جميع خياراته الفكرية والعقائدية، فالليبرالية تقول«أيها الإنسان لك كل الحق أن تؤمن بما تشاء، ولا يستطيع أي شخص أو سلطة أو دين أو مذهب أو فكر أن يجبرك على التحول مما أنت مؤمن به»(٢).

٢- سلب حريته في التعبير عن أفكاره ومعتقداته وسلب حريته في النقد.

ويؤكد ذلك تركي الحمد في مقالة له عن الليبرالية بقوله:

ومن حق الحياة والحرية هذا تنبع بقية الحقوق المرتبطة: بمعنى حق

---

(١) نالين قمبر، لماذا النهج اللبرالي الديمقراطي .www.Rekeftin.com/limazeelnhg.htm.

(٢) عباس النوري، الليبرالية مفهوم يمكن تطبيقه، .http://www.aljeeran.net/wesima_articles/articles-20070411-67730.html

الحياة كما يشاء الفرد، لا كما يُشاء له، وحق التعبير عن الذات بمختلف الوسائل، وحق البحث عن معنى الحياة وفق قناعاته لا وفق ما يُملى أو يُفرض عليه. بإيجاز العبارة، الليبرالية لا تعني أكثر من حق الفرد الإنسان أن يحيا حراً كامل الاختيار في عالم الشهادة، أما عالم الغيب فأمره متروك في النهاية إلى عالمِ الغيب والشهادة(١).

وهذه الرؤية التي نادت بها الليبرالية في سياق دفاعها عن حرية الاعتقاد، ساهمت في عزل الدين عن المجتمع والسياسة حيث ربطته بالضمير الفردي، كما وقفت موقفاً محايداً من الأديان والمعتقدات الشخصية، وهذا ما جعل العلمانية مبدأ جوهرياً وأساسياً في بنية البناء الفلسفي الليبرالي(٢).

وفي المقابل يجب على الليبرالي أن يقبل أفكار وعقائد غيره مهما كانت، ليتجاوز الأمر مثالية الحرية الفكرية لدى الليبرالية إلى دعوة لقبول الرأي الآخر(٣).

❊ ❊ ❊

---

(١) http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=2495 تركي الحمد، خواطر حول الليبرالية.

(٢) عبدالعزيز كامل، دعاة الليبرالية عقول مختلة.... أم ولاءات مختلة، http://www.saaid.net/mktarat/almani/49.htm.

(٣) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مرجع سابق.

القيم والمبادئ الجوهرية لليبرالية

ترتكز الليبرالية على الرغم من تعدد أطروحاتها والاختلافات بين منظريها في الأمور الفرعية، على مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية التي تمثل محوراً شاملاً وكلياً للفكر الليبرالي، وقد لخصتها هبة رؤوف عزت فيما يلي(١):

١- مركزيــة الفــرد :

عملت الليبرالية على تطوير مفهوم الفرد عما كان عليه إبان الحقبة الإقطاعية في أوروبا، فقد كانت البنية الاجتماعية السائدة آنذاك تتمثل في الأسرة والقرية والمجتمع المحلي أو الطبقة الاجتماعية، وكانت هوية الفرد تتحدد بدرجة كبيرة بحسب صفات تلك المجموعات، حين انهار النظام الإقطاعي واجه الأفراد نطاقاً واسعاً من الخيارات والأولويات الاجتماعية، مما أتاح لهم فرصة التفكير في الذات وبشكل فردى بحت مما ساهم في توسعة عملية الحراك الاجتماعي، وصاحبه ظهور أسلوب جديد من التفكير العقلاني والعلمي بديلاً للنظريات الدينية التقليدية، فأصبح النظر والتعامل مع المجتمع من زاوية الفرد وتحرره وليس من منظور المحافظة على تضامن الجماعات الاجتماعية.

وتمثل فكرة أولوية الفرد على الجماعة الخيط الرئيس للفكر

---

(١) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مرجع سابق.

الليبرالي، وفي هذا السياق ترى بعض الاتجاهات الليبرالية أو ما يسمي بالمذهب الذري، أن الأفراد أشبه بذرات متناثرة داخل المجتمع وبناء على هذا الأساس فقد تم تعريف المجتمع بأنه: يتكون من مجموعة من الأفراد يعمل كل فرد في هذه المجموعة على تحقيق مصالحه الخاصة وحاجاته المادية والمعنوية. وتحمل هذه الرؤية في مضمونها فكرة رفض وجود المجتمع أو التأكيد على أن المجتمع يتشكل من مجموعة من الأفراد ذوي الاكتفاء الذاتي حيث يعتمد فيه كل فرد على نفسه ومن ثم فالليبرالية تعلي وتضخم (الأنا) الفردية[1].

ولم تستمر تلك النظرة الفردية المتطرفة لفترة طويلة بسبب نتائجها السلبية من استغلال للآخرين وتنامٍ للجشع والطمع اللذين سيطرا على المجتمع وأفراده، مما دفع الفكر الليبرالي أن يطرح رأياً أكثر تفاؤلاً بشأن الطبيعة الإنسانية، من خلال التأكيد على أن الأفراد لديهم مسؤولية اجتماعية إزاء بعضهم.

ومع ذلك يمكن القول بأنه على الرغم من الاختلاف في الرؤى المطروحة فقد أجمع الليبراليون على الرغبة في خلق مجتمع يكون فيه كل فرد قادراً على تنمية قدراته لأقصى درجة ممكنة، بشرط أن يتمتع كل فرد بحقوقه الطبيعية، وهذه الحقوق بطبيعتها تتحلى بصفة الاستقلال عن الحكومة، فالفرد هو مقياس الحياة الاجتماعية وهو المصدر الأول في

---

(١) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مرجع سابق.

الفكر الليبرالي[١].

٢- الحريــــة :

تعد الحرية القيمة العليا المشتركة في الفكر الليبرالي، الذي يزعم أنه لا يمكن للفرد أن يمارس حقه في الاختيار ويحقق مصالحه ومنفعته ويتمكن من تنمية قدراته ما لم يتم تحقيق الحرية، باعتبارها حق طبيعي ملازم للوجود الإنساني، فكل فرد يتطلع إلى غايات ومصالح تختلف عن تلك التي يتبعها الآخرون[٢].

وعلى الرغم من الاتفاق الليبرالي على قيمة الحرية فإن الاختلاف حول دلالاتها يعد من المسائل الجدلية في الفكر الليبرالي، فهناك اتجاهان متنازعان حول تحديد مفهوم الحرية:

أ- **الاتجاه السلبي**: ويمثله الليبراليون الكلاسيكيون، الذين يرون أن الحرية هي قدرة الشخص على التصرف بالشكل الذي يختاره، أي غياب الإكراه أياً كان شكله مما يعني استقلالية تامة للفرد. ويتمثل ذلك الاتجاه في تعريف هوبز للحرية بأنـها «غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان على أن يفعل ما يشاء»[٣].

ب - **الاتجاه الإيجابي**: وهو الاتجاه الذي يرى الحرية من منظور

(١) ياسر قانصوة، الليبرالية:إشكالية مفهوم، (القاهرة: دار الإفتاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤) ص ١٠٤.

(٢) دينا شحاته، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٣) عبد العزيز كامل، مرجع سابق.

القدرة على التمتع بالشيء أو تحقيق هدف يهم الإنسان، وتتطلب الحرية حسب هذا المنظور، أن يكون الفرد سيد نفسه ومستقلاً بذاته، وقادراً على تنمية مهاراته ومواهبه والوصول إلى الإنجاز والرضا• ويصبح المجتمع الليبرالي حسب هذا الاتجاه هو المجتمع الذي يستطيع أعضاؤه تحقيق قدر كبير من أهدافه المشروعة، والظروف داخله مهيأة لتحقيق الحرية الفردية، ولا مانع لدى أصحاب هذا الاتجاه من تدخل الدولة في المصلحة العامة للأفراد في حدود لا تؤثر على حرياتهم(١).

وقد حدد روي ماكريديس(Roy Macridis) ثلاث مستويات للحرية على النحو التالي:

١- **الحرية الفردية:** وتتضمن جميع الحقوق التي تضمن حماية الأفراد من الدولة، وتتطلب العيش تحت ظلال قانون إجراءاته معروفة للجميع، وتشمل حرية التفكير والعبادة والكلام، وحرمة المنازل .

- **الحرية المدنية:** وتدل على القنوات والمناطق التي تتيح للأفراد ممارسة أنشطتهم وتضمن حقوقهم في إبداء الرأي دون تدخل من أي جهة كانت، ويرتبط بحرية الآراء، كل من حريات التعبير والكتابة والنشر والمناقشة.

- **الحرية الاجتماعية:** ويعنى بها حرية التقدم والحراك للأفراد داخل مجتمعاتهم، بغض النظر عن المكانة الاجتماعية أو العرق أو المعتقد، حيث أن

---

(١) محمد ممدوح العربي، مرجع سابق ص ٢٧٧.

لكل الأفراد الحق في الفرصة لإحراز مكانة في المجتمع حسب إمكانياتهم[(١)].

٣- العقـــل :

ترتبط الحرية في الفكر الليبرالي بالعقل، إذ يعتبر المذهب الليبرالي جزءاً من مشروع التنوير، الذي يتمحور فكره الرئيس في تحرير البشرية من قيود الخرافة والجهل وإطلاق العنان لعصر العقل. وقد أثرت عقلانية عصر التنوير في الليبرالية في كثير من المجالات وذلك على النحو الآتي:

١- أن الإنسان بقدر عقلانيته يكون قادراً على تحديد مصلحته والسعي وراء منافعه الشخصية.

٢- أن سلطة العقل تمنح الإنسان القدرة على تحمل المسؤولية في حياته وتقرير مصيره.

٣- أن العقل بمثابة المحرر من قبضة الماضي ومن ثقل العادات والتقاليد والتعصب.

٤- أن العقل وسيلة للتقدم الإنساني من خلال التوسع في المعرفة، حيث إن التراكم المعرفي يطور من فهمه، فكلما تعلم الفرد زادت معرفته وهجر الخرافة واستطاع أن يحسِّن وضعه.

٥- أن العقل يعطي أساساً جيداً؛ لتقويم المطالب والدعاوى المتنافستين إذا كانتا منطقيتين[(٢)].

---

(١) Macridis, opcit, p.p 24: 25.

(٢) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مرجع سابق.

٤- المســـاواة :

ترمز المساواة عند الليبرالية إلى إعطاء كل فرد ما يستحقه، فيما يتعلق بالثواب والعقاب، وأن يكون التعامل مع الناس قائماً على أسس تحفظ للفرد حقوقه واحترامه، حيث يتمتع الأفراد بحقوق متساوية لإنسانيتهم بقطع النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو الخلفية الاجتماعية.

كما تؤكد الليبرالية على المساواة وتكافؤ الفرص وليس النتائج أمام الأفراد لتحسين وضعهم الاجتماعي كلٌّ حسب جهده.

والمساواة من وجهة نظر الليبرالية تقوم على الالتزام الشكلي، حيث لا يمكن إحداث مساواة كاملة بين الأفراد بسبب اختلاف مهارات وإمكانات ومواهب كل فرد عن الآخر، إلا أن العدالة تتحقق عندما يكون لدى كل فرد من الناس فرص متساوية لتنمية قدراته ومهاراته أي:

أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي وتحسين وضعه بجهده ودأبه. وذلك لا يعني أن تكون المساواة مطلقة بتدخل من الدولة كما في الاشتراكية؛ لأن الناس لم يولدوا متساوين، بل تختلف مهاراتهم ومواهبهم وبعضهم أكثر استعداداً لبعض الأعمال من غيرهم، ولكن يجب أن تكون أوضاع المعيشة والظروف الاجتماعية الأساسية الدنيا واحدة للجميع(١).

والمساواة السياسية لدى الليبرالية تقوم على منح فرص متكافئة

---

(١) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مرجع سابق.

للجميع للتعبير عن أفكارهم وتنظيم أنفسهم، بحيث تؤسس للناس حكماً خاضعاً لإرادتهم ويكون الحاكم من ذوي الإمكانات والمواهب حسب قدرته واستعداده للعمل بقطع النظر عن الجنس أو الدين أو اللون، على نقيض ما كان سائداً في الغرب، من استناد على عوامل تقع خارج إرادة الناس مثل الحظ، أو المكانة أو الوراثة.

وعلى الرغم من المساواة التي تتحدث عنها الليبرالية إلا إن النتائج التطبيقية تنتج فروقاً على مستوى الدخل وعلى مستوى القدرة على تنمية الذات وممارسة الحكم، وهذا ما جعل بعضاً من مفكري الليبرالية مثل جون راولز (John Rawls) أن يرى ضرورة إعادة توزيع الثروة من خلال نظام الشؤون الاجتماعية لصالح أفقر الفئات حتى تسود في المجتمع العدالة من خلال تدخل الحكومة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، من أجل ضمان وحماية الفرص المتساوية، مما دفع آخرون مثل روبرت نوزيك (Robert Nozick) إلى اعتبار أن فكرة إعادة توزيع الثروة باسم العدالة الاجتماعية يمثل انتهاكاً لحق الملكية باسم العدالة الاجتماعية[1].

٥- التسامح:

التسامح لدى الليبرالية رؤية مثالية ومبدأ اجتماعي وموقف يقتضي من الفرد والمجتمع والدولة تقبل طريقة الآخر في التفكير أو التصرف بشكل مختلف. والتسامح قيمة أخلاقية تحمل الأنا على احترام حريات الآخرين أيّاً كانت نوعيتها سواء أفكرية كانت أم سياسية أم اقتصادية

(١) المرجع السابق.

وغيرها من الحريات، وقبول الآخر والتسامح معه يرتبط بالاستعداد لترك الناس يفكرون ويتكلمون بأسلوب قد لا يتفق مع المرء.

ويرتبط مفهوم التسامح بمفهوم التعددية، فتعدد القيم والآراء والمصالح من القيم والفضائل الإنسانية وأمر طبيعي وضروري، وفقاً للرؤية الليبرالية، وإذا لم يتم تأسيسها على التسامح فإن الصراع مع الآخر أمر واقع لا محالة. ومن هنا ترى الليبرالية ضرورة تقبل آراء الآخرين والتعامل مع أفكارهم وسلوكهم، الذي قد لا يتفق المرء معه، وهذه سنة الحياة فمن أجل أن يتحقق الأمن والاستقرار والتعايش بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة عليهم بتقبل الآخرين.

وأساس فكرة التسامح هي السماح للأفراد أن يأخذوا حريتهم للتعبير عن أنفسهم بالطريقة التي يرونها، لذا فالليبرالية لا تؤمن بالرقابة أو أي وسيلة لمنع حرية التعبير في المجتمع، حتى لو كان ذلك تحدياً لثوابت المجتمع أيّاً كانت(١).

٦- الإنسانية :

الليبرالية في جوهرها تقوم على حرية الإنسان ومراعاة مصالحه وتنمية كفاءاته، وتمنحه الثقة بطبيعته وقابليته؛ لتحقيق أقصى ما يستطيع من خلال توفير مناخ حر للإبداع يساعد على الإنتاج، فكونت له مجموعة من الحقوق والضمانات اللازمة المؤسسة على أن يكون حراً. وتعمل الليبرالية حسب ما ذكر سيار الجميلَ على مراعاة مشاعر الإنسان

---

(١) هبة رؤوف عزت، الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، مرجع سابق.

«وصحته وإبعاده عن الكوارث وعن الاضطهاد والقتل والاعتقال وما يقف أمامه»(١).

وتؤسس الليبرالية رؤيتها لمفهوم الإنسانية وفقاً للقواعد الآتية :

- الاعتراف بالآخر منطلقة من مبدأ المساواة بين البشر في الحقوق الإنسانية.
- منح الفرد كرامة إنسانية بالسماح له بتحديد خياراته بحرية .
- منع ممارسة العنف أو القسر ضد الفرد لإجباره على تبني ما لا يتوافق مع خياراته.
- تأسيس العلاقات بين الأفراد على مفهوم الأخوة الإنسانية بقطع النظر عن الجنس واللون والعقيدة.
- الإيمان بقدرة الإنسان الذاتية على معرفة الخير والعدل والصواب لنفسه ولغيره، فهو قادر على توجيه حياته بعقلانية.
- أن العقل البشري بقواعده ومقاييسه قادر على تحقيق الغاية الإنسانية والخير العام.
- التسامح بين البشر مبدأ إنساني ضروري للسلام وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- احترام حرية الآخر وطرق تفكيره وسلوكه وآرائه السياسية ومعتقداته الدينية على أساس أن مبدأ الاختلاف صفة إنسانية لا يمكن تجاوزها(٢).

---

(١) سيار الجميل، مرجع سابق.

(٢) الياس حلياني، إله ليبرالي، http://www.ulinet.org/2news.htm.

وقد عملت الليبرالية خلال تطورها على عولمة تلك الحقوق وإخراجها من إطار الخصوصية الجماعية سواء أقومية كانت أم حضارية أم دينية بزعمها أن الخصوصية:

١- لا تعبر عن واقع فعليّ ملموس فأي جماعة مهما اتسم أفرادها بانتماءات وثقافات مشتركة تحدد خصوصياتهم الجماعية، فإن هؤلاء الأفراد لم يختاروا هذه السمات التي فرضت عليهم من جهة، ومن جهة أخرى أنهم لا يتماثلون ولا يتطابقون، حيث إن كلاً منهم يحتفظ بخصوصيته وفرديته التي تتمايز عن الآخرين، وهى الوحيدة الحقيقية الواقعية .

٢- أن الخصوصية مفهوم تاريخي لا يعبر عن جوهر ثابت، فالمجتمعات البشرية وما تتميز به من خصوصيات عرضة للاستمرار والتطور والتغير والتأثر بغيرها من المجتمعات.

٣- أن كل المجتمعات البشرية تعرف ظاهرة التعدد والتجاور الثقافي داخل كل مجتمع، فالليبرالية بجميع مجالاتها إنسانية الطابع والهدف، ولا يجب تجاوزها بإحياء أو محافظة على تلك الخصوصيات[١].

❋ ❋ ❋

(١) سامح سعيد عبود، الخصوصية الجماعية وحقوق الإنسان، .http://www.geocities.com/cscruk/74.html

أســـس الليبراليـــة

وهي الأسس والقواعد المتشابكة والمتداخلة التي يقوم عليها الفكر الليبرالي ويبين نظريتها بحيث إذا انتفى إحداها اختل مفهوم الليبرالية بأكمله، كما إننا لا يمكننا أيضا فهم الليبرالية بدونها، ولذلك نجملها في الأسس الآتية:

١- العلمانيـــة:

هي الأساس التي يرتكز عليها الفكر الليبرالي، وهي مفهوم شائك معقد، واللفظ ترجمة للمفهوم الغربي (Secularism) وفيما يلي بعض من تعريفاتها[١]:

- عرفت دائرة المعارف البريطانية مادة(Secularism) بأنها حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالدنيا وحدها[٢].
- وأما معجم أكسفورد فقد شرح كلمة(secular) قائلاً: إنه لا ينبغي أن يكون الدين أساساً للأخلاق والتربية[٣].

---

(١) نقلا عن: سفر الحوالي، العلمانية نشأتها وتطورها وأثارها في الأجيال الإسلامية المعاصرة، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢) ص ٢٢-٢٣.

(٢) Encyclopedia Britannia .(vol IX, 1972) نقلا عن: سفر الحوالي، مرجع سابق، ص ٢٢-٢٣.

(٣) Oxford learners Dictionary of Current English (1974 نقلا عن: سفر الحوالي، مرجع سابق، ص ٢٢.

• وعرفها المعجم الدولي الثالث الجديد بأنها:

اتجاه في الحياة أو في أي شأن مخصوص يقوم على مبدأ أن الدين والاعتبارات يجب ألاّ تتدخل في الحكومة، أو استبعاد هذه الاعتبارات استبعاداً مقصوداً، فهي تعني مثلاً «السياسة غير الدينية البحتة في الحكومة» [وأنها].... نظام اجتماعي في الأخلاق مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية على اعتبارات المعاصرة والتضامن الاجتماعي دون النظر إلى الدين»[(١)].

ويميز عبد الوهاب المسيري بين نوعين من العلمانية:

- **العلمانية الجزئية**: وهي عبارة عن رؤية جزئية للواقع لا تتعامل مع الأبعاد الكلية والمعرفية لمفهوم العلمانية، ومن ثم لا تتسم بالشمول. وتذهب هذه الرؤية إلى وجوب فصل الدين عن عالم السياسة، وربما الاقتصاد، وهو ما يُعبّر عنه بعبارة «فصل الدين عن الدولة»، ومثل هذه الرؤية الجزئية تلزم الصمت حيال المجالات الأخرى من الحياة، ولا تنكر وجود مطلقات أو كليات أخلاقية أو وجود غيبيّات وما ورائيات، وقد أطلق عليها المسيري «العلمانية الأخلاقية» أو «العلمانية الإنسانية».

- **العلمانية الشاملة**: وهي رؤية شاملة للواقع لا تؤمن بأي معايير سواء أمطلقات كانت أم كليات، بل تؤمن بالنسبية المطلقة، وتعمل على تحييد علاقة الدين والقيم المطلقة والغيبيّات في كل مجالات الحياة.

---

(١) Webster's Third New International Dictionary , (1976) نقلا عن: سفر الحوالي، مرجع سابق، ص٢٣.

ويتفرع عن هذه الرؤية نظريات ترتكز على البعد المادي للكون وأن المعرفة المادية هي المصدر الوحيد للمعرفة وأن الإنسان يغلب عليه الطابع المادي لا الروحي، ويطلق عليها أيضاً «العلمانية الطّبيعية المادية» (نسبة للطّبيعة والمادة)[(١)].

كما ميز أندريه زكي بين نوعين من العلمانية، فالنوع الأول يتم فيه الفصل الكامل بين الدين والنظام المدني استناداً على فكرة أنه كلما تطور المجتمع قلّت الحاجة للدين، فالتطور يعني المزيد من العقلانية، التي تؤدي إلى بناء مجتمع ناضج يبتعد عن الخرافة ويتأسس على المنهج العلمي وإعمال العقل في النصوص الدينية، حيث يخضع النص الديني للمنهج العلمي، ويرفض أصحاب هذا النوع المعجزات الدينية، ويعتبره أمراً خارقاً للطبيعة ولا يمكن للعقل قبوله فهو نوع من الخرافة، ويمكن القول أن ذلك يمثل الجزء الأعظم من الفكر الليبرالي.

أما النوع الثاني من العلمانية فيرى أن هناك علاقة بين الدين والسياسة، فالدين هو الذي يقدم الإطار الأخلاقي للنظم السياسية، إلا أنه يعيد قراءة النص الديني في إطار حداثي بغية صياغة نموذج سياسي يتجاوز الانتماء الديني لكن في الوقت نفسه يرتكز على أسس إيمانية مؤسسه على ذلك الإطار. بمعنى آخر أن هذا التيار يفصل الدين عن سلطة الكنيسة وتفسيراتها بحيث يخلق تفسيرات جديدة، وهذا النوع

---

(١) عبد الوهاب المسيري،العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، (القاهرة:دار الشروق، المجلد الأول ،ط١، ٢٠٠٢) ص٢٢٠-٢٢٢.

يمثله تيار المحافظين الجدد[١].

وتنطبق تقسيمات العلمانية تلك على الكتابات الليبرالية في الخليج العربي، كما سنلاحظ ذلك لاحقا، حيث يتبنى بعض الليبراليين في الخليج العربي العلمانية الجزئية، في حين يتبنى البعض الآخر العلمانية الشاملة.

وترتبط العلمانية أساساً بالليبرالية، ففي كليهما يكون مفهوم حرية الفرد مؤكداً على وجوب تحرر الفرد من أي سلطة أياً كانت، أو أي إكراه كان نوعه ومن ضمنه الدين، فالفرد يجب أن يكون حراً طليقاً، متخذاً مواقفه وفقاً لمصلحته ومنفعته، فالقيود الدينية مثلاً إذا طبقها النظام السياسي فإنها تحد من حرية الأفراد في اختياراتهم، وهذا ما جعل الليبرالية تعتبر العلمانية الحل الأمثل لتلافي الاختلافات العقدية بين الأفراد.

ولتأكيد نزوعها العلماني أعلت الليبرالية من قيمة التسامح وقبول التنوع الديني والثقافي بين أفراد المجتمع والنظر إلى الفرد كونه فرداً دون الأخذ بالاعتبار عرقه أو جنسه أو دينه، فالدين مسألة شخصية لا تتحكم بالعلاقات بين الأفراد ولا دخل لها بالشأن العام، ولا يجوز لأي أحد أن يفرض معتقداته الخاصة على الآخرين، كما إن لكل فرد أن يعتنق ما يشاء وفي هذا السياق لا تنفي الليبرالية الدين تماماً بل تؤطره في إطار له خصوصيته في كونه مختصاً بعلاقة روحية وصلة بين الإنسان وربه؛ لذا

---

(١) اندريه زكي، الحداثة والعلمانية، ضمن كتاب الحداثة وانتقاداتها: نقد الحداثة من منظور عربي – إسلامي، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط١، ٢٠٠٦)، ص١٧-١٨.

فهي تقوم على الحياد التام تجاه كل الأديان[١].

كما تشترط العلمانية فصل التشريعات السماوية عن القوانين، والاستعانة بقوانين من صنع البشر وفقاً لمنفعتهم ومصالحهم، لأن العقل الإنساني هو القادر والمؤهل وحده في معرفة ومراعاة مصالح الفرد ونشاطاته الدنيوية دون الحاجة إلى وصاية خارجية، فالليبرالية بطبيعتها الفلسفية مؤسسة للفكر العلماني، ومبادئها الجوهرية مؤسسة على العلمانية، إذ لا يمكن أن تكون هناك ليبرالية دون علمانية.

٢- العقلانيـــة:

تعد الأساس الثاني لليبرالية، والعقلانية حسب الرؤية الليبرالية لا يمكن تحققها إلا بالاستغناء عن كل مصدر للوصول إلى الحقيقة ماعدا العقل الإنساني، فلا يمكن فهم العالم ومشكلاته وتعقيداته وتطور الحياة الإنسانية إلا بإخضاع كل شيء لحكم العقل لإثباته أو نفيه، أو معرفة خصائصه أو معرفة ضرره أو منفعته؛ حتى يصل الإنسان إلى قناعات معينة من خلال التجربة؛ لمعرفة الضار والنافع أو السلبيات والإيجابيات، والتمييز بينهم فالعقلانية تقول بقدرة العقل على فهم وتفسير الظواهر وحل المشكلات والتحكم بمسار الواقع بإعادة صياغته وفق مبادئه وآليات عمله.

ويرتبط مفهوم العقلانية أيضاً بالنسبية التي تقول: لا توجد حقائق إنسانية مطلقة فكل شيء نسبي بحسب من ينظر إليه، مما سيطلق العنان

---

(١) سيار الجميل، مرجع سابق.

لملكة العقل في البحث العلمي وتقصي شتى الميادين العلمية والإنسانية، فإذا كان كل شيء نسبي فإنه عن طريق العقل يمكن إيجاد تفسيرات ومسوغات متناقضة لحالة واحدة، وترى الليبرالية أن العقل ينتج الحكمة والمنفعة على الرغم من نسبيته[١].

٣- النفعية:

تجعل الليبرالية من المنفعة الفردية مقياساً للسلوك، وهي نظرة مستمدة من أراء المدرسة النفعية التي سبق الإشارة إليها، فهي تهتم وتراعي مصالح الأفراد والفئات والمجموعات، فالخير الأسمى يتحقق بتوفير السعادة لعدد كثير من الأفراد، وبنت الليبرالية رؤيتها تلك على أن الفرد دائماً يسعى إلى تحقيق مصالحه الذاتية. ويعمل بشكل دائم على تعظيم اللذة وتحقيق السعادة وتجنب الألم، وبما أنه مخلوق عقلاني فهو قادر على تحديد ما ينفعه وتجنب ما يضره ومعرفة ما يحقق سعادته؛ ولذلك فإن الفرد لدى الليبرالية هو: الذي يسن القوانين ويؤسس النظم، حتى تصبح المؤسسات والسياسات المتخذة قادرة على تحقيق السعادة والمنفعة للفرد وللجماعة[٢].

٤- النسبية:

تبني الليبرالية فلسفتها للحياة على مبدأ النسبية فالأخلاق والقيم والنظم والظواهر الاجتماعية والعلم كلها نسبية، حيث لا يوجد حقائق

---

(١) سيار جميل، مرجع سابق.

(٢) سيار جميل، مرجع سابق.

مطلقة، وعليه فالليبرالية تنكر أي ثبات في القيم الدينية والأخلاقية لذا فهي تؤسس للشك والنقد في رؤيتها للحياة. وهذه الرؤية مؤسسة على مبدأ الحرية الفردية، فالأفراد هم مصدر إنشاء القواعد الأخلاقية بالاعتماد على عقلانيتهم القائمة على مبدأ ما هو نافع للفرد فهو خير، وما هو ضار له فهو شر. وعندما تتعارض بعض القواعد مع مصالح الأفراد ومنافعهم فلهم حق تغييرها أو تعديلها، ويعني ذلك أن الحقائق الأخلاقية متغيرة بتغير المجتمعات والأفراد والمكان والزمان فما يقره الأفراد والمجتمع يصبح مشروعاً وإن كان مستهجناً من الناحية الفطرية للإنسان، فليس هناك ثوابت فكل شيء نسبي، والعقل هو أداة إيجاد البدائل، والمنفعة ومصلحه الفرد هي غايته[١].

٥- التعدديـــة:

تنظر التعددية إلى المجتمع على انه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة بين أفراده، ذات مصالح مشروعة مختلفة، حيث تعتبر التعددية نظام علاقات حقوقية، يوفر لهؤلاء الأفراد الفرصة والحق في التواصل من دون أن تكون للفروق الدينية أو المذهبية أو العرقية أي قيمة أو أهمية أو دور أو قدرة على مصادرة الحرية[٢].

---

(١) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية على ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، (هيرندن، فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤،ط٢)، ص ٢٠٠-٢٠٢.

(٢) عامر حسن فياض، أسئلة التعددية والتنوع في الفكر السياسي المعاصر،
http://www.ahwazstudies.org/main/index.php?option=com_content&task=view&id=1218&Itemid=49&lang=AR.

وتعمل التعددية على وضع قيود على السلطة السياسية، بحيث يتم المحافظة على الحريات الأساسية للأفراد، كحرية الضمير، وحرية الفكر، وحرية الرأي، وحرية الفرد في اختيار الطريق التي يراها مناسبة لحياته، والحفاظ أيضا على حق الجماعات الاجتماعية والسياسية المختلفة في الوجود والتعبير عن مصالحها والدفاع عن نفسها، والمشاركة في إدارة الشؤون العامة وفي اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع السياسي(١).

وترتبط التعددية بالنسبية التي لا ترى أن أحداً يمتلك الحقيقة فبالتالي ليس من حق أحد مصادرة أراء وأفكار الآخرين، وإن بدت غير صحيحة من وجهة نظر ما، فلذلك أصبح:

مفهوم التعددية ينسحب على كل مفاصل الحياة المجتمعية (السياسية- الاجتماعية- الاقتصادية- الثقافية). فلم يقتصر على ضرورة الفصل بين السلطات وفتح صناديق الانتخابات أمام القوى والفئات الاجتماعية، بل أكّد أيضاً على ضرورة تعدد الأحزاب لضمان التعددية الحزبية وعلى مشروعية الاختلاف في الآراء والمصالح لسائر الفئات والاتجاهات والأصناف السياسية والاجتماعية والثقافية(٢).

(١) فاضل الربيعي، ندوة (المواطنة في ظل التعدديّة)، دار الفكر، دمشق: الاثنين٢٢/ ٤/ ٢٠٠٧، http://www.demokratiashaabia.com/site/content/show_news.php?subaction=showful ..& l&id=1177975843&archive=&start_from=&ucat=2

(٢) عامر حسن فياض، مرجع سابق.

لذلك يمكن القول بأن التعددية بمفهومها الليبرالي - المثالي - عبارة عن إطار للتفاعل والتعايش بدون صراع وبدون انصهار بين أطياف المجتمع المختلفة من الناحية العرقية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية وخلافه.

* * *

التطور التاريخي لليبرالية العربية ومظاهرها المعاصرة الراهنة

جاءت بدايات الفكر الليبرالي في العالم العربي والإسلامي مع محاولات الإصلاح المتلاحقة التي تبنتها الدولة العثمانية لمواجهة التحديات الداخلية ومخاطر التجزئة والتفكك، والتي فرضتها العصبيات المحلية والانتفاضات الشعبية والحركات الانفصالية والتحديات الخارجية والإخفاقات العسكرية أمام القوى الأوروبية، التي تعاظمت أطماعها في السيطرة الاستعمارية، حيث بدأت تهدد بعض أجزاء السلطنة بالاحتلال.

فقد شهدت الدولة العثمانية منذ ظهور بوادر ضعفها في نهاية القرن الثامن عشر حركات تمرد وعصيان من قبل الولاة العثمانيين في مصر وبلاد الشام وفي الجزيرة العربية، حينها انتهزت الدول الأوربية تلك الصراعات الداخلية، وبدأت بإرسال جيوشها لاحتلال الأراضي العثمانية، حيث شكلت الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م المرحلة الأولى من تلك الحملات التي أخذت صفة التتابع .

عجزت الدولة العثمانية عن مواجهة الحملة الفرنسية بمفردها، إلا أن الحكام المحليون وبالتعاون مع الإنجليز استطاعوا هزيمة فرنسا، مما أدى إلى تعاظم سلطان الولاة حيث مثل ذلك تحدٍ كبيرا للسلطنة، فدخلت في حروب مدمرة مع أولئك المتمردين المدعومين من الخارج

ونجحت في استعادة وحدتها المركزية في النهاية[١].

وقد تمثل التوجه الليبرالي في مشاريع الإصلاح السياسي والإداري والقضائي المعروفة بالتنظيمات العثمانية، حيث طرح دعاة الإصلاح داخل الدولة العثمانية ضرورة إعادة ترتيب أوضاع السلطنة الاقتصادية والعسكرية والقضائية والضريبية وفق القيم الحديثة، التي أسست عليها الدول الأوروبية؛ لكي تحافظ على بقائها واستمرارها[٢].

وكانت تلك الإصلاحات تهدف إلى تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى دولة مركزية حديثة قوامها جيش ونظام تشريعي وإداري حديث، قائم على المساواة بين جميع المواطنين بقطع النظر عن الدين والعرق واللغة، ورفض التمييز بين مواطني الدولة في توزيع الوظائف العامة أو الدخول إلى المدارس أو القضاء أو دفع الضرائب أو الخدمة العسكرية[٣].

---

(١) مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٩، ط١)، ص٨١، ٨٢.

(٢) ألبرت حوراني، (ترجمة كريم عزقول)، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، (بيروت: دار النهار للنشر،١٩٧٧، ط٣)، ص٦٢.

(٣) انظر: - كرم الحلو، الفكر الليبرالي عند فرنسيس المرّاش: بنيته وأصوله وموقعه في الفكر العربي الحديث، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ط١)، ص٤٢.
- ألبرت حوراني، مرجع سابق، ص ٦٧.
- ز. ل. ليفين، ترجمة: بشير السباعي، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان ـ سوريا ـ مصر، (بيروت: دار أبن خلدون، ١٩٧٨)، ص ١٣.
- وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٥.

وتوافقت تلك التنظيمات مع بروز تيار حداثي في السلطنة العثمانية امتد إلى بلاد الشام والعراق ومصر وشمال إفريقيا كتونس، ففي بلاد الشام مثلاً كان للإرساليات التبشيرية الغربية دور مركزي من خلال فتح المدارس والمؤسسات الثقافية والمطابع والتشجيع على تكوين الجمعيات، مما ساعد على انتشار القراءة والكتابة واللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والإنجليزية ومن ثمّ التواصل مع الثقافة الأوروبية مباشرة دون الحاجة إلى مترجمين، وقد ساهم ذلك في بروز وعي جديد يطالب بضرورة ولوج العصر الحديث من خلال مسايرة الحضارة الأوروبية(١).

أما في مصر كان تأثير الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م أقوى وأشد، حيث مثلت نقطة تحول محورية في المشرق العربي، فبدخولها بدأ المجتمع العربي احتكاكه المباشر بالغرب، وسعت النخب السياسية والمثقفة فيه إلى اكتشاف معالم القوة، التي يتمتع بها الغرب ببعديها المادي والمعنوي، مما أدى إلى تبني رؤى إصلاحية مستقاة من التجربة الأوروبية، للحد من التدهور والعمل على إعادة البناء الداخلي ومواجهة التهديدات الخارجية، وهذا ما جعل المنطقة تدخل في مرحلة جديدة من التحديث وفق النمط الأوروبي.

وعلى موروث الحملة الفرنسية على مصر، بدأ محمد علي باشا يؤسس مشروعاً لنهضة عربية جديدة وذلك بالتركيز على تحديث الجيش

---

(١) انظر: كرم الحلو، مرجع سابق، ص٤٣.

المصري بالاعتماد على الخبرات الأوروبية خصوصاً الفرنسية منها، وهذا المسلك قد شكل لاحقاً عصب حركته التحديثية، وأداة سيطرته على الدولة، التي أحكمت قبضتها على المجتمع ومؤسساته، كما عمد إلى إصلاح التعليم من خلال فتح المدارس وإرسال البعثات الطلابية إلى أوروبا، فضلاً عن الاهتمام بالإصلاحات الاجتماعية بفتح باب الهجرة إلى مصر، وإطلاق الحرية لجميع الطوائف في ممارسة الشعائر وإنشاء الكنائس والمعابد والمدارس والنوادي الاجتماعية الخاصة بهم، وتشجيع الصناعات الحديثة وهجرة الأجانب ذوي الخبرة الصناعية إلى مصر، وكان لتلك الإصلاحات التي قام بها محمد علي أثراً واضحاً في حركة التحديث داخل السلطنة العثمانية نفسها، وفي الولايات الأخرى التابعة لها[١].

ومنذ سقوط الدولة العثمانية تبنت جل الدول العربية أنظمة علمانية تقوم على فصل الدين عن السياسة وحصر الدين الإسلامي في زوايا ضيقة، تمثلت في جانبي الأحوال الشخصية والعبادات، فاقتبست القوانين الفرنسية والأنجلوساكسونية، كما تبنت نظماً اقتصادية غربية كالاشتراكية أو الرأسمالية .

مراحل تطور الليبرالية العربية:

يزعم فادي إسماعيل أن «تطور الفكر الليبرالي العربي ابتداء من الفكر الديني الدفاعي التوفيقي وصولا إلى الفكر الدهري العلماني

---

(١) مسعود ظاهر، مرجع سابق ص٨٩-٩٨.

المتغرب التابع لم يحصل فقط بتتابع زمني بين جيل وجيل أو بين مدرسة ومدرسة بل إنه قد حصل داخل المدرسة الواحدة وحتى الشخص الواحد»[1]. **ومع ذلك يمكن تقسيم التطور الليبرالي في العالم العربي إلى ثلاث مراحل تاريخية على النحو التالي:**

المرحلة الأولى:

امتدت هذه المرحلة من النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى قيام الثورة المصرية ١٩٥٢م، وفيها سيطر اتجاهان فكريان على الفكر الليبرالي هما:

الأول: وهو الذي كان برنامجه يركز على ضرورة إصلاح الفكر الإسلامي والثقافة العربية وذلك بالدعوة إلى تأصيل القيم الجديدة، لإحلالها بدلاً عن القيم القديمة، وتحرير العقل من قيود التقاليد، وفهم الدين على أساس منطق العقل استناداً إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، والعمل على تطوير وتحديث المؤسسات الاجتماعية والتعليمية، وبناء قوة اقتصادية وعسكرية حديثتين.

وكان هذا الاتجاه يرى ضرورة الاستفادة من الحضارة الحديثة وفقاً لمتطلبات وحاجات الحياة، بشرط تأسيسها وفق الأصول الإسلامية عن طريق التوفيق بين الدين والعلم والراعي والرعية والسلطة والمواطن. وقد مثل هذا التيار جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وخير الدين التونسي، والكواكبي وعبد الله النديم وغيرهم.

---

(١) فادي إسماعيل، مرجع سابق، ص ٦٥.

الثاني: وهو الذي ركز على الديمقراطية البرلمانية وإقامة المنظمات والنقابات والأحزاب والاهتمام بالتعليم والمعرفة وتحرير العقل من أسر التقاليد وجعله الحكم على كل أمور الحياة العامة.

واتخذ أصحاب هذا الاتجاه الغرب نموذجاً مثالياً للتنمية والتحديث، حيث تم طرح العلمانية والعقلانية والتحرر الاجتماعي كبديل للإيمان المطلق، وتأسيس الوحدة على الفكرة القومية على أساس الانتماء اللغوي أو الإقليمي، وإحياء اللغة العربية وآدابها، وتحديث الحياة وفق التقاليد الليبرالية الأوروبية، لهدف اللحاق بركب الحضارة الأوروبية الذي يجسده التقدم الغربي الرأسمالي، ومثّل هذا التيار فرح أنطون، وفرنسيس المراش، وطه حسين، وقاسم أمين، ومحمد حسن الزيات وتوفيق الحكيم، ومحمد حسين هيكل، وشبلي شميل، ولويس عوض، وزكي نجيب محمود وغيرهم[1].

---

(١) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص٩٣، ٩٤. انظر أيضا: - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص٢٨٦-٢٨٩.

- احمد عبد الرحيم مصطفى، حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث، (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٧٧)، ص ٢١، ٤٨.
- هشام شرابي، المثقفون العرب والغرب: عهد النهضة ١٩٧٥ - ١٩١٤، (بيروت دار النهضة، ١٩٧١)، ص ٣٧ - ٤٨.
- كمال عبد اللطيف، قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤)، ص ٤٦، ٣٧.
- فهيمة شرف الدين، الثقافة والايدولوجيا في الوطن العربي: ١٩٦٠ - ١٩٩٠، (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٣)، ص ٣٦ - ٣٧.

وقد اتخذ هذا الاتجاه مع نهاية الحرب العالمية الأولى منحاً جديداً، حيث أصبح يمثل تيارا ليبراليا خالصا يرى أن المصدر الأساسي لبناء النهضة هو الفكر الإنساني، الذي تمثل أوروبا قمته ونموذجه المثالي، وأصبحت القراءات المقدمة للتراث العربي تقوم على قراءة نقدية مستندة على منهجية غربية مع التبني الكامل للقيم الأوربية كما لدى طه حسين. بينما تجاهل أحمد لطفي السيد التراث العربي واتجه نحو اليونان في القديم ونحو أوربا الحديثة، وارتبط سلامة موسى كليا بالفكر الأوربي القديم والحديث مع ازدراء التراث العربي. ولذلك أصبح الأخذ بأساسيات المشروع النهضوي الغربي كنموذج ثقافي وحضاري للنهضة العربية هو سمة مشروع التيار الليبرالي في هذه الفترة(١).

ويمكن تصنيف المدارس التي تبنت الليبرالية في مطلع القرن العشرين إلى ثلاث(٢):

١- مدرسة العلمانية التوفيقية: وشعارها التحديث والعلمنة ومن روادها لطفي السيد وطه حسين و محمد حسين هيكل.

---

(١) ماجد صالح السامرائي، هل للفكر العربي الحديث من فلسفة؟، المشروع النهضوي العربي: بين تجديد الوعي الفكري... والتوجهات الليبرالية، مجلة الفكر السياسي، العدد٢١، السنة الثامنة، شتاء ٢٠٠٥،
.http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-013.htm

(٢) صفوت حاتم، «الليبرالية العربية» الوحدة (الرباط)، السنة ١، العدد٣، كانون الأول، ١٩٨٤، ص ٣٦.
نقلا عن:
- فادي إسماعيل، مرجع سابق، ص٥٣، ٥٤.

٢- المدرسة العلمانية التغريبية الرافضة لروح التوفيق الإسلامي وهذه أكثر جذرية من الأولى، حيث رفعت شعارات التقنية والتنوير الغربي للعقول الشرقية والمناداة بالمبادئ الأوربية بديلاً عن الثقافة الزراعية الغيبية، ومن روادها سلامة موسى، وشبلي شميل، وفرح أنطون.

٣- المدرسة القومية: وتركيزها على الوحدة العربية ويمثلها ساطع الحصري وقسطنطين زريق.

ووفقا لأحد أبرز أنصار الفكر الليبرالي فإن هذا التيار باتجاهاته المختلفة يمثل تياراً فكرياً وسياسياً واحداً ينادي بالمبادئ الآتية[1]:

- حرية الفكر وحرية التدين المطلقتين.
- الثورة البرجوازية من أجل الحرية والعدالة.
- الفصل بين السلطات.
- حرية المرأة ومساواتها في الحقوق والواجبات مع الرجل.
- التعددية السياسية.
- المطالبة بالإصلاح الديني والاجتماعي والتعليمي والسياسي.
- فصل الدين عن الدولة.
- إخضاع المقدس والتراث للنقد العلمي.
- تطبيق الاستحقاقات الديمقراطية.

---

(١) شاكر النابلسي، «من هم الليبراليون الجدد،وما هو خطابهم؟»، في شاكر النابلسي، الليبراليون الجدد: جدل فكري، (ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٥، ط١)، ص١٩، ٢٠.

- محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسية في الشرق العربي (١٩٣٠ - ١٩٧٠)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ٨١، ٨٣.

وبالنظر إلى أن التيار الليبرالي بشكل عام يرى أن روح المنهج الليبرالي والمبادئ التي يقوم عليها، ستقود حتماً بشكل تلقائي إلى تطور المجتمع وتقدمه، بمعنى أن النهضة والتحديث والإصلاح كلها تفضي إلى التقدم[١].

لذلك بنى الفكر الليبرالي العربي رؤيته النهضوية على افتراضات أولية مطلقة تستند على أن الواقع العربي المتشكل ذاتياً من خلال التراث يعتبر واقعاً متخلفاً ومتأخراً عن مسارات العصر الحديث، ولذلك فإن أخذ أسباب التقدم والتطور الحقيقي لن يتحقق إلا من خلال تبني النموذج الأوروبي لأنه يتضمن جميع عناصر التقدم حسب زعمهم[٢].

المرحلة الثانيـــة:

وتمتد من النصف الثاني من القرن العشرين وحتى بداية الألفية الثالثة، وعلى الرغم من أن الصوت الليبرالي قد خفت في بداية هذه الفترة بسبب هيمنة التيار القومي على الساحة السياسية والفكرية في العالم العربي، الذي حمل رؤية مغايرة ومتحدية للطرح الليبرالي، حيث ركز على «التحرر من الاستعمار، وبناء الواقع الوطني على أساس قومي، مؤكداً لمفهوم الوحدة القومية، ومن ثم تأكيد حضور الشخصية العربية حضوراً تاريخياً. كما ارتبط أيضاً مفهوم النهضة في فكره وتفكيره،

---

(١) صفوت حاتم، «الليبرالية العربية»، مرجع سابق، ص ٣٧.

نقلا عن:

– فادي إسماعيل، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) ماجد صالح السامرائي، هل للفكر العربي الحديث من فلسفة؟، مرجع سابق.

بالمشروع القومي»[١]. إلا أن الليبرالية لم تختف تماماً، بل ظلت مرتبطة بنخبة ضعيفة معارضة، ما لبثت أن برزت بقوة مع أواخر السبعينيات من القرن المنصرم نتيجة للتحولات الداخلية التي حدثت في مصر بتولي السادات سدة الحكم والتحول من المعسكر الاشتراكي إلى المعسكر الرأسمالي، وظل التيار الليبرالي في هذه الفترة يسير على نفس مبادئ الخطاب الليبرالي للمرحلة الأولى مع إضافة المبادئ الآتية[٢]:

- محاربة الديكتاتورية والتركيز على مفاهيم الديمقراطية.
- المناداة بإقامة المجتمع المدني.
- الدعوة للالتزام بحقوق الإنسان.
- إحياء دعوة الإصلاح الديني من جديد على أسس عقلانية.
- التأكيد على العلمانية، وفصل الدين عن الدولة.
- الاهتمام بمفهوم الدولة الوطنية.
- التركيز على الواقعية السياسية في التعامل مع المنظومة الدولية.
- مواجهة المد الإسلامي بكافة الوسائل.

المرحلة الثالثة (الليبرالية الجديدة):

وهي المرحلة الراهنة، والتي يمكن اعتبار أحداث الحادي عشر من

---

(١) المرجع السابق.

(٢) شاكر النابلسي، مرجع سابق ،ص ٢٠.

انظر أيضا:

تهاني نسيرة، «الليبراليون الجدد في المنطقة العربية»، في شاكر النابلسي،من هم الليبراليون الجدد؟: جدل فكري، مرجع سابق، ص١٠٨، ١٠٩

سبتمبر ٢٠٠١م بداية لها، حيث ساعدت التحولات الدولية على غلبة المنظور الليبرالي ببعديه السياسي والاقتصادي على مستوى عالمي، مما جعل الخطاب الليبرالي في هذه الفترة أكثر جرأة في طرح مشروعه، مع استمراره على نهج التيارات الليبرالية السابقة، حيث لم يخرج عن الرؤى الفكرية التي طرحتها سابقاً .

وقد حدد أبرز المتحمسين لهذا التيار المبادئ الأساسية التي يمكن أن تشكل مسودة لبيان (مانيفستو) الليبراليين الجدد، والتي يمكن استخلاص موقفها السياسي والموقف من التراث فيما يلي:

أ) الموقف السياسي:

- الدعوة إلى محاربة الإرهاب الديني والقومي السياسي والدموي المسلح بكافة أشكاله.
- عدم الحرج من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الأنظمة العربية الديكتاتورية.
- تطبيق الديمقراطية.
- أنه لا حرج أن يأتي الإصلاح من الخارج، سواء أن أتى على ظهر جمل عربي أو على ظهر دبابة بريطانية أو بارجة أمريكية أو غواصة فرنسية.
- الإيمان بالتطبيع السياسي والثقافي مع الأعداء والاعتراف بالواقعية السياسية .
- لا يوجد حل للصراع العربي مع الآخرين سواء في فلسطين أو خارجها إلا بالحوار والمفاوضات والحل السلمي في ظل عدم تكافؤ القوى العسكرية والعلمية والاقتصادية والعقلية بين العرب وأعدائهم.

- الوقوف إلى جانب العولمة وتأييدها، باعتبارها إحدى الطرق الموصلة إلى الحداثة الاقتصادية العربية، التي بدورها يمكن أن تقود إلى الحداثة السياسية والثقافية[١].

ب) الموقف من الدين والتراث :

- إخضاع المقدس والتراث والتشريع والقيم الأخلاقية للنقد العميق المؤسس على العقلانية.
- رفض الموقف الديني من الآخر واعتباره موقفاً عدائياً.
- اعتبار الأحكام الشرعية أحكاما وضعت لزمانها ومكانها وليست أحكاما عابرة للتاريخ كما يدعي بعض رجال الدين وأكبر مثال عليها حجاب المرأة وميراثها وشهادتها وتوليها المناصب السياسية أو القضائية العليا.
- أن الفكر الديني الذي جاء به علماء الدين وفقهاؤه ليس الدين نفسه، إنما يعتبر حجر عثرة أو عقبة أمام الفكر الحر وتطوره وأمام ميلاد الفكر العلمي.
- أنه لابد من إحداث قطيعة مع الماضي وتجاوزه بقيم ومبادئ جديدة، حيث لا يملك الماضي إلا ماضيه فقط، الذي انتهت صلاحيته فلا يمكن إنتاج الحاضر أو المستقبل بالماضي.
- أن الاتجاه نحو الماضي يمثل أسوأ الخيارات وهو نتاج الضعف والعجز العلمي والعقلاني وقلة المعرفة، فالتاريخ محكوم بالقوانين وليس بهوى الشعوب ولا بخيالها ولا بتعلقها بماضيها، كما إن

---

(١) شاكر النابلسي، من هم الليبراليون الجدد؟: جدل فكري، مرجع سابق ،ص ٢١- ٢٥.

الكمال البشري ليس موجوداً في الماضي[١].

أما وسائلهم لتحقيق مواقفهم فتتمثل في التالي:

- على العرب أن يعيشوا بواقعية وأن يتخلوا عن التعالي والمثل الأعلى الموهوم الذي يسعون من أجله.
- ضرورة تحرير النفس العربية من ماضيها، ومن حكم الأسلاف الذين مازالوا يحكموننا من قبورهم.
- ضرورة خلق شخصية عربية عقلانية واقعية عملية وطنية لا عرقية ولا مذهبية.
- ضرورة نبذ العنف والقبلية والعرقية والطائفية.
- ضرورة الإيمان بأن اغتراب العقل لا يحقق غير سيادة الهمجية والغوغائية والمجتمع الدموي.
- ضرورة تبني الحداثة الغربية تبنياً كاملاً باعتبارها القائدة إلى الحرية.
- ضرورة مساواة المرأة بالرجل مساواة تامة في الحقوق والواجبات والعمل والتعليم والإرث والشهادة والتوظيف.
- الإصرار على إصلاح النظم التعليمية وتغيير المناهج الدراسية[٢].

* * *

(١) المرجع السابق،٢١- ٢٥.

(٢) شاكر النابلسي، مرجع سابق ،٢٢- ٢٥.

نشأة وتطور الليبرالية في الخليج العربي

يمكن تقسيم نشأة الليبرالية في الخليج العربي إلى ثلاث مراحل زمنية مختلفة، حيث سيتم تناول تطور المطالب والحركات الليبرالية في كل مرحلة على النحو التالي:

أولاً: التيارات الليبرالية في الخليج العربي قبل الحرب العالمية الثانية:

يعدّ العقد الثاني من القرن العشرين بداية ظهور الخطاب الليبرالي في الخليج العربي وذلك في دول الكويت والبحرين ودبي، لمجموعة من العوامل يمكن إيجازها على النحو الآتي[1]:

١- الموقع الجغرافي المتميز، حيث تعدّ موانؤها الأكبر والأنشط في المنطقة مما ولد احتكاكاً وتواصلاً مع الشعوب الأخرى من خلال السفر والتجارة.

٢- انتشار التعليم وزيادة أعداد المتعلمين من الشباب بصورة كبيرة تفوق مناطق الخليج الأخرى.

٣- وجود الأندية الثقافية، حيث تأسس في البحرين نادي «إقبال أوال» عام ١٩١٣م، والنادي الأدبي عام ١٩١٩ م، كما ظهر النادي الأدبي في الكويت عام ١٩٢٤م، بينما أنشأ المثقفون في المدينة المنورة

---

(١) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٩٨-١٢٠.
انظر أيضا:
- مفيد الزيدي، بدايات النهضة في منطقة الخليج العربي، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٨)، ص ٢٤-٢٧.

ناديهم الأدبي «جمعية الإسعاف الخيري» عام ١٩٣٦م.

٤- نمو الشعور القومي ومشاعر العداء تجاه الاستعمار البريطاني وخاصة في مسألة تدخله في الشؤون الداخلية للخليجيين.

٥- الجوار الجغرافي الكويتي للعراق، حيث تحولت الطرق إلى نموذج للمثقفين الكويتيين، وتأثرهم بالتجربة العراقية في الإدارة والتحديث والتعليم:

لاسيما في حقبة حكم الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) الذي كان يعد أنموذجا لأقطار الخليج العربي في مقاومة الاستعمار البريطاني، من خلال ما قدمته إذاعة الزهور، والصحافة العراقية في تلك الحقبة، التي نشرت سلسلة من المقالات التي كشفت طبيعة الحكم في الخليج العربي، وأثر السياسة البريطانية فيه(١).

وقد أدت تلك العوامل إلى ظهور عدد من الحركات الليبرالية في منطقة الخليج العربي، والتي من أبرزها:

١- حركة عام ١٩٢١م في الكويت:

ظهرت هذه الحركة تحت قيادة فئة التجار وذلك نتيجة لتدخل الأسرة الحاكمة في التجارة واحتكار السلع الاستهلاكية بمساندة مجموعة من الأعيان والوجهاء الطامعين في المشاركة في إبداء الرأي في شؤون الحكم والإدارة، وعلى ضوئها قدمت بياناً للشيخ أحمد الجابر

---

(١) إبراهيم خلف العبيدي، التيارات السياسية في الخليج العربي، مجلة المجمع العلمي، الجزء٢، المجلد ٤٥، ١٤١٩-١٩٩٨. ص ١٥.

الصباح يتضمن مجموعة المطالب تتلخص في رغبتهم بأن يكون لهم دور في المشورة فيما يخص الحكم وإدارة البلاد، عن طريق إيجاد مجلس شورى منتخب من آل الصباح والأهالي لإدارة البلاد بالعدل والإنصاف.

وقد أبدى الشيخ أحمد الجابر الصباح موافقته على هذه المطالب حيث تم تشكيل مجلس شوري من اثني عشر عضوًا، ولكن لم يستمر ذلك المجلس للاختلافات المتواصلة بين أعضائه، والتي أسهمت بريطانيا في إذكائها[١].

٢- حركة المجلس عام ١٩٣٨م في الكويت :

تشكلت في الكويت بصورة سرية جمعية مكونة من اثني عشر عضواً تهدف إلى إنشاء مجلس تشريعي وإقامة وحدة مع العراق، وقد ظلت تعمل في السرّ حتى تأكدت من قوتها فكشفت عن نفسها وعرفت باسم «الكتلة الوطنية»[٢]. حيث قدمت بياناً للشيخ أحمد الجابر الصباح تطلب منه تشكيل مجلس تشريعي من المواطنين ليتولى الإشراف على الحكم، وقد وافق الشيخ أحمد على مطالبهم، فشكل ذلك المجلس الذي خاضت من أجله الكتلة الوطنية الانتخابات للدخول فيه، وحصلت على أغلب الأصوات[٣].

---

(١) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٢) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٣) إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص ١٦.

وتكون المجلس من أربعة عشر عضواً، عشرة أعضاء منهم منتخبون، وأربعة أعضاء منتخبون من أبناء الأسرة الحاكمة وترأسه الشيخ عبدالله السالم الصباح[١].

وقد كان من أبرز إنجازات المجلس وضع قانون أساسي للبلاد احتوى على سجل للمبادئ الآتية :

١- الأمة مصدر السلطة ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين.

٢- تناط بالمجلس مهمة تشريع كافة القوانين.

٣- اعتبار المجلس المرجع الوحيد للمعاهدات والامتيازات الخارجية.

٤- يمثل المجلس محكمة استئناف عليا إلى أن يتم تشكيلها.

وقد تم حل المجلس عام ١٩٣٩م؛ لإصرار الشيخ أحمد الجابر على الاحتفاظ بشؤون السياسة الخارجية دون تدخل المجلس، ورغبته أيضاً - بدعم بريطاني - بعدم السماح للمجلس الاطلاع على ملف النفط والاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا الخاصة به [٢].

٣- الحركة الإصلاحية في البحرين عام١٩٣٨م:

كانت هذه الحركة صدى لأحداث فلسطين وانتفاضة عام ١٩٣٦م ضد الاحتلال الصهيوني، كما كانت امتداداً للحركة الوطنية الكويتية عام ١٩٣٨م، حيث وجدت الحركة تأييداً من علماء البحرين، وخاصة في

(١) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٢) صلاح العقاد، معالم التغير في دول الخليج العربي، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٢م)، ص ٢٦ - ٢٧.

وقوفهم صفاً واحداً ضد استبداد المستشار البريطاني، حيث بذلت الحركة جهودها لتوحيد نشاط السنة والشيعة ضد ذلك الاستبداد.

وكان من أبرز مطالب الحركة هو إنشاء مجلس تشريعي من عشرين عضواً نصفهم من السنة ومثلهم من الشيعة دون تدخل أي سلطة أجنبية، وأن يكون القضاء بيد المواطنين البحرينيين وعدم اقتصاره على العائلة الحاكمة، وتشكيل مجلس إدارة للتعليم وإصلاح الجهاز الإداري، وإحلال المواطنين أو العراقيين بدلاً من الشرطة الأجانب، وإصدار جريدة سياسية تنشر حرية الفكر والكلام وتنتقد أعمال الحكومة. ولم تنجح هذه الحركة على الرغم من الإضرابات العمالية التي دعت إليها، ولقيت في البداية استجابة من عمال شركات النفط إلاّ أن ذلك لم يستمر طويلاً؛ لاستخدام السلطة والقوة والدعم البريطاني ضدها(١).

٤- حركة الإصلاح في دبي عام١٩٣٨م:

بدأ نشاط القوى الإصلاحية في إمارة دبي مع بدايات عمليات الاستكشافات النفطية، حيث ظهر اتجاه لدى الأعيان والتجار في الإمارة لمنع استئثار الأسرة الحاكمة بعوائد النفط، وخاصة أن منطقة دبي كانت تعيش في مرحلة ركود اقتصادي.

وقد خرجت مظاهرات احتجاجاً على عزم الشيخ سعيد بن مكتوم القيام بإجراءات اقتصادية قد تلحق ضرراً بمصالح التجار وتؤمن

---

(١) إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص ١٧، انظر أيضا:
- مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص١١٠-١١٢.

مصالحه الشخصية فقط فتم القبض على المتظاهرين بإيعاز من بريطانيا ودعم منها، إلا أنها ما لبثت أن تجددت مرة أخرى بصورة أكبر من ذي قبل، حتى أندفع المعارضون إلى احتلال قلاع دبي ومبنى الجمارك، بعد أن رفض الشيخ سعيد مطالبهم بإلغاء احتكار الأسرة الحاكمة لعمليات تفريغ السفن ووضع ميزانية وإعادة تنظيم الجمارك وتحسين الرعاية الصحية وتحديد اختصاصات الحاكم(١).

ونتيجة للمفاوضات التي تمت بين الحاكم وبريطانيا من جهة وبين المعارضين والحاكم من جهة أخرى، وافق الشيخ سعيد على إنشاء المجلس الأعلى لدبي المكون من خمسة عشر عضواً يختارهم كبار قبيلة آل بو فلاسه، على أن يقوم المجلس برقابة على دخل الإمارة من الجمارك والنفط والطيران وتوجيه ذلك الدخل نحو تطوير الإمارات، وعلى الرغم من تحقيق المجلس لعدد من الإصلاحات في دبي إلا أنه لم يستمر طويلاً فقد تم حلّه في مارس ١٩٣٩م بسبب الخلافات بين أعضائه أنفسهم وخلافاتهم مع الحاكم(٢).

مما سبق يتضح أن الخطاب الليبرالي في هذه المرحلة التاريخية نتج عن حالة عدم الرضا الشعبي للتداخل الموجود بين العمل السياسي والتجاري للأسر الحاكمة واستئثارها بعوائد الدولة وكذلك عدم الرضا من التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية لدولهم، ومع ذلك لم يحاول

(١) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص١١٣-١١٤.

(٢) محمد مرسي عبدالله، دولة الأمارات المتحدة وجيرانها، (الكويت: دار القلم، ١٩٨١م)، ص١٧٩-١٨٣.

التيار تغيير البنى السائدة سواء أسياسية كانت أم اجتماعية أم ثقافية، بل ركزت مطالبها في تحقيق نوع من المشاركة السياسية وتحسين الظروف المعيشية السائدة آنذاك .

ثانياً: التيارات الليبرالية في الخليج العربي ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٦٩م:

شهدت منطقة الخليج العربي حالة من الركود السياسي أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، حيث لم تشهد المنطقة أي تحرك سياسي أو عمالي في تلك الفترة باستثناء إضراب عمال شركة نفط البحرين «بابكو» في ديسمبر عام ١٩٤٣م، احتجاجا على تدني الأجور وظروف العمل السيئة(١). لكنها سرعان ما تأثرت بالأحداث المتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي من أهمها:

١- اكتشاف النفط وبدايات دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة وارتفاع المستوى المعيشي لسكان الخليج.

٢- ارتفاع الوعي السياسي لدى سكان الخليج العربي نتيجة استخدام المذياع، الذي استخدمه كل من الحلفاء ودول المحور في بث النشاطات الدعائية(٢).

٣- تصاعد حركات التحرير في العالم الثالث، مدعومة بتوجه عالمي

---

(١) محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين: ١٩٢٠-١٩٧٠م، (الكويت مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ١٣٤.

(٢) نور الدين بن حبيب حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، ١٩٥٢، ١٩٧١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ،٢٠٠٣)، ص ٥٦.

يؤيدّ الاستقلال[١].

٤- قدوم اللاجئين الفلسطينيين لمنطقه الخليج بعد حرب ١٩٤٨م، مما ساهم في نشر الوعي السياسي والشعور القومي بين أهل الخليج[٢].

٥- نمو الشعور القومي بعد قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢م.

٦- الاحتكاك بالمفكرين التنويريين العرب عن طريق الصحف والمجلات والزيارات .

وقد اتسم نشاط التيار الليبرالي في دول الخليج في هذه الفترة بالسرية في التنظيم، لعدم السماح بقيام التنظيمات والأحزاب في المنطقة وقد برزت عدة تنظيمات ليبرالية أبرزها:

١ - الحزب الوطني الديمقراطي الكويتي:

ظهرت منشورات الحزب لأول مرة في يوليو عام ١٩٥٤م، وكان برنامجه يطالب بضرورة التخلص من الحماية البريطانية وحصول الكويت على استقلالها وتأسيس مجلس تشريعي، وتقييد الرأسمالية الأجنبية وخفض أسعار المواد الاستهلاكية والإيجارات[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٣) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١١٦.

انظر أيضا: نجاة عبد القادر الجاسم، العلاقات الكويتية البريطانية: دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها، ١٩٤٦- ١٩٥٤م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، السنة ١٠، العدد ٣٧، (شتاء ١٩٩٠م) ص ٢٠٧.

٢- العصبة الديمقراطية الكويتية:

تأسست في أغسطس عام ١٩٥٤م، ودعت في برنامجها إلى إقامة الحكم البرلماني وإعلان الاستقلال والقضاء على الفساد والفوضى في الإدارات الحكومية ووضع حدّ لتحكم وتدخل الخبراء البريطانيين في شؤون البلاد والمطالبة بالتفاعل مع القضايا العربية[١].

٣- اللجنة الوطنية للدفاع عن البحرين:

تشكلت في النصف الثاني من عام ١٩٥٤م، وطالبت بحرية تأسيس النقابات وتحديد سلطات الحاكم، وتأسيس مجلس تشريعي وإطلاق الحريات العامة، وضمان المشاركة السياسية وإنهاء النفوذ الأجنبي. وقد شاركت هذه اللجنة في المظاهرات ضد الوجود البريطاني في البحرين في الأعوام الآتية ١٩٥٦م و١٩٦٥م و١٩٧٢م[٢].

٤- الهيئة التنفيذية العليا:

تأسست هذه الهيئة في البحرين في أكتوبر عام ١٩٥٤م، حين قرر ثمانية أشخاص تشكيل هيئة سنية - شيعية للتوفيق بين الطائفتين بعد الاضطرابات الطائفية التي شهدتها البحرين في عام ١٩٥٣، وعام ١٩٥٤م. وتضمن برنامجها رفض التعصب الطائفي، والدعوة إلى تأسيس مجلس تشريعي منتخب يمثل أهالي البلاد، والسماح بتأسيس النقابات العمالية.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧.

وتحول مسمى هذه الهيئة في عام ١٩٥٦م إلى «هيئة الاتحاد الوطني»، التي اعترفت السلطة بها وسمحت لها بمزاولة نشاطها حيث دخلت في اللجنة الثلاثية التي ضمت الحكومة والإدارة والعمال، لوضع مسودة لائحة قانون العمال[١].

٥- التجمع الديمقراطي:

نشأ التجمع الديمقراطي في الكويت بعد نكسة حرب ١٩٦٧م، والانشقاق الذي أصاب حركة القوميين العرب، وانفصال الحركة في الكويت عن تنظيم القوميين العرب الأم في بيروت.

ورفع هذا التجمع شعار الحفاظ على الضمانات الدستورية الأساسية، وإطلاق الحريات العامة وترسيخ مبدأ العدل والمساواة، وتكافؤ الفرص للمواطنين، وتعزيز الحياة البرلمانية على أسس ديمقراطية، وتمكين المرأة من ممارسة دورها في المجتمع.

ويعد هذا التجمع من أنشط التنظيمات السياسية في الكويت، وقد ضم في عضويته أبرز الناشطين السياسيين مثل الدكتور أحمد الخطيب والدكتور أحمد الربعي وسامي المنيس والدكتور عبدالله النيباري[٢].

٦- حركة التقدميين الديمقراطيين (جماعة الطليعة):

وهو تنظيم مكون من أعضاء سابقين في حركة القوميين العرب، ولا يختلف كثيراً عن التجمع الديمقراطي في توجهاته، وقد أصدر مجلة

---

(١) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٢ - ١٢٤.

الطليعة، وشارك في انتخابات عامي ١٩٦٧و ١٩٧١م[١].

من خلال العرض السابق يمكن ملاحظة مدى تأثر التيار الليبرالي الخليجي بالفكر القومي الناصري في تلك الفترة، حيث كانت القومية العربية والوحدة من أبرز مفاهيم هذا التيار آنذاك، فضلا عن مفاهيم العدل والمساواة وإن كان يغلب عليهما التفسير اليساري، كما شهدت تلك الفترة بدء المطالبة بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية في هذه الفترة، التي تعدّ صدى للخطاب الليبرالي العربي السائد آنذاك.

ثالثاً: الليبرالية في التسعينيات :

بدأت النخب العربية تمارس نقدها للمشروع القومي بعد الهزيمة في حرب ٦٧م، وفشل التيار القومي في تحقيق شعاراته التي كان يطرحها، فطرحت مشروعات عدة على الساحة الفكرية العربية، إلا أن سيطرة الصحوة الإسلامية على الساحة الفكرية منذ نهاية السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات جعل الخطاب الليبرالي يبدو ضعيفاً على الساحة العربية في تلك الفترة.

وأما في دول الخليج العربية قد ظهر التيار الليبرالي بوضوح خلال حقبة ما بعد حرب تحرير الكويت، أي بعد تأزم العلاقة بين بعض الجماعات الإسلامية وحكومات المنطقة، بسبب معارضتها لوجود القوات الأجنبية في الجزيرة العربية، خلال حرب الخليج الثانية والفترة التالية لها.

(١) المرجع السابق، ص ١٢٤-١٢٥. لمزيد من المعلومات انظر: محمد غانم الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٤)، ص ٣٧- ٣٨.

وقد أستغل التيار الليبرالي الخليجي الأزمة بين تلك الجماعات والحكومات، وتواجد القوات الأجنبية في الخليج العربي وما صاحبه من اهتمام إعلامي بالمنطقة لتعزيز نفوذه ومواقفه مستقوياً في ذلك بالنفوذ المتنامي للولايات المتحدة في المنطقة . ففي السعودية على سبيل المثال استغل التيار الليبرالي الوضع لتحريك مسيرة مكونة من ثلاثة عشر سيارة يقودها نساء سعوديات للمطالبة بقيادة المرأة، حيث يصف علي الدميني ذلك اليوم بأنه :

لم يكن يوما عاديا ذلك السادس من نوفمبر عام ١٩٩٠ م، في سماء غائمة في الرياض، فمعالم المفارقة والاختلاف شملت كل شيء.....البيوت وشبابيكها المكللة بأسيجة اللاصق السميك خشية غازات صدام حسين، والشوارع وقد احتلها المجندون والمجندات الأمريكيون، والفضاء الاجتماعي والنفسي والسياسي، وقد تقاسمته الاتجاهات والعواطف الفكرية والمذهبية والسياسية.

كانت اللحظة مثقلة بكافة أشكال التأزم والمفارقات، فكان طبيعيا أن يحدث ما حدث، وأن تتبدى مفاعيل الصراع العلني حول الخيارات والسياسات وأن يطرح كل فريق بشكل حازم لا مواربة فيه، رؤاه ومفاصلته للاعبين الآخرين على الساحة.......... فخرجت المكنونات من عقالها، ...... ورأى كل طرف أنها لحظته التاريخية للمطالبة بحقه في الوجود وحقه في المشاركة، وحقه في صناعة القرار.

لم تكن المرأة المثقفة خارج هذا المعترك، ولكن نخبها الواعية رأت أن الجميع قد خذل مطالبها لزمن طويل، فدخلت طرفا في الحوار مع

السلطات للسماح لها بقيادة السيارة، ودخلت مع النخب المؤازرة والمعارضة في صراع اللحظة التاريخية ومتطلباتها، ومضت وحيدة في خيارها، لم يكن ذلك المساء عاديا. فقد استشعر المحافظون أن الأرض تتزلزل من تحت أقدامهم، وقرأ المتفائلون والمطالبون بحقوق المرأة فيه مدونة واقعية مؤداها «أن حقوق المرأة لا يمكن أن يخلص للمطالبة بها إلا المرأة». وهكذا خطت النساء في سماء ذلك اليوم خطوتهن العملية الملموسة الأولى على طريق المطالبة بحقوقهن، بعد أن رسم بعضهن تلك الأحلام في الكتابة والبحث والإبداع بما يكفي لتحفيز البقية على اجتراح قفزة في سماء الرياض كتلك التي تمت في غروب شمس ذلك النهار المشرق الذي لم يمت، حتى وإن تأخرت ولادته الثانية[١].

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمثل نقطة انطلاق جديدة فاصلة لحدوث تغييرات شملت العالم كله، ففي هذه المرحلة دخل الإسلام مرحلة حصار ومواجهة مع القوى الداخلية الثقافية والفكرية المعارضة له في التوجه، كما لقي مواجهة من الأنظمة السياسية المحلية لاعتراضه على الوجود الأجنبي في المنطقة

وخاصة في السعودية، وشملت هذه المواجهة مواجهة مع القوى الغربية بقيادة أمريكا بعد أن أصبح الموقف من الإرهاب المعيار الأساسي لعلاقاتها الخارجية مع الدول العربية والإسلامية .

---

(١) علي الدميني، في ذكرى ٦ نوفمبر ما زالت المرأة تنظر إلينا بغضب، .http://www.middleeasttransparent.com/old/texts/ali_aldumaini_6_november.htm

ولقد حاول التيار الليبرالي الاستفادة بقوة من هذه الأحداث، وفي هذا السياق يلخص حمزة المزيني مكاسب التيار الليبرالي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والعمليات الإرهابية في المملكة العربية السعودية بقوله:

إنها أطلقت العنان لحرية التعبير الذي كاد يكون مقصورا على وجهة نظر واحدة تحتكر منافذ التعبير عن الرأي. وأدى هذا إلى فتح أعيننا على بعض الأسباب التي أسهمت في وجود البيئة التي تولَّدت فيها الثقافة الداعمة للأفكار التي تحرك من يقومون بتلك الجرائم. كما إننا استطعنا أخيرا أن نكتشف أننا بحاجة إلى الصحوة من «الصحوة» التي صرفتنا عن همومنا اليومية التي تتصل بالتعليم والعمل وخلقت لنا هموما كثيرة غير جوهرية ومنها بعض الهموم «الطوباوية» التي لا يمكن تحقيقها. وأرادتنا أن نعادي العالم كله وأن نتدخل في كل أزمة تنشأ في العالم، وكأننا أمة عظمى ليس لديها ما يشغلها(١).

بل أن أنصار التيار الليبرالي الخليجي يرون أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أسهمت في تسريع وتيرة المشروع الليبرالي، وأن المرحلة القادمة هي مرحلة الانتقال نحو ذلك المشروع . وفي هذا السياق يرى تركي الحمد أن «هذه المرحلة التي نعيشها هي مرحلة انتقالية (ضرورية)، بين زمن قد ولى وجديد في طريقه إلى القدوم»(٢).

---

(١) حمزة بن قبلان المزيني، خسائر ومكاسب، نشرت في جريدة الوطن اليومية، بتاريخ ١٧ يونيه ٢٠٠٤م، http://www.almozainy.jeeran.com/losses_advantage.htm.

(٢) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، (بيروت:دار الساقي، ٢٠٠٤، ط١)، ص١٢٨.

ويصل إلى حد الإشارة إلى «إننا نعيش لحظة تنويرية ثالثة(إن صح التعبير) هذه الأيام، تجعلنا أكثر تفاؤلا بأن النهضة الفعلية في طريقها إلى القدوم برغم كل عوامل التشاؤم والكآبــة المحيطة»[1].

وقد وظف التيار الليبرالي في المنطقة وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت في عملية الاستقطاب الفكري ونشر المبادئ والأفكار والدفاع عن قضاياه، حيث أنشئت عدد من المواقع الإلكترونية، منها على سبيل المثال:

١- منبر الحوار والإبداع:

و هو منبر يغلب عليه الكتاب الليبراليون السعوديون و يهدف ـ حسب تعريفه لنفسه ـ إلى تنمية ثقافة التسامح والحوار وقيم المجتمع المدني وجمعياته، التي شأنها العمل على ترسيخ مشاعر الانتماء الوطني والوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي، وذلك من خلال المحاور الآتية:

- دعم التواصل بين المهتمين بالإبداع الأدبي والفني؛ لترسيخ قيم حرية التفكير والتعبير والإبداع والتسامح، ومساندة المبدعين في هذا الشأن، وكذلك العمل على تشجيع الحوار الاجتماعي من أجل تأصيل قيم المجتمع المدني، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والمواطنة.
- الاهتمام بالمرأة ودورها في صياغة مستقبل الأمة، وتنظيم ندوات حول القضايا التعليمية والتربوية والاجتماعية والحقوقية التي لها

(١) المرجع سابق، ص ١٨٦.

علاقة بالمرأة.

- التواصل مع الأجيال الشابة المهتمة بهذه العناوين، وتشجيع المواهب للمشاركة في النشاط الثقافي والإبداعي ودعم النشاط التطوعي.
- الالتزام بالثوابت الدينية والوطنية والسياسية(١).

٢- صحيفة الفكر الحر الليبرالية(٢):

هي صحيفة سعودية إلكترونية تشتمل على منتدى للفكر الليبرالي الحر حيث يتم فيه تداول مشكلات الواقع السعودي والخليجي، وتقديم الحلول لها استناداً واعتمادًا على الفكر الليبرالي ومبادئه.

٣- مُنتدياتنا «الشبكة الليبرالية السعودية»(٣) :

تقدم نفسها كشبكة وطنية حرة مستقلة، تؤمن بالليبرالية على أنها خياراً لا يتنافى مع الدين الإسلامي الحنيف، بل هي المناخ الأفضل لنشر الإسلام وفق تعاليمه السمحة كما تقول، ولذلك فهي تعمل على عرض الليبرالية ذات الخصوصية السعودية التي لا تتنافى أبداً مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف - حسب رؤيتهم-. فالليبرالية كما يراها المنتدى تهدف لتحرير الإنسان سواء أفرداً كان أو جماعة من سطوة القيود (السياسية والاقتصادية والثقافية، والخطاب الديني وليس النص الديني).

---

(١) http://www.menber-alhewar.com/index.php?action=pages&id=1.

(٢) http://egliberal.com.

(٣) www.muntdiatna.com.

ويؤكد القائمون على المنتدى اختلاف الليبرالية في مجتمع غربي متحرر عن مجتمع شرقي محافظ، ومن ثم - حسب زعمهم - فإن الليبرالية السعودية تتحرك وفق أخلاق وقيم المجتمع السعودي.

وشعار الشبكة الليبرالية السعودية هو: الإنسان أولاً وحقوقه المتساوية الثابتة على أساس الحرية والعدل والسلام وكرامة الفرد سواء رجالاً كانوا أم نساء، حيث يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق.

ومع أنه لا توجد تنظيمات ليبرالية علنية في دولتي السعودية وقطر، وإنما مجرد مجموعة من المنظرين الليبراليين، إلا أن الكويت والبحرين، تتسم بوجود تنظيمات رسمية فيهما وذلك لوجود انتخابات تشريعية في البلدين. ومن أبرز تلك التنظيمات:

١ - المنبر الديمقراطي:

أكبر تجمع للتيار الليبرالي في الكويت، وقد اعتبره بعض المراقبين السياسيين الوجه الآخر لليسار، كما يسميه آخرون بمجموعة «الطليعة»، نسبة إلى الجريدة الأسبوعية الناطقة باسمه، ولكن الأدبيات اليسارية في خطاب المنبر لم يعد لها وجود وخاصة بعد سقوط الشيوعية، حيث أصبح الخطاب يصب في خانة حقوق الإنسان وحرية الإبداع والفكر وحقوق المرأة.

وينطلق المنبر من مجموعة من التوجهات والمبادئ والقيم العامة التي تشكل ملامح عامة لهويته الفكرية ومن أهمها:

- الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية،

واحترام حقوق الإنسان والالتزام بسيادة القانون، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

- المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية العريضة.
- الاقتصاد ذو التوجه الاجتماعي.
- البعد القومي العربي والانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية والبعد الإنساني العام.
- الاستفادة من منجزات الفكر الديمقراطي والتقدمي الإنساني ومساهماته.

كما ترك التنظيم المجال مفتوحاً أمام التعددية الفكرية داخل المنبر وحرية أعضائه في تبني الاتجاهات الفكرية ذوات البعد الديمقراطي والتقدمي والإنساني(١).

٢- التجمع الشعبي الليبرالي:

هو تجمع ظهر داخل مجلس الأمة الكويتي الذي انتخب في عام ١٩٩٩م، حيث أعلن عنه ستة نواب وصفوا أنفسهم بأنهم شعبيون ينحازون لمصلحة الجماهير وليبراليون في الوقت نفسه، ويتخذ هذا التجمع من المصالح الجماهيرية والشعبية منطلقا لخطابه الذي يوصف بأنه ذو نبرة حادة في الطرح ولاذعة في النقد(٢).

---

(١) http://www.alminber.org/about.php.

(٢) http://arabic.cnn.com/2006/kuwait.2006/6/25/kuwait.majorgroups.

٣- جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي البحريني:

تأسست بقرار صادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٣١) في عام٢٠٠١م، وتسعى الجمعية إلى تحقيق مجموعة من المبادئ والأهداف والتي من أهمها:

١- التوعية بمبادئ الدستور وميثاق العمل الوطني ودعم مشروع الإصلاح الديمقراطي.

٢- التأكيد على ممارسة الحياة الديمقراطية لدى المواطن فكراً وعملاً، وبكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واعتماد نظام التعددية الفكرية في ظل الشرعية الدستورية ومبدأ استقلال السلطات الثلاث.

٣- المساهمة في تعزيز الحريات الشخصية والعامة كحرية الفكر والضمير النابعين من الدستور والمواثيق الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان.

٤- إشاعة قيم التسامح وترسيخ المساواة والعدالة الاجتماعية بين كافة أفراد وفئات المجتمع دون تمييز على أسس طائفية أو قبلية أو طبقية أو عرقية أو غيرها.

٥- دعم الحقوق المشروعة للمرأة ومساواتها بالرجل في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٦- العمل على رعاية النشء والشباب من أجل خلق بيئة ملائمة اجتماعيا وصحيًا وروحياً لإيجاد أجيال قادرة على العمل والمشاركة بجدية وعزم في عملية البناء والتقدم.

٧- دعم حرية الفكر والإبداع ورعاية الآداب والفنون والثقافة والانفتاح على مختلف الثقافات الإنسانية ونبذ ممارسة الإرهاب الفكري.

٨- العمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات العمل الوطني الديمقراطي وترسيخ الوحدة الوطنية على أساس التنوع والقبول بالآخر[١].

٤- جمعية العمل الوطني الديمقراطي:

تأسست هذه الجمعية في البحرين في العاشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، بقرار صادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠١م، واختصارها كتنظيم سياسي بأسم «وعد»، وهو يمثل الحروف الأولى لاسم التنظيم مع تغيير لمواقعها. ومبادئ الجمعية هي[٢]:

١ - الإيمان بأن البحرين جزء من الوطن العربي، وشعبها جزء من الأمة العربية، وأبناؤها نتاج الحضارة العربية الإسلامية.

٢- يستلهم «وعد» فكره من قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والعدالة الاجتماعية المستمدة من التراث العربي والإسلامي والإنساني.

٣- فاعل «وعد» مع كل التيارات المعاصرة في الفكر الإنساني، التي تؤمن بحرية الإنسان والتوزيع العادل للثروة والمساواة بين المواطنين والمساواة الاجتماعية وترسيخ المجتمع المدني.

* * *

---

(١) http://www.almenber.com/system 2.asp.

(٢) http://www.aldemokrati.org/ar-BH/25/Default.aspx.

مسلمات الخطاب الليبرالي
في دول الخليج العربية

من خلال استعراض أدبيات التيار الليبرالي الخليجي يمكننا القول بأن الخطاب الليبرالي الخليجي ينطلق من عدة مسلمات يؤسس عليها أطروحاته ومقولاته ومن أبرزها:

١- حتمية اللحظة الليبرالية:

يزعم الخطاب الليبرالي الخليجي أن اللحظة الليبرالية مسألة حتمية حتى لو لم تفرضها عوامل وتغيرات داخلية، فإن الزحف الحتمي للعولمة قادر على فرضها في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا السياق يرى تركي الحمد أن وثيقة حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة تعد أعلى تجسيد لليبرالية السياسية، حيث بدأت تأخذ شكل الدستور العالمي، وإن لم تكتمل آلية الإلزام بها، فإن الاتجاه العالمي يتجه نحو وجوب تنفيذها[(١)].

ويضيف أن ثقافة العولمة بشكل عام لا يمكن وقف زحفها وانتشارها وسيادتها على حساب الثقافات المحلية أو القومية السائدة، فهذه الثقافة العالمية ليست سطحية أو استهلاكية بل تصل إلى الجذور المعرفية للثقافة، وذلك لأنها تقوم في أسسها «على مصدر معرفي وحيد،

---

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١، ط٢)، ص١١.

ألا وهو المصدر الأمبريقي، الذي يشكل أساس العلم المعاصر»[١].

وهذا التحول من وجهة نظر التيار الليبرالي الخليجي له دلالة كبيرة في صراعه مع القوى الإسلامية التقليدية الداخلية التي تؤسس لنفسها وشرعية وجودها على البعد الإسلامي المعارض في أسسه للاتجاه الوضعي – العلماني – الذي يعدّ مصدر الثقافة العالمية، لان العولمة بتأسيسها للمصدر المعرفي الحسي الأمبريقي تؤكد على «إزاحة مصادر معرفية أخرى غير قادرة على المنافسة»[٢].

فالعولمة كما يطرحها الخطاب الليبرالي الخليجي هي التعبير والتجسيد الفعلي لتطور الحداثة التي بدأت في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر وتسارعت مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر حتى أصبحت واقعاً ملموساً ومحسوساً من قبل كل البشر مع ثورة التقنية الثالثة في القرن العشرين، ولذا لم تعد الليبرالية مع العولمة غربية بل هي قيمة مشاعة لكل الناس[٣].

ويؤكد تركي الحمد بهذا الخصوص أن مقولة ماركس التي تؤكد أن البرجوازية تحاول أن تصنع عالماً على شاكلتها صحيحة، ومن ثم فإن التحولات الراهنة في العالم الثالث لصالح القيم الليبرالية في الجانب الاقتصادي والسياسي، يجعل البلاد المتأخرة تنظر إلى مستقبلها جاعلة

---

(١) المرجع السابق، ص ١١.

(٢) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص١١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠-١٢.

البلاد المتقدمة معياراً لها، وتحاول أن تتبع نهجها للوصول إلى التقدم، وعلى ضوء ذلك، لا يمكن لأي دولة في الوقت الحاضر أن تنعزل عن الاقتصاد العالمي لانخراط جميع دول العالم في الرأسمالية الاقتصادية، ومن ثمّ فإن ثقافة العولمة هي التي ستسود «فالآلة تخلق ثقافتها، كما إن السلعة تفرز أخلاقها»[١]. مما يعني حتمية تبني النسق الثقافي الحداثي[٢].

كذلك يرى الخطاب الليبرالي الخليجي أن لثقافة العولمة جاذبية وقدرة على الاختراق والتأثير، لا بسبب جذورها، فهذه لم تعد مسألة مهمة كما يؤكد الحمد، ولكن بفعل مكوناتها الذاتية وعدم قدرة الثقافات القديمة على منافستها، فضلا عن قدرتها العملية في التعامل مع الواقع وقضاياه الفعلية لا المتخيلة في العقل. ويذهب إلى حد الزعم بأن التحولات على مستوى العالم مسألة حتمية، وأن ارتباطها بالهيمنة الأمريكية في لحظتها الراهنة لا يعني انحسارها في حالة انحسار وتراجع الدور الأمريكي؛ لأنها ثقافة معتمدة على قانون تاريخي تطوري نحو الأمام كما أنها ثقافة تسعى بطبيعتها نحو الهيمنة العالمية سواء بأمريكا كان ذلك أو بغيرها، فالعالم يسعى بشكل تلقائي وحتمي نحو الليبرالية[٣].

ولانتشار المظاهر المادية في الحياة الخليجية وغلبة النزعة المادية في سلوك الأفراد لتبني النظام الرأسمالي في الاقتصاد الخليجي، وبداية دخول بعض القيم الليبرالية على المستوى السياسي الخليجي مثل

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢.

(٣) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ٢١.

الانتخابات للمجالس التشريعية أو البلدية، والاتجاه نحو إطلاق الحريات، فإن الخطاب الليبرالي الخليجي يصل إلى نتيجة مختصرة مؤقتة وهي أن «الحاضر أفضل من الماضي في كل شيء»[١]. كما يزعم أحمد البغدادي أحد ابرز الرموز الليبرالية الكويتية، إذ لم يبق إلا الثقافة ليكتمل عقد تطبيق الليبرالية في المنطقة.

لذا نجد أن الخطاب الليبرالي في الخليج يقرر أن التخلف المعيق للتقدم في الحياة يكمن في الحركات الدينية الرافعة لشعار الإسلام، ويؤكد بأنهم متخلفون حتى عن العصر الإسلامي الأول في فهمهم للدين والحياة، وفي هذا السياق يقول البغدادي أنه «من حسن حظ الصحابة والتابعين والقرون التي جاءت بعدهم أنهم لم يعايشوا الجماعات الدينية كما هو حال حظنا النكد في العصر الحديث، وإلا لماتوا من القهر والغم والكمد»[٢]، وأضاف أنهم يدافعون عن التخلف وعن «حياة سقيمة بالية وعقلية بائدة رافضة لحقائق الدنيا قديماً وحديثاً، جاعلة جمال الدنيا قبحاً، وزينة الحياة آلاماً بتذكير الناس ليل نهار بالنار وغضب الجبار»[٣].

ويرى الليبراليون أن الحل لمشاكل المجتمع هو الانخراط في الحداثة، حيث يؤكد ذلك محمد المحمود بقوله: «لقد أصبح من الواضح أن خيارنا في هذا السياق التاريخي الذي نحن فيه هو الخيار

(١) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، (دمشق:دار المدى، ط١، ١٩٩٩)، ص ٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص٦٩.

(٣) المرجع السابق، ص٦٩.

التنويري، دون غيره من الخيارات، بوصفه حامل قيم الحضارة المعاصرة، التي نسعى للإمساك منها ولو بطرف في أسوأ الأحوال»[١].

ولأن اللحظة الليبرالية كما يراها الخطاب الليبرالي الخليجي قادمة لا محالة، فإن مما يزيد من حتمية استلهام التنوير الأوروبي كما يقول المحمود هو:

أن هذا التنوير ينطوي على ما يفتقده العالم الإسلامي على تباين أقطاره من قيم، وأنه ملائم للظرف التاريخي الذي يمر به العالم الإسلامي أجمع. هذا الظرف الذي يشكو من غياب الإنسان كقيمة، ومن حضور الخرافة كبديل للمعرفة، وللتقليدية كبديل للوعي المتجدد. وبما أن قيم العلم وروحه ومساراته حاضرة في السياق التنويري الأوروبي، وقيمة الإنسان كذلك، وبما أن عوائده الإيجابية ماثلة للعيان، فإن الرهان عليه لن يصبح رهاناً خاسراً[٢].

٢- التأكيد على البعد الثقافي للتخلف:

لا تتحدد النهضة لدى الخطاب الليبرالي الخليجي بالظروف الموضوعية السياسية أو الاقتصادية أو القانونية فحسب، حيث يرى الخطاب أن كل العوامل النابعة من خارج الذات لا قيمة لها إن لم تتوفر إرادة النهوض والموقف الذهني الفردي أو الجماعي من قضية التغيير، فـ«الثقافة السائدة ومفاهيمها المسيطرة على العقول، تقف دون الاستفادة

---

(١) محمد علي المحمود، المستقبل والخيار التنويري، http://www.alriyadh.com/2004/12/30/article11753.html.

(٢) المرجع السابق.

من العوامل الموضوعية المتاحة»[١]، وهذا:

الركام التاريخي الهائل من التخلف والانحطاط وازدراء الإنسان، هذا الركام الذي تم الاحتفاظ به كتراث خاص وكتاريخ مجيد، بحيث يتمحور الوعي حوله، ويتشكل بروحه، ويقف حاجزاً منيعاً ضد أي فعل تنويري حقيقي. هذا الركام هو عدو التنوير[٢].

فالثقافة هي المنتجة لآليات العقل وقد تصبح سبباً للتخلف عند عدم قدرتها على التعامل مع قضايا العصر، حيث يؤكد المحمود أن الإشكالية في المقام الأول إشكالية ثقافية، فلا يمكن للحلول إلا أن تكون ثقافية، تبعاً لمصدر الإشكال، وما دامت ثقافتنا - والثقافة هي التي تصنع الوعي، وتخلق الآمال وتحدد الممارسة - ثقافة غير ممنهجة، فمن الطبيعي أن نمارس بوحي منها سلوكاً غير ممنهج[٣].

إذن «المشكلة ببساطة لا تكمن في الأفكار المطروحة، ولكنها تكمن في آليات الذهن الذي ينتجها ويتعامل معها، وهي آليات تنتمي لثقافة مُعاشة لا تعترف بالتغيير»[٤]، فالعجز في التعامل مع الواقع المعيش

---

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام: أنتم أعلم بأمور دنياكم، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٠، ط١)، ص ٤٥.

(٢) محمد علي المحمود، الإسلام والتنوير (٢)، .http://www.alriyadh.com/2005/01/13/article11996.html

(٣) محمد علي المحمود، الفردية في مجتمع امتثالي، .http://www.alriyadh.com/2003/05/15/article21602.html

(٤) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، مرجع سابق، ص ٥٠.

الداخلي والدولي كما يزعم الحمد يجعل العقل يمارس الهروب في التعامل مع قضايا أخرى، قد لا يكون لها وجود كقضايا الهوية والثقافة الذاتية، كما يزعم الحمد(١).

فالمشكلات السياسية على سبيل المثال ليست إلا نتاجاً ذاتياً نابعاً من العقل الذي تهيمن عليه عقلية مشبعة بثقافة سلبية، فطبيعة الخطاب السياسي العربي ومنتجات العقل في مجال الظاهرة السياسية هي جوهر التخلف السياسي، حيث إن العقل العربي لديه مجموعة من الأوهام تكبله وتقيده وتجعله مجرد منتج ذاتي لنفسه في قوقعة معينة لا يمكنه الخروج منها إذا أراد ذلك، وهذه الأوهام المسيطرة على العقل السياسي العربي هي وهم السيادة، ووهم المؤامرة أو العداء، ووهم السلطة ووهم التفرد والتميز، ووهم الزعامة(٢).

والحل لدى الخطاب الليبرالي الخليجي يكمن في نقد ثقافي جذري للثقافة السائدة، فالثقافة عمل بشري تاريخي والدين وحي ربّاني، حيث لا تزال سلطة الأموات على الأحياء هي السائدة في العقلية العربية(٣). ليصل الخطاب إلى نتيجة حاسمة فحواها أنه لا يمكن أن تحدث أي نهضة في العالم العربي والإسلامي ما لم يتم حدوث تغير ثقافي، وهذا مرهون بإحداث قطيعة مع أصول وآليات العقل الراهن، أي

(١) المرجع السابق، ص ٥٠، ٥١.

(٢) انظر: تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ٩٣ ـ ٩٩.

(٣) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، مرجع سابق، ص٥١.

التخلي عن الماضي «التراث» وإعادة بناء العقل وفق الأصول والآليات المعاصرة، فمثلاً عندما يتحدث الخطاب الليبرالي الخليجي عن:

النهضة الأوروبية، ابتداء من القرن الخامس عشر، وبمراحلها المتعاقبة المتميزة، فإن الحديث يدور حقيقة حول نوع من القطيعة مع أصول وآليات العقل المنتج للثقافة السائدة قبل ذلك. فالنهضة هي تشكيل للعقل وآليات عمله في المقام الأول، قبل أن تكون نموا اقتصاديا، أو تطورا اجتماعيا، أو تقدما علميا. فهذه الأشياء في جوهرها، هي نتاج لتحول معرفي أولاً، تتحول من خلاله نظرة الإنسان إلى نفسه، وإلى مجتمعه، وإلى الكون من حوله، والعلاقة التي تربط هذه الأشياء ببعضها، وهذا هو لب الثقافة في التحليل الأخير لمكوناتها(١).

والنتيجة النهائية التي يراد الوصول إليها هي إحداث قطيعة مع الماضي والتراث وليس مجرد تجاوزهما، حسب ما يؤكده المحمود، حيث يرى أنه: «إذا كان الدخول في المعاصرة يستلزم الدخول في الثقافة التي تصنع هذه المعاصرة، فإنه يستلزم من جهة أخرى، الخروج من كل تشكل ثقافي يتعارض مع شروط العصر أياً كان مظهر هذا التشكل الثقافي»(٢).

٣- العلمانيـــة:

تشكل العلمانية المدخل الجوهري للفكر الليبرالي كما يطرحها الخطاب الليبرالي في الخليج، ويمكن القول: إنها تشكل المرجعية

---

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) محمد علي المحمود، القبيلة.. والوعي القبلي، .http://www.alriyadh.com/2003/08/07/article20118.html

المؤسسة لبقية القيم، فالعلمانية لدى الخطاب الليبرالي تمثل كما يقول البغدادي «فكر وفلسفة حياة تمثل المدخل لحياة جديدة يكون فيها الدين ضمن مرجعيات متعددة وليس المرجعية الوحيدة، كما إنه يتنازل من علياء السماء إلى تواضع الأرض ويصبح مادة للبحث والتحليل، للقبول والرفض دون أي تأثير بعوارض الإيمان الذاتي[١]».

ويضيف أن العلمانية تعد المقدمة الأولى للتقدم، حيث غدت «تمثل واقعاً معاشاً لا يمكن العيش بدونه في كل المجتمعات، حتى تلك ذات الأديان السماوية والبشرية»[٢].

كما إنها أصبحت «ظاهرة عالمية متجسدة وواقعاً مادياً فيما يعرف بـ(المجتمع المدني)»[٣]. ويمثل هذا الطرح الاتجاه العلماني الصريح.

أما الطرح العلماني الجزئي وغير المباشر، فيمثله الحمد الذي عرف العلمانية بأنها تيار فلسفي فكري أولاً:

ومن ثم أسلوب حياة، وهي لا تعني فصل الدين عن الدولة فقط، بل إنها فصل منهجي بين العام والخاص. فالقضية الدينية قضية شخصية خاصة بين العبد وربه، أما القضية الدنيوية فإنها قضية عامة تنظم العلاقة بين الفرد والجماعة، سواء كانت هذه الجماعة الدولة ذاتها أو أي جماعة فرعية أخري داخل الدولة نفسها، وكذلك تنظيم العلاقة بين الجماعة

---

(١) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥.

والجماعة، سواء في إطار الدولة الواحدة أو بين الدولـة وغيرها من الدول[١].

كما يرى الحمد أن الحضارة الإسلامية حضارة محكومة بالنص لأن «النص (القرآن والسنة) يشكل شرعية الفعل، بمعنى أن الفعل لا بد أن يكون مبرراً بنص إن وجد، ولكن النص يبقى عامًا وشاملاً قد يختلف تفسيره باختلاف المفسر واختلاف الظرف»[٢]. بمعنى أن العقل هو الذي يمنح النص معناه فالنص ليس ثابتاً ولا مطلقاً بل معناه متغير حسب الشروط الزمانية والمكانية، ففي الممارسة السياسية ليس هناك بديل واحد أو خيار واحد هو الحق بعينة وغيره باطل، بل إنما هي احتمالات عديدة يتحدد السليم منها من غير السليم، وفقا للظروف والملابسات المحيطة به. أي أنه ليس هناك حق مطلق أو باطل مطلق في المجال السياسي[٣].

وفي نفس السياق يزعم الحمد أن «مقولة (الإسلام دين ودنيا) مقولة مضللة أكثر من الأحيان، وأدت إلى ظهور طبقة من (رجال الدين) المتحكمين في كل تفاصيل الحياة، رغم أن الإسلام يرفض الكهنوت والمؤسسة الدينية البحتة»[٤]. ويؤكد أن «الكثير من القضايا، والكثير من المفاهيم، لا تبرز ولا تفرض نفسها نتيجة الإيمان بها أو الاقتناع، بقدر ما

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ١٧٧.
(٢) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ٦١.
(٣) المرجع السابق، ص ١٢٧.
(٤) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ١٢٥.

تكون حلاً عملياً لمشاكل يكون ضررها عاما للجميع، فيما لو تركت دون علاج، أو تركت لقضايا الاتفاق أو الاقتناع المجرد»[١].

ويضيف أن تحقيق التقدم لن يتم دون عزل السياسة عن الدين فـ«السياسة في الإسلام هي من (أمور الدنيا)، التي يجتهد فيها صاحب الأمر فرداً كان أو مؤسسة في البحث عن أفضل السبل، لتحقيق مصلحة الجماعة التي فوضته هذه الوظيفة وبقيت رقيبة عليه. فصاحب الأمر هنا لم يأت بتفويض إلهي»[٢]. أما المحمود فيزعم «إن الرؤية السياسية والرؤية العقائدية على طرفي نقيض»[٣]. مما يجعل الفصل بين الجانبين أمر طبيعي حسب زعمه للأسباب الآتية:

أولاً: مدنية السياسة في تاريخ الدولة الإسلامية الماضي، لانفصال وظيفة الحاكم عن وظيفة الفقيه تاريخيا[٤].مع ضرورة ملاحظة – حسب رأيه- «أن السلطة في الإسلام في مبدئها وتاريخها، لابد أن تكون مدنية التكوين، وإلا سقطنا دون أن نشعر في ثيوقراطية أوروبا في عصورها الوسطى»[٥].

ثانياً: أن الإسلام كما يزعم «ليس دينا وأيديولوجية، وليس دينا

---

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) محمد علي المحمود، الإيديولوجي والفقه السياسي، http://www.alriyadh.com/2005/07/07/article78137.html.

(٤) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم،مرجع سابق، ص ٧٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٦٩.

وسياسة»[١]. بل أن:

الإسلام ديناً في المقام الأول، وليس تيارًا سياسيًا لجماعة بعينها، أو أيديولوجيا قاصرة، فإنه كأي دين سماوي آخر يحض على مكارم الأخلاق وما فيه خير البشر عامة، ولكنه يترك ترجمة كل ذلك و تجسيده واقعا للبشر أنفسهم، الذين هم أعلم بشؤون دنياهم، وظروفهم المتغيرة[٢].

وعلى الرغم من القناعات السابقة فإن هذا الاتجاه لا ينفي الدين صراحة إلا أنه يحصره في المثل العليا والغايات دون الوسائل والأساليب المتعلقة بالواقع المعاش، فالدين وفقا لهذه الرؤية :

محدد للسياسة ومؤثر فيها من حيث المبادئ العامة والخطوط العريضة والغايات النهائية. أما الأمور التفصيلية أو العملية فهي من (أمور الدنيا) وذلك في إطار المبادئ العامة بطبيعة الحال. فالدين مثلا يحدد الغايات السياسية العليا والمبادئ العامة المحددة لأطر الحياة الاجتماعية التي تشكل السياسية جزءا منها، وذلك حين يتحدث، أي الدين، عن العدل والمساواة والشورى وتحريم الظلم، ونحو ذلك من مبادئ عامة. أما (كيفية) تحقيق ذلك، أي الممارسة السياسية العملية، فإنها مسألة متروكة للناس لإيجاد السبل والخيارات والبدائل المناسبة لتحقيق ذلك وفق ظروف الزمان والمكان، إذ إنهم (أعلم بأمور دنياهم)[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٩.

ويعتقد هذا الاتجاه أن خلط السياسة بالدين ليس بسبب النصوص فقط «ولكنها في فهم هذه النصوص بما يتوافق مع الغاية على هذه الأرض، ألا وهي الاستخلاف الذي مجاله ذات الواقع وذات الحياة»[١]. إذن المشكلة في عملية تفسير وفهم تلك النصوص وإعطائها قيمة مطلقة - حسب رؤيته - في الثقافة السائدة، مع أنها إنتاج بشري يحتمل الصواب والخطأ أي أنّها نسبية.

ولتحقيق العلمانية يركز الخطاب الليبرالي الخليجي على ضرورة استبعاد علماء الدين من الحياة العامة وحصر دورهم في الجانب الروحي وترك الحياة الدنيا لأهلها، ويؤكد البغدادي بأسلوب العظه أنه « يجب أن يعلم الإنسان المسلم أن كل إبداعات البشر ما كان لها أن تتم وتتطور لو أنها ظلت خاضعة لآراء رجال الدين»[٢]. كما يرى البغدادي أن :

المجتمعات التي أنهت دور رجل الدين من المجتمع على المستوى السياسي تعيش التقدم والرقي الحضاري، في حين أن المجتمعات التي لا يزال يمارس رجل الدين فيها دور السياسي تعاني التخلف والتدهور الحضاري، كما هي حال المجتمعات المسلمة لا الإسلامية[٣].

٤- النسبية:

لا يؤمن الخطاب الليبرالي الخليجي بأي قيمة مطلقة، فالقيم والمثل

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٣.

والغايات يختلف معناها باختلاف المكان والزمان والمواقع الاجتماعية، حيث تتعدد المعاني «بتعدد الأفراد والجماعات، وتعدد الأمكنة والأزمنة، مادامت المعاني نفسها نسبية المضمون»[١]. ولا يمكن الوصول إلى الكمال لأنه ليس من طبيعة حركة الحياة «فمعنى الحياة يكمن في صراعها وليس في كمالها»[٢]. ومع ذلك فإن نسبية الأشياء والمقولات والغايات والقيم لا يعني «إغفال شرعية الإيمان بها والسعي نحو تحقيقها»[٣].

بل إن النص الشرعي كما يزعم المحمود «نص مفتوح على التأويل، قابل لأن يقرأ على ضوء متغيرات الواقع، وانفتاحه هذا هو ما يجعل منه نصاً صالحاً لكل زمان ومكان، وإغلاقه ينفي عنه هذه الصفة، ومن ثم فإن ما وصلنا من قراءات لهذا النص لا تعدو كونها اجتهادات يجري عليها الخطأ» [٤].

وتبلغ النسبية مبلغها لدى الليبرالي بقبول المرجعية والتأكيد في الوقت ذاته على عدم ثباتها، فنجد الحمد يؤكد ذلك عندما يقرر أن «القول بالمرجعية لا يعني الديمومة المطلقة أو الثبات الدائم لمثل هذه المرجعية على مر الدهور والعصور، إذ إنها، أي المرجعية، ليست إلا

(١) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص١١٦.

(٢) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) المرجع السابق ص ٢٤.

(٤) محمد علي المحمود، المرأة بين الحضور الغياب، .http://www.alriyadh.com/2003/10/16/article18942.html

متغيرا معينا لا بد من أن يتغير بتغير الظروف التي أنشأته أو على الأقل تتعدل وفق قدرة انفتاحية معينة»(١).

ولتوضيح الفكرة يرى الحمد أن القيمة تكون في التجريد فهي من حيث المبدأ ثابتة ومتفق عليها ولكنها تختلف في معناها ومحتواها وطريقة فهمها وتفسيرها بحسب متغيرات الزمان والمكان، بمعنى أن القيمة متغيرة في مضمونها حيث تتحكم بها البيئة المحيطة بها فالوسطية أو الحرية مثلاً مبدأها عام مجرد ولكن مضمونها غير ثابت وغير دائم لاختلافه بحسب متغيرات الزمان والمكان(٢).

على الرغم من أن «الدين ثابت والفكر الديني متحرك ومتقلب ومتغير وفقا للظروف والعادات والمكان والزمان»(٣)، إلا أن النص المقدس ينتمي في النهاية إلى عالم التجريد، أي لا يتعلق بزمان معين، ولا بمكان معين «فالتاريخ هو الذي يمنح النص معنى معيناً، والجماعة أو النخب في الجماعة الواحدة، هي من يفسر النص وفق ظروف الزمان والمكان»(٤).

أي أن قبول القيمة أو النص كمبدأ مع اختلاف المضمون والتفسير ينفي فكرة الحقائق المطلقة، ويؤكد نسبية القيمة باختلاف المعنى والمضمون. بل إن النص «رغم تجرده المطلق، إلا أنه يُعاد تشكيله بإعادة

---

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٢) انظر: تركي الحمد من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ٩ ـ ١٥.

(٣) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، دعوة لاستخدام العقل، مرجع سابق، ص٧٧.

(٤) تركي الحمد من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ٢٠.

إنتاجه عن طريق أفعال معينة تتحول في النهاية إلى نصوص مساندة، ثم تصبح هي الأصل في الخاتمة، ويغيب الأصل»[١].

وأخيرا فإن النسبية تمثل بالنسبة للخطاب الليبرالي الخليجي المدخل الوحيد، الذي يجعله قادراً على منح مفاهيمه وقيمه قبولا وشرعية في البيئة العربية الإسلامية لذلك نجده مثلا يؤكد أن:

الحرية والعدالة والمساواة ونحوهما هي مبادئ إسلامية بالضرورة، لأنها مبادئ إنسانية، وأديان الله إنما أتت لخير الإنسان. ولكن كيف تكون الحرية وكيف تكون العدالة والمساواة؟ ذلك متروك لجماعة المسلمين، التي قد تكون واحدة وقد تكون متعددة، لإعطاء المبادئ مضامينها المتغيرة حسب تغير الدنيا ذاتها[٢].

٥- معيارية النموذج الغربي:

من الصفات الملازمة لأي فكر ليبرالي في دول العالم الثالث ومن ضمنها دول الخليج العربي اتخاذ الفكر والتجربة الغربيين نموذجاً ومثالاً تاريخياً، بحيث يتم من خلاله إسقاط التجربة الغربية على الواقع الخليجي، فنجد مفاهيم مثل الثيوقراطية ومحاكم التفتيش وعصور الظلام مستخدمة بصورة واسعة في الخطاب الليبرالي.

ويستورد الخطاب الليبرالي الخليجي القيم الليبرالية من واقع التجربة الغربية، بالتركيز على التاريخ بصورته المؤكدة للقيمة التي يُراد

---

(١) تركي الحمد من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، انتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ٦٦.

تأكيدها؛ فلذلك نجده يعمل جاهداً على شرح دور القيمة التاريخية وفاعليتها المستمرة في إحداث النهوض والتقدم في بلاد الغرب وغيرها من البلدان التي تبنت النموذج الليبرالي، فالتفوق الاقتصادي الأمريكي على سبيل المثال مرده إلى الظاهرة الثقافية ذاتها، وفي هذا السياق يؤكد الحمد أن :

السر يكمن في بساطة هذه الثقافة، وإمكانية تلمسها على أرض الواقع، وعدم نخبويتها النسبية، رغم أنه يقف وراءها صف طويل من فلاسفة النفعية والبرجماتية والليبرالية. ولكن أهم جزء في الثقافة الأمريكية هو قدرتها المذهلة على التكيف مع المتغيرات، دون التقيد المطلق بتماثيل صخر جامدة، أو حتى تماثيل ثلج، قد نسم هذه الثقافة بالبرجماتية والاستهلاكية والسطحية، وغير ذلك من صفات. ولكنها ثقافة ناجحة مكتسحة، بغض النظر عن موقفنا منها، فيما تبقى ثقافات رفيعة غير مؤثرة رغم رفعتها(١).

ويعيد الخطاب الليبرالي الخليجي منجزات الغرب إلى تلك القيم، ثم يعود ليؤكد أن أسباب تخلف العرب يعود إلى غياب تلك المنظومة الفكرية الغربية عن الفكر التقليدي السائد في الخليج، حيث يؤكد المحمود أن:

العالم الغربي المنتج للمعرفة، لا يزال غائباً - كمنظومة فكرية - عن وعي التقليدي، وإن حضر، لم يحضر إلا كمعلومات مجتزأة، تشوه

---

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، ص ١٥٥، ١٥٦.

الخطاب، وتربك الآلية، وتزيف المفاهيم، مع وهم مغلوط عن الأنا وعن الآخر وعن العلاقة (المثاقفة)، وهذا جهل بالآخر وعلومه أكثر مما هو علم، وبهذا تزداد الأوهام - لا العلم - بقدر ما تكثر الأوراق وتختلط[(١)].

ويعتقد الخطاب الليبرالي الخليجي أن التقدم مرهون بنبذ التراث وتبني المرجعية الغربية، خصوصا بمنظومتها الفكرية الليبرالية، ويقدم مبررات كثيرة يمكن إجمال بعضها في الآتي:

- أن حضارة الإسلام التي سادت في القرون الماضية قد بادت ولم يبق منها سوى حضارة نظرية كامنة في بطون الكتب.
- أن ضعف قوة المسلمين العسكرية أحوجهم للقوى غير المسلمة؛ لتحقيق الأمن والاستقرار.
- صعوبة تطبيق الرأي الديني، على واقع الحياة.
- عجز المنادين بالحل الإسلامي عن تقديم مشاريع واضحة[(٢)].

فالسياسة في الأصل كما يتصورها الخطاب الليبرالي الخليجي تهتم بأمور الدنيا وهي خاضعة كلياً للعقل ولا يتدخل الدين بها، لأنه يفسدها ويفسد الدين نفسه، والاختلاف هو جوهر السياسة، من أجل الحفاظ على كيان الدولة كهدف نهائي، ولذلك يقرر الحمد أنه «إذا أردنا فعلا تحقيق الغايات والأهداف العامة فليس لنا طريق إلا عقلنة السياسة، لأن هذه العقلنة تعني التعايش والتفاعل ومن ثم التعددية الرافعة من شأن

---

(١) محمد علي المحمود، التقليد والحوار الناقد، .http://www.alriyadh.com/2005/08/11/article86746.html

(٢) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني: دعوة لاستخدام العقل، مرجع سابق، ص ١٧.

المجتمع حضاريا»[١]، كما «أن الاختلاف في السياسة كانت ديدن العهد الراشد، ولكنه اختلاف ضمن حدي الحفاظ على كيان الدولة ووحدة السلطة، والاختيار، وما عدا ذلك فهو خاضع للأخذ والرد»[٢].

ويحاول الخطاب الليبرالي الخليجي تفكيك النظرة العدائية للغرب لأنها بزعمه تشكل عائقاً كبيراً أمام تبني الفكر الليبرالي، وهي من جهة أخرى تنمي وتعزز الفكر الديني الذي يشكل بدوره المنافس اللدود له والخطر الحقيقي عليه. وفي هذا السياق يزعم الخطاب الليبرالي الخليجي أن أصحاب الفكر الإسلامي والقومي هم من يقومون بتكوين هذه النظرة العدائية تجاه الغرب، بهدف محاربة الفكر المتنور القادم منه باعتباره «حاقداً دائماً، متآمر دائماً، ساعيًا دومًا إلى كبح جماح هذه الأمة بذاتها من دون الأمم أو الشعوب الأخرى على هذه الأرض»[٣]. وهذا الخطاب في تصور أنصار الخطاب الليبرالي الخليجي لا يؤثر على الغرب ولكنه يؤثر على التقدم في بلادنا، وتأثيراته سلبية على من يرفض الغرب وعلاقتنا معه والتأثر بثقافته للأسباب التي يحددها الحمد على النحو الآتي:

أولاً: أننا بداية غير مخيرين في العلاقة مع الغرب المعاصر، فهو إن شئنا أم أبينا، أحببنا أم كرهنا، صاحب الحضارة ذات السيادة العالمية في العصر الراهن.

---

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٣) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ١٩٠.

ثانياً: أن الغرب غير آيل إلى السقوط سريعًا وفجأة كما يتصور بعضهم، لهيمنة التفكير الرغبوي وما تصوره الرغبات لدي أصحاب ذلك الفكر.

ثالثاً: أن الكثير من قيم واتجاهات الغرب ضرورية ولابد أن تؤثر أو تخترق المجتمعات الأخرى، والتي تشكل المجتمعات العربية والإسلامية جزءا منها، وإن ذلك أمر طبيعي في عملية التفاعل الحضاري.

رابعاً: أن طبيعة الحضارة وطبيعة التفاعل الحضاري طبيعة تبادلية للقيم والمبادئ والمنتجات[١].

والنتيجة النهائية هي:

أن العلاقة مع الغرب وضرورة التعامل والتفاعل معه ليست مسألة اختيارية بالنسبة لنا، بل هي إجبارية قسرية، شئنا أم أبينا، أحببنا أم كرهنا. نحن مخيرون فقط في سلوكين: إما أن نرفض رفضا مطلقا ويكون السلب هو الموقف، وبذلك نحكم على أنفسنا بالفناء لأن حركة هذه الحضارة، أي الحضارة الغربية، أقوى من السكون المختار والمتبني. وإما أن نتفاعل ونحاول أن نستوعب ومن ثم نتمثل مقولات ومفاهيم وقيم ومنتجات هذه الحضارة من أجل بناء مشروع حضاري ذاتي، وهنا في اعتقادي تكون النجاة[٢].

---

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٨.

ويحاول الخطاب الليبرالي الخليجي أن يخفف من خطابه المتبني للنموذج الغربي بمحاولته التأكيد على أن استيعاب الغرب يمثل إنقاذا للهوية والخصوصية العربية والإسلامية، فمقاومة المشروع الحضاري الغربي ستؤدي إلى هضمنا في بنية حضارته مما يؤدي إلى اقتلاع هويتنا، بسبب حتميته وقوته وعالميته وانعدام المشروع الحضاري لدينا، والمطلوب لتجاوز ذلك وتفاديه تمثُّل الغرب فكرًا وسلوكًا حيث يؤكد الحمد:

إننا لا نملك في هذه اللحظة برنامجا حضاريًا متكاملاً قادراً على مواجهة المشروع الحضاري الغربي، فإنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى اقتلاع ذات الذاتية والهوية الخاصة والمميزة، بحيث يتمثلنا الغرب ونصبح جزءا من ذاتيته وهويته، بدل أن نتمثل نحن مشروعه الحضاري ونجعله جزءا من ذاتيتنا(١).

من جهة أخرى يحاول الخطاب الليبرالي الخليجي تبرير أخطاء الغرب وتجاوزها، بهدف تهيئة العقول والنفوس للقيم الليبرالية فعلى سبيل المثال يقرر المحمود أن «حقب الاستعمار على كل ما فيها من مهانة، فتحت آفاقاً وأرست قيماً، لم تكن لتكون لولاها»(٢). كما يؤكد أن عداوة الغرب لنا لا تنبع من مصدر عقائدي أو ثقافي بل محكومة بالمصلحة، حيث يرى ضرورة :

---

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، انتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٢) محمد علي المحمود، ويبقى الإنسان،
.http://www.alriyadh.com/2003/04/17/article22112.html

ألا يغيب عن الأذهان أن ما فعله الغرب معنا (من استعمار وبذر بذور التبعية) ليس مرده أو سببه أننا عرب مسلمون، بل فعل ذلك مع كل الشعوب المستضعفة التي تعامل معها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو المعتقد أو الدين[١].

كما إن:

الغرب لا يعرف إلا شيئا واحدا، ألا وهو المصلحة ومن أجلها يسلك سلوكا معينا، ومن أجلها يدخل في علاقات صداقة أو عداوة، هذا هو الغرب المعاصر. غير أن مشكلتنا نحن العرب المسلمين، أننا ننظر إلى الغرب والعلاقة معه من منظار الحروب الصليبية، والتي تنتمي إلى زمن غير الزمن، ونظام غير النظام، ولأجل ذلك فإن تعاملنا معه يقوم على أساس غير الأساس ومقياس غير المقياس ومن أجل ذلك، فهو يكسب دائما لأنه يلعب لعبة لا نفهم قوانينها وأصولها ولا نريد.أن نفهم[٢].

ويدرك الخطاب الليبرالي الخليجي عيوب الحضارة الغربية ومنتجاتها السلبية، ولكنه لا يتفق مع صاحب المنظور المناهض للغرب ومنتجاته الفكرية، الذي لا يرى في الثقافة الغربية إلا كل آفة وعيب، بدءاً من السياسة، ووصولاً إلى المجتمع، ومرورًا بالمسلك الأخلاقي الشخصي للأفراد[٣].فالليبرالي يرى دائماً الوجه الإيجابي من الحضارة

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) المرجع سابق، ص ٨٩.

(٣) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ١٠١.

الغربية، فهو يعتبرها قادرة دائماً على تجاوز أخطائها إن حدثت، فما يميز حضارة الغرب المعاصر وينفي عنها صفة الفناء والاندثار الوشيك، كما يزعم الحمد يتمثل في أن هذه الحضارة عبارة عن (خطاب مفتوح) في مجملها، مما يمنحها القدرة على نقد نفسها «وأسسها وثوابتها، وبالتالي قابليتها للتكيف مع المتغيرات، ومن ثم اكتساب أبعاد أخرى جديدة، وذلك من خلال قابلية آلية خطابها المؤسس (الفلسفي والاجتماعي والسياسي خاصة) لنقد ذاته بذاته»[١].

ويتخذ الليبراليون عادة موقفًا مؤيداً لسياسة الولايات المتحدة، وفي هذا السياق يلخص عبد الحميد الأنصاري إيجابيات السياسة الأمريكية التي قدمت خدمة جليلة للشعوب العربية والإسلامية بتخليصها العالم من نظامي (الملا عمر ٢٠٠١م) و(صدام حسين ٢٠٠٣م) فـ «الطغاة لن يرحلوا إلا إذا أسقطت القنابل، والشعوب ـ وحدها ـ غير قادرة على مواجهة الأنظمة الدكتاتورية إلا بعون خارجي قوي»[٢].

وأما مطالب الأنصاري من الولايات المتحدة فهي :

بذل المزيد من التشجيع للتوجه الديمقراطي ومكافأة الدول التي تحقق نجاحات في الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالدعم والمساندة والاستثمارات واتفاقيات التجارة الحرة......... ولو لم يضرب الإرهاب عقر دار أمريكا، لما كان بوسعنا محاربته. وصحيح

(١) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٢) عبد الحميد محمد جابر الأنصاري، مطالبنا من أمريكا؟، جريدة الشرق الأوسط، http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=216057&issue=9199.

أن أمريكا نقلت المنازلة إلى ساحة الإرهابيين بدلا من انتظارهم حسب (نظرية رامسفيلد)، ولكن القوة وحدها غير كافية، فالإرهاب بنية فكرية وثقافية لابد من تفكيكها لأن الوقاية خير من العلاج ولذلك على أمريكا تشجيع الدول على مراجعة منظومتها التعليمية كاملة ـ لا المناهج وحدها ـ وتقديم المساندة المادية والفنية لتطوير المنظومة التعليمية[١].

وتأكيداً على ذلك يشكر البغدادي الغرب مبرراً ذلك بأنه «الذي عرفنا على الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة والدستور، وعلمنا المدنية والتحضر، ولا يزال يعلمنا، وفوق هذا كله، يقدم لنا الآن يده لمساعدتنا على ممارسة حرياتنا»[٢].

وتنتهي مرافعة البغدادي في دفاعه عن الغرب بقوله :

العرب فاشلون في كل شيء: التعليم، الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإدارة، التقنيات، الصناعة، وفي العلاقات الإنسانية، وأنه لولا رحمة من الله بوجود العالم الغربي الذي يمده بأنبوب الحياة من قمح وعلاج وتقنيات وتعليم جامعي للمبتعثين، لهلك العرب عن بكرة أبيهم؛ لأن متوسط العمر عندهم لن يصل إلى الثلاثين[٣].

* * *

---

(١) عبد الحميد محمد جابر الأنصاري، مطالبنا من أمريكا؟، مرجع سابق.

(٢) أحمد البغدادي، في الحرية الفكرية،
.http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=60

(٣) أحمد البغدادي، إنكار،
.http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=387

قضايا الخطاب الليبرالي الخليجي

يركز الخطاب الليبرالي الخليجي في أطروحاته لمعالجة قضايا التخلف على مجموعة من القضايا التي يتمحور حولها الخطاب وهي كالآتي:

أولاً: قضية الديمقراطية والإصلاح السياسي:

يزعم البغدادي أن الديمقراطية تشكل قيمة ورؤية شاملة للحياة باعتبارها مقدمة أولية لأي نهوض فهي «نظام حكم تحول إلى نظام حياة ثم إلى حياة متكاملة من خلال مبدأ مهم يتمثل في أن الإنسان سيد نفسه»(١).

إلا أن الديمقراطية بنظره لا يمكن تأسيسها دون تأسيس للقيم الليبرالية: كالحرية والمساواة والعلمانية، ورفض كل قيمة تتناقض مع هذه القيم. فالغرب الذي يمثل لدى الخطاب الليبرالي الخليجي نموذج الديمقراطية المعاصرة قد آمن «إيمانا كاملا أن خير حياة يحياها الإنسان هي تلك الحياة القائمة على المساواة وممارسة مختلف الحريات، وأن ذلك يقتضي ضرورة نفي كل ما من شأنه أن يعيق ذلك مثل الأخلاق أو العادات والتقاليد»(٢).

ومع ذلك يبدو أن الخطاب الليبرالي الخليجي يصطدم بالواقع الذي

---

(١) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١.

يعيش فيه إذ أن الديمقراطية بطبيعتها تحدث قطيعة مع الماضي العربي أو الإسلامي بمجرد تطبيقها، لأنها تتجاوز التجربة التاريخية السياسية وتنفيها على مستوى الآليات والشرعية التي أسست لها، بل إن البغدادي يزعم أن التجربة الإسلامية والمتمثلة في دولة الخلافة كانت:

فاشلة، حصد المسلمون نتائجها تدهوراً فكريًا، ومع ذلك قرروا التمسك بها خيالا ووهما مما أوقعهم في تناقض مع وقائع الحياة، ولا يزال مسلسل الفشل مستمرا، وبذلك نجح الغرب في امتحان الحياة، وخير دليل على نجاح فكرتهم (الديمقراطية)، إن جميع شعوب العالم أخذت بها من ناحية، ولم تستطع هذه الشعوب أن تقدم بديلها الفكري والتنظيمي الخاص بها من ناحية أخرى[١].

ويصل الأمر بالبغدادي إلى أن يتساءل قائلاً: «متى نعقل ونفهم حقيقة أن الديمقراطية هي أفضل فكرة تعامل بها الإنسان على مر السنين قديمًا وحديثًا»[٢]. بل إنه يرجع السبب في فشل الديمقراطية في بلاد الإسلام إلى رفض الأسس الفكرية المؤسسة لها بسبب التراث الفكري حيث أن نجاح الديمقراطية في الغرب وفشلها في الشرق كان «بسبب عدم قدرة شعوب الشرق على تقبل الأساس الفكري للديمقراطية وهو القبول بالطرف الآخر دون شروط مسبقة بشكل متساوٍ. وعلة عدم التقبل

(١) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

تكمن في ذلك التراث التاريخي الرافض دينيا وفكريا للطرف الآخر[١].

وتعد الديمقراطية الليبرالية كما يزعم الخطاب الليبرالي في دول الخليج العربية محوراً وجوهراً للإصلاح السياسي، وهي النموذج المثالي للتقدم والتطور، كما أنها معلم بارز للتفريق بين ماضٍ متخلف ومستقبلٍ متقدم، فالفرق الوحيد بين الماضي والحاضر هو أننا في الحاضر نملك البديل المنظم الواضح وهو الديمقراطية. إذن فهي - حسب رأي الليبرالي - الحل الحاسم وطوق نجاة للمجتمعات العربية والإسلامية، فالديمقراطية على الرغم من قيمها الغربية إلا أنها إنسانية الطابع، وذلك ما يؤكده الحمد بقوله :

فنحن اليوم مثلاً لا نستطيع إلا أن نقر بعالمية: الديمقراطية، والإيمان الإنساني المشترك بقيمها العامة مثل المساواة والحرية الفردية وتكافؤ الفرص ونحو ذلك من قيم تتضمنها الديمقراطية، رغم أنها، أي الديمقراطية، ذات جذر تاريخي غربي صرف رغم المحاولات الباحثة عن جذور لها هنا أو هناك في الثقافات الإنسانية المختلفة[٢].

بل أن الخطاب الليبرالي الخليجي يعتقد أن الديمقراطية هي في حكم المحتم حيث يؤكد المحمود أنه:

لم تعد الديمقراطية خياراً مقصوراً على الغرب المتحضر، ولا على الشرق الأقصى الناهض، بل أصبحت خياراً عصرياً يرتبط بالمعاصرة من

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، ص ١٧٩.

حيث هي سياق حضاري عام، ينتظم الجميع. فعلى رغم التباين في المعاصرة ـ تقدماً وتخلفاً ـ إلا أن هناك إصراراً على أنها ـ من حيث هي ممارسة سلوكية عامة ـ سبيل الإنسان الأكثر أماناً وجدوى؛ لتحقيق المعنى الإنساني للجميع(١).

ويمكن إجمال أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية كما تتبدى في الخطاب الليبرالي الخليجي على النحو الآتي:

• أن جوهر الديمقراطية معرفيا هو نسبية الحقيقة، انطلاقا من مبدأ المساواة ونفياً للوصاية على الحقيقة واحتكارها، ومن ثم قدرة كل فرد على الوصول إليها والمشاركة في صنعها اجتماعيا، فجوهر الديمقراطية هو مبدأ التسامح، وحرية السلوك والفكر والرأي، مادام ذلك واقعا في دائرة القانون المنظم، وكذلك انطلاقا من قدسية الفرد بصفتـه الإنسان وأما جوهر الديمقراطية السياسي، فهو المشاركة انطلاقاً من مبدأ المساواة المعرفيـة أولاً، ثم الماديـة لا حقـاً(٢).

• ضرورة قيام المجتمعـات على التعددية وليس الأحادية(٣). فجوهر ووظيفة النظام الديمقراطي هو تنظيم الاختلاف وحلّ الصراعات «والبحث عما يمكن أن يؤطر قضية الاختلاف ويمنحها هامشا للحركة والتعبير عن الذات، في محاولة لاحتوائها وتنظيمها، بدل كبتها ومن ثم

---

(١) محمد علي المحمود، الديمقراطية في الوعي التقليدي، http://www.alriyadh.com/2005/11/24/article110257.html.

(٢) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧٩.

انفجارها عنفا في خاتمة المطاف»[١].

• مبدأ التعايش المشترك حيث يقرر الحمد أن:

الديمقراطية بصفتها مفهوما ونظاما يحاول أن ينظم الصراع، من خلال التركيز على أحقية الجميع في الإيمان بحقائقهم الذاتية الخاصة من ناحية، ولكن مع عدم محاولة فرضها على الآخرين من ناحية أخرى، في إطار بوتقة اجتماعية وسياسية يتنافس فيها الجميع، ولكنهم لا يتصارعون. وبمثل هذا الحل «العلمي»، يحتفظ الكيان بالمستوى الأدنى من تماسكه على الأقل، فيما يكون البديل هو التفتت الكامل نتيجة محاولات الفرض، وصراع المتنافسين من أصحاب الحلول السحرية المطلقة[٢].

ومن جانبه يؤكد البغدادي أن النظام الديمقراطي من خلال الترشيح والانتخابات ومحاسبة الحاكم وتوازن السلطات بعد توزيعها وتنظيم العمل بينها، وتحديد عمل كل سلطة منها في مجالات التشريع والتنفيذ مطالب ضرورية ـ حسب زعمه ـ «لتحقيق العدل الذي يطالب به الإسلام وفقا لمفاهيم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم»[٣].

كما يؤكد الخطاب الليبرالي الخليجي أن الديمقراطية خيار مدني عملي لحل كثير من مشكلات الواقع، وهي منجز إبداعي أنتجته أوروبا

---

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، ص ١٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٣.

(٣) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني: دعوة لاستخدام العقل، مرجع سابق، ص ١٦٨.

وتم رفضها من قبل السلفية التقليدية لأنها في جوهرها متناقضة مع رؤيتها، حيث إن :

الديمقراطية ـ كممارسة شمولية ـ لم تكن من نتاج المجتمع العربي ولا المجتمع المسلم، لا في القديم ولا في الحديث، بل هي ـ بصورها الراهنة، ومقدماتها التاريخية منذ العهد الإغريقي ـ نتاج غربي بامتياز. وهذا ما يجعل الوعي السلفي ـ ولا أقول: التيار السلفي! ـ يتخذ معها موقفاً مبدئياً رافضاً؛ يتقاطع معه على مستوى الأصول العقائدية، فضلاً عن الفروع التشريعية. إنها غريبة علينا؛ بلا سلف صالح، والسلف الصالح كان فيها من الزاهدين[(١)].

وفي المجال السياسي يقرر الخطاب الليبرالي الخليجي أن الدولة لا أخلاق لها سوى مصالحها، فهي محكومة بالغاية كما إن منطق الدولة لا علاقة له بالأخلاق، وإنما تتحدد أخلاقها بمصلحتها، التي هي فوق كل اعتبار أو معيار آخر[(٢)]. ويرجع السبب كما يقول الحمد إلى أن «منطق الدولة يقوم على مبدأ واحد ألا وهو مصلحة الدولة، ومصلحة الدولة تقوم على ركن واحد هو بقاء الدولة. وبقاء الدولة يعترف بكل وسيلة تمارسها إذا كان الهدف أو الغاية يبرران هذه الوسيلة والمشكلة ليست هنا، فمثل هذه الأمور أصبحت من أبجديات السياسة»[(٣)].

---

(١) محمد علي المحمود، الديمقراطية في الوعي التقليدي، مرجع سابق.
(٢) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ١١٢.
(٣) المرجع السابق، ص ١١٠.

وبناء عليه يرى الخطاب الليبرالي الخليجي أن تدخل الدولة في إصلاح الأخلاق يمثل تجاوزا لنطاق عملها، بل إن محاولة التدخل في الشؤون الخاصة للأفراد قد يفقدها شرعيتها، فالسلطة السياسية- حسب الحمد - مهما كانت قوتها وهيمنتها، لن تستطيع منع المجتمع من التفكك الأخلاقي[١]. فالأخلاق والسلوكيات النابعة منها هي أمور قائمة على أساس القناعة الفردية- كما يقرر الحمد - فإذا حاولت السلطة السياسية أن تلعب بالورقة الأخلاقية، فإنها ترتكب بذلك خطأً فادحاً، ليس في مصلحتها أو في مصلحة المجتمع. لأنها تدفع المجتمع إلى رفضها، سواء بتجاوزها أو طرحها جانبًا جملة أو تفصيلاً[٢].

ولذلك ينبغي أن تقتصر مهمة السلطة السياسية في:

تنظيم المجتمع وفق أسس مؤسسة وقانونية، والسلطة الاجتماعية غير المحسوسة مهمتها ضبط سلوكيات المجتمع وفقا (لضمير الجماعة) السائدة في لحظة زمنية معينة، ومهمة الفرد أخيرا الموازنة بين رغباته واتجاهاته الذاتية، التي قد لا تتوافق بالضرورة مع المعايير المعبرة عن (روح المجتمع) في لحظة من اللحظات بشكل مباشر ومثير لوحدات المجتمع المختلفة. هذا لا يعني أن يتخلى الفرد عن مرئياته جملة وتفصيلا، فهذا إلى الاستحالة أقرب، طالما الناس مجبولون على التعددية[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٦.

والحل هو التزام كل طرف من هذه الأطراف بمهمته الرئيسة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ومن ثم السياسي، والتطور الخلاق غير المدمر سواء للفرد أو الدولة أو المجتمع(١).

وحول علاقة المثقف بالسلطة يحاول الخطاب الليبرالي في دول الخليج العربية أن يبرر عدم مواجهته ونقده للنظام السياسي، على الرغم من تناقض الحالة السياسية في الواقع مع المبادئ التي تحكم منظومته الفكرية، ودور الأنظمة الحاكمة في ترسيخ ما يعتقد أنها أسباب التخلف من وجهة النظر الليبرالية، حيث يبرر ذلك بقوله:

فمن الأمور التي تحولت إلى مسلمات في الفكر العربي المعاصر، هي أن المثقف يجب أن يكون بالضرورة ضد السلطة السياسية، وتنبع مثل هذه (المسلمة) من حقيقة أن الاثنين يتصارعان على السلطة (بمعناها الأشمل، وليس قاصرا على السلطة السياسية). ولكن مثل هذا الموقف أوجد نوعا من انعدام الثقة بين المثقف والسلطة، فكيف للسلطة السياسية أن تثق بمن يناصبها العداء؟ وكيف للمثقف أن يمد يده لمن لابد أن يعاديه بالضرورة، كي يكسب صفة المثقف(٢).

بل أن الخطاب الليبرالي يركز على أهمية دور الدولة في تنفيذ مشروعه الفكري الذي:

لابد أن يكون طليعياً في صف التغيير والتحديث، فالذي لا ينمو

---

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، ص ١٤٣.

يتضاءل ويُزاح، والذي لا يواكب حركة التاريخ وتحولات المجتمع كمن يعترف سلفاً بهزيمته، والذي لا يحدّث نفسه ومنظومته القيمية يخضع، والذي ينعزل عن تأثيرات الخارج يغدو لعبة للقوى والأطماع الخارجية (والداخلية). كما إن واجبها أن تلعب دور المراقب المحايد، المقيم لمنطق التراكم المعرفي (الابستمي)، لينمو الفكر دون أن تتعسف بعملية نموه أية إملاءات أيديولوجية أو أية مصالح سياسية تمنع الضوء أو الهواء عن أطراف دون أطراف[1].

ويؤكد أيضاً على أن:

توجهات الانفتاح وبرامج التحديث لابد أن تفعّل برعاية الدولة، وبقوة وإشراف أذرعتها ومؤسساتها البيروقراطية والقضائية والأمنية، كما إنه يوازي كل ذلك حزم صارم، يحفظ للأطراف جميعها كراماتها وحرماتها وخصوصياتها وحرياتها الشخصية. إذ إن أي انفتاح لابد أن تزامنه مواكبة في الإجراءات التنظيمية والحقوقية والأمنية ؛كي لا تستحيل الدعوى فوضى وسوء تدبير لذلك الانفتاح من مسيئي التعامل والاستخدام أو من الممانعين المتجاوزين لمنطق الدولة ومرجعيتها الحاكمة[2].

---

(١) محمود عبد الغني الصباغ، الاختلاط: بين التسييس، وأزمة الفقه، جريدة الوطن السعودية، العدد: ٢٤٤٠ التاريخ: ٠٥/ ٠٦/ ٢٠٠٧، ص ٢٢.
.http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=2440&id=707&Rname=62

(٢) محمود عبد الغني الصباغ، تجاوز لمنطق الدولة، جريدة الوطن، العدد: ٢٤٦١ التاريخ: ٢٦/ ٠٦/ ٢٠٠٧، ص ٢٢ .
.http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=2461&id=1033&Rname=62

ثانياً: قضية الثقافة والدين والتراث:

(أ) قضيـة الثقافـة:

عندما يلاحظ أنصار الخطاب الليبرالي في الخليج المجتمعات التي ينتمون إليها وهي تستهلك المنتجات المادية التي أنتجتها الحداثة الغربية وفي نفس الوقت يرفضون القيم التي تقوم عليها، يبدؤون في طرح المسألة الثقافية كأولوية مطلقة في مشروعهم الفكري، مؤكدين أنه لا يمكن تجاوز التخلف إلا ببث الثقافة الحداثية، كمقدمة ضرورية لتحقيق القيم الليبرالية، على أساس أن الثقافة الحداثية هي أصل كل تقدم، والقيم الليبرالية ليست إلا نتاجاً لثقافة الحداثة. وفي هذا السياق ويضرب الحمد مثلاً باليابان، عندما يقرر أنها لم تصل إلى ما وصلت إليه اليوم إلا بتشربها» الفكر الغربي الجديد، ولم تبق من المستهلكين السلبيين لمنتجات ذلك الفكر، فهذا الفكر ليس هو ما اختزلناه إلى مجرد (أخلاق) الفساد وقيمه المنهارة في الغرب، بقدر ما هو تلك الفلسفة العلمية التي تقف وراء منتجات الغرب التقنية والعلمية»[(١)].

لذا يؤكد الخطاب الليبرالي الخليجي أن سبب تخلفنا الحاضر وعدم مشاركتنا العالم المعاصر في العمل الحضاري يعزى إلى آلية العقل المنتج للثقافة[(٢)]. حيث يزعم المحمود أن:

إشكالياتنا الأولى هي مع تراثنا، مع أننا نظن أن إشكالياتنا مع

---

(١) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٢) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ١٢٩.

المعاصرة التي نصطدم بها ليل نهار، فنظن - نتيجة هذا الاصطدام - أنها محل الإشكال، وليس مبعث الإشكال إلا نحن وتراثنا، لأننا عاجزون عن الانعتاق من مكوناتنا الثقافية التي تفرض علينا - شعرنا بذلك أم لم نشعر - نوعاً من العداء الكامن لكل ما هو عصري، وذلك بمعاداتنا لشروط المعاصرة التي تستحيل الحضارة إلا بها، وان كنا - من زاوية أخرى - أشد الناس هياماً بمخرجات هذا العصر[١].

وبناء عليه فإن التخلف في المجتمعات الإسلامية هو نتاج أساسي للثقافة المهيمنة المشدودة إلى الماضي[٢] . والأسباب في ذلك كامنة في البنية الثقافية التي تشكل الوعي العربي والإسلامي[٣]. وهو ما أكده الحمد بقوله:

الاستعداد الذهني هو العامل الحاسم في معجزة النمو(وليس بالضرورة الاقتصادية فقط)، من حيث علاقته بعنصر (المبادرة) المفقود عادة في المجتمعات التقليدية، فإن الموقف الذهني، أو الثقافي بالمعني السوسيولوجي، هو نفسه الذي يقف وراء توقف بعض البلاد والمجتمعات عن مواصلة النمو أو التطور أو الريادة والإنتاج بمختلف أنواعه؛ وذلك عندما تسيطر على الذهن العام، والثقافة المجتمعية، عقدة

---

(١) محمد علي المحمود، اليابان ليست نموذجاً، .http://www.alriyadh.com/2004/05/13/article15391.html

(٢) محمد علي المحمود، من... وإلى الفلسفة، .http://www.alriyadh.com/2003/09/18/article19420.html

(٣) محمد علي المحمود، اليابان ليست نموذجاً، مرجع سابق.

الريادة، ووهم التفوق[١].

وتتعاظم أهمية العامل الثقافي لدى الخطاب الليبرالي الخليجي كسبب للتخلف في المنطقة؛ للاقتناع بسيطرة الثقافي على السياسي حيث يقول الحمد:

ففي المنطقة العربية هنالك ثلاثة عوامل رئيسة تتفاعل مع بعضها البعض لإخراج نتيجة معينة، في الاقتصاد أو غيره: الثقافي، والسياسي، والاقتصادي. وفي هذه المنطقة، غالبا ما يكون السياسي خاضعا للثقافي، والديني بشكل أخص، ويكون الاقتصادي خاضعا للسياسي، والأيديولوجي بشكل أخص[٢].

وللخروج من أزمة التخلف ينادي الخطاب الليبرالي الخليجي بالقطيعة مع ثقافة الماضي والبحث عن التغيير وكل جديد لتحقيق عملية التقدم، والبرهان الواقعي الذي يقدمه، والمثال على ذلك التجربة الأمريكية، التي يكمن سبب معجزتها الحضارية في «إنعتاقها من تقاليد العالم القديم وبنياته، وفي البدء من الصفر تقريبا في ابتكار أساليب جديدة في العيش والتعامل مع متغيرات الحياة»[٣]. حتى أصبح «من لا تاريخ له، قد يكون كل المستقبل له»[٤]. ويؤكد المحمود الفكرة بقوله: «إذا كان الدخول في المعاصرة يستلزم الدخول في الثقافة التي تصنع هذه

(١) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢١.

(٤) المرجع السابق، ص ١٢٢.

المعاصرة، فإنه يستلزم من جهة أخرى، الخروج من كل تشكل ثقافي يتعارض مع شروط العصر أياً كان مظهر هذا التشكل الثقافي»[١].

وعلى الرغم من قناعة الخطاب الليبرالي الخليجي أن المنتجات المادية للحداثة مقبولة في المجتمعات التي يعيش فيها، إلا أن الفكر المناهض لثقافة الحداثة يقبل الآلة ويرفض ثقافتها، وهنا تكمن الأزمة حسب تصوره، لأن الرفض يبطئ التقدم ولا يعيقه، لأنه قادم لا محالة، فيقرر أن:

مشكلة عالم العرب (وهو لم يعد عالما على أي حال) أنه يتبني الحداثة والتحديث سلوكا وممارسة، ولكنه يرفضهما عقلا وذهنا وموقفا. ومن هنا تنبثق الأزمة.........، وذاك لا يكون إذ إن في ذلك استحـــالة منطقية قبل أن تكون مجتمعية.... . أن تشتري حاسوبا، مثلا، وتتعامل معه وفق موقف ذهني أو عقلية لا تنتمي إلى عصر الحاسوب أو إلى تلك الفلسفة التي أنتجته، فذاك معناه تجذير للتخلف والشلل، لأن الحاسوب نفسه ليس إلا مادة جامدة لا تنبثق ايجابيتها إلا من خلال ذهنية المتعامل معها، وعلى ذلك يمكن القياس. ولأجل ذلك، كانت الفجوة وستبقى إذا كانت المسألة مجرد تراكم (حرص على المؤشرات) من دون تبني الموقف أو الغاية نفسها التي تقف وراء ذلك التراكم[٢].

ويوظف الخطاب الليبرالي الخليجي تجربة النمور الآسيوية

(١) محمد علي المحمود، القبيلة.. والوعي القبلي، مرجع سابق.
(٢) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ٢١٣.

الجديدة لتبرير موقفة، حيث يزعم أنها «خير شاهد على (القادمين الجدد) الذين غيروا من الذهنية فتغير وضعهم جملة وتفصيلا، وتبين من خلالهم أن الفجوة مجرد وهم في ظل عالم مفتوح كعالم اليوم»[١].

ويصل الخطاب الليبرالي الخليجي إلى نتيجة مفادها أن تحول المجتمعات لصالح القيم التي يناضل التيار الليبرالي في الخليج العربي من أجلها مسألة لا مفر منها، باعتبارها صارت عالمية وحتمية «فالحداثة الغربية، وما أنتجته من ثقافة علمية وتقنية، في طريقها لأن تكون ثقافة عالمية بكل ما في الكلمة من معنى، وبغض النظر عن موقفنا الوجداني منها، سواء كان بالرفض المطلق أم الإيجاب المطلق»[٢]، فإنها قادمة لا محالة «فهذه الثقافة الجديدة تتميز بالعملية والجاذبية والتغيير اللحظي، في مقابل ثقافات اعتادت التأمل والسكون والثبات على مر الزمان»[٣].

وعلى الرغم من القناعة لدى الخطاب الليبرالي الخليجي بأن أدوات الحداثة المادية ومنتجات الغرب الاستهلاكية قادرة على فرض ثقافتها على المنطقة إلا أن رغبته في تعجيل المسألة وتسهيل المهمة تجعله يركز على نقد الثقافة ثم القطيعة معها لصالح الثقافة الجديدة، حيث يؤكد الحمد «أن المطلوب من المشتغلين بالهم الثقافي في مجتمعنا هو نقد الثقافة المهيمنة، والعقل المسيطر، قبل أي نقد آخر. إن الحاجة ملحة إلى

(١) المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥٥.

قيام حركة نقد معرفية للثقافة والعقل الذي ينتجها قبل أي شيء آخر، بعد أن تبين عقم النقد الأيديولوجي»[١].

ويضيف أيضا:

النقد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، ليس له تلك القيمة الكبيرة إذا لم يكن منطلقا من آلية ثقافية متجددة وقادرة على مجاراة ثقافة العصر. فنقد الاستبداد السياسي مثلا، بصفته ظاهرة سياسية، لن يكون له أي معنى أو نتيجة، إذا لم يكن مترافقا بنقد الاستبداد الثقافي، وتلك الآليات التي تنتجه، حتى في ذهن الناقد نفسه[٢].

ويمارس الخطاب الليبرالي الخليجي النقد الثقافي دون أي حساسية تجاه الهوية، ويمثل ذلك مدخله الجوهري للانطلاق لتبني الحداثة، والسير في طريق التقدم فيقرر أن المثقف:

ذو الذاتية المفرطة والهوية الحساسة، الذي يريد نقل منجز حضاري معين دون نقل خلفيته الفلسفية حفاظا على (الأصالة) وما شابهها، كل أولئك فاشلون في مسعاهم، وقد تكون النتائج كارثية، لأنهم لم يصلوا إلى جذور الأشياء. فالحداثة ليست مجرد غشاء مادي، بل هي حالة عقلية إما أن تأخذ كلها أو تترك كلها، والتحديث عملية متكاملة، وغير ذلك هو المسخ[٣].

---

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٥.

والثقافة لدى الخطاب الليبرالي الخليجي نسبية؛ وإن كانت في أصلها واحدة - حسب ما يرى - إلا أنها تختلف باختلاف الظروف المحيطة وتفاعل العقل البشري، ومن ثم اختلاف العقل والثقافة المنبثقة عن ذلك، والإشكال لديه لا يكمن في الثقافة ومعناها في ظرف زماني ومكاني معين، بل المشكلة تكمن بتشبث الإنسان بشبكة المعاني التي نسجها وينسجها بنفسه، التي جعلها ثابتة ومطلقة ومقدسة في تفكيره، مع أن المعنى من صنع الإنسان ـ حسب ما يرى ـ وهذا ما يخلق التصادم، فالثقافة- لدى الخطاب الليبرالي الخليجي - نتاج تاريخي لها أصول وجذور تاريخية وعزلها عن جذورها بمنحها السمو والقداسة يجعلها تفارق التاريخ، ونتيجة ذلك تبرز الأزمات ومنها أزمة الهوية، التي هي نتاج ذهنية تتشبث بصفات ثقافية لهوية مفترضة يشوبها التعالي على الواقع ومفارقة له، حيث لا توجد إلا في ذهن المتعاملين معها- أي تلك الثقافة - مما ينتج عقل مأزوم غير قادر على استيعاب المتغيرات، وإنتاج عقل جديد وثقافة جديدة[١].

ويحاول الخطاب الليبرالي الخليجي أن يبرر ويدافع عن مشروعه الليبرالي في منطقته بالنظر إلى الحضارة الإنسانية كحضارة واحدة ذات جوهر واحد، مهما تعددت أشكالها وتنوعت أساليبها، فهي في المحصلة النهائية ليست إلا محاولة الإنسان عمارة هذه الأرض وتجسيد ذاته المبدعة في شيء ملموس ومحسوس فيما يسمى بالحضارة وجوهرها

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ١٦، ١٧، ١٨.

«إنسان + طبيعة يتوسط بينهما فعل إبداعي تتحدد طبيعته بفلسفة الجماعة ونظرتها إلى العالم من حولها، وهذا هو لب الثقافة»[(١)]. بل أن الغاية من خلق الله للإنسان على هذه الأرض، «التي تعني ضمن ما تعني النيابة عن المبدع الأصيــل في الخلق والإبداع، وهذا هو جوهر الحضارة»[(٢)]. مع أن الأصل في الغاية من خلق الإنسان هو عباده الله وحده، وأما الخلافة في الأرض فهي وظيفة للإنسان مرتبطة بإتباع تعاليمه واجتناب نواهيه، وهي ابتلاء من الله لعباده، من أفلح فيها فاز بالجنة، فالله جل جلاله لا يحتاج نائباً له ولا يمكن أن ينوب عنه أحد.

ويشدد الخطاب الليبرالي الخليجي بقوة على أن التلاقي الحضاري والمثاقفة بين الحضارات غير الغربية كالحضارة الإسلامية أمر مطلوب وبشدة بل هو حتمي، وأن ذلك لا يلغي الهوية – حسب رؤية تيارات أخرى منادية بالخصوصية الحضارية والمحافظة على الهوية – ليقرر أنه:

سواء (تحاورت) الثقافات أو تلاقحت .....، فإن ذلك لا يعني (مسخ) إحداهما لصالح الآخر، أو إلغاء (هوية) أحدهما والذوبان في هوية الآخر، فالياباني مازال يابانيا والكوري مازال كوريا في الجوهر رغم كل المؤثرات الثقافية. قد يتحدث البعض (أيديولوجيا) عن (التبعية) الفكرية والثقافية أو الاقتصادية، وفق مفاهيم مغلقة لمسائل الهوية والذاتية ونحوهما، ولكننا هنا نتحدث تاريخيا وليس أيديولوجيا

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٢.

أو سياسيا[١].

كما يقرر الخطاب الليبرالي الخليجي أن التلاقح الثقافي قد يولد مشكلة، عندما يصاب أطراف داخل ثقافة ما بمرض أو هاجس الخوف على الهوية، فيتم إعاقة التغير فالتلاقي الثقافي والتأثر بالآخر لديه هي:

عملية تاريخية تحدث ولابد أن تحدث. المشكلة تكمن عندما تحاول جماعة ما، وفق مفاهيم أيديولوجية معينة، أو هاجس مرضي في الحفاظ على (الهوية) أو الخصوصية أو نحو ذلك، أن تعزل نفسها وتتشبث بقيم ومبادئ الجانب الثابت من الثقافة دون أن تدع للجانب المتغير فرصة اختراقه والتفاعل معه ومن ثم تغيير مضمونه، .... فبقت تتعامل مع مجرد صور ذهنية لا توجد إلا في أذهان أصحابها بينما كل شيء حولها يتحول ويتغير ضمن مبادئ ثابتة، ولكنها ليست ساكنة[٢].

(ب) قضية الدين والتراث :

يرى بعض الليبراليين الدين عائقاً أساسياً للتقدم ويبررون ذلك من عدة جهات فمن جهة أن «الشعوب الإسلامية فريسة مرض الازدواجية بين مثالية الدين وواقعية الحياة، التي تأبى الانصياع لهذه المثالية»[٣]. ومن جهة أخرى: غلبة الأفكار الدينية على الثقافة السائدة وعدم التمكن بسببها من التحول من الحالة الدينية إلى الحالة الحضارية كما هي الحال

---

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٣) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٣١.

لدى الغرب، بالإضافة إلى تنامي الفكر الديني غير المستنير الذي بلغ أوجه في ظاهرة العنف المسلح وروح الرفض للحاضر والخشية من المستقبل، والمطالبة باستعادة ماضٍ غير قابل للاستعادة زمنياً وحضارياً لفقدان الأسباب الموضوعية لإعادته(١).

ويركز بعضهم على الدين في كونه تراثاً فيؤكد أنه:

لا تنوير في تاريخنا، هذه هي الحقيقة، ولا حتى بقايا من قيم تنويرية فاعلة؛ بفضل الانقلاب الأموي على قيم التنوير في الإسلام، وإرسائه قيم التوحش العربي، كبديل قيمي للتشكل العربي الناهض آنذاك، الذي استمر منفعلاً بتلك القيم، ومفعّلاً لها، عبر وقائع التاريخ المتتابعة لأكثر من ثلاثة عشر قرناً وإلى هذه اللحظة التاريخية البائسة(٢).

ويمكن إجمال نظرة الخطاب الليبرالي الخليجي لدور التراث في عملية التخلف على النحو الآتي:

١. الزعم بانفصال النص المنتج في الماضي (التراث) عن الواقع المعيش المتصف بالتغير والحركة، وفي هذا السياق يرى البغدادي أن «العقيدة الإسلامية عبادات ومعاملات، ففي الأولي الثبات والديمومة والتأبيد، وفي الثانية الحراك والتطور، وهذا هو محرك الفكر في معالجة الأحداث والوقائع»(٣). ويضيف «أن واقع العلاقات الدولية المعاصرة

---

(١) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٤٥- ٤٧.

(٢) محمد علي المحمود، الإسلام والتنوير، http://www.alriyadh.com/2005/01/20/article12128.html.

(٣) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٩٤.

وقضايا حقوق الإنسان يتخطي الأحكام الجامدة للفقهاء والقائمة على اعتبار المسلم وحيد عصره، وأنه الأعظم الذي لا مثيل له، وأن الآخرين لا يستحقون الاهتمام لمجرد كونهم غير مسلمين»[1].

٢. رفض دور علماء الدين لأن عالم الدين بنظرهم ظل يعيد إنتاج الماضي مما أعاق التغيير وتبني القيم الحديثة، بسبب منهجيتها في التعامل مع القضايا المعاصرة، وهذا الدور لا أهمية له في المجتمعات المتقدمة، بل أن:

رجل الدين في المجتمع الديمقراطي يمثل عبئا مالياً واجتماعياً لا داعي له، بمعني أنه يمكن الاستغناء عنه، وهذا يفسر حقيقة أن الذين يلجئون إلى الفتوى هم عامة الناس الذين لا يقبلون على الدراسة والقراءة ويريدون العلم جاهزاً، ولذلك غالباً ما يأتيهم العلم ناقصاً بسبب استبداد العالم برأيه الذي يخرج به والذي غالبا ما يكون مائلاً مع هواه، وما يعتقد شخصياً أنه أقرب للصحة وفقاً لمفاهيمه الخاصة[2].

٣. رفضهم للنظرة العدائية للغرب -وخاصة المؤصلة شرعاً -التي يزعمون أنها أصبحت جزءاً من بنية الثقافة العربية، فالغرب لديها ما هو إلا «العدو المتآمر والخطر على هذه الذاتية، والابتعاد عن مكامن الخطر ورؤية المؤامرة في كل شيء آتٍ من هناك وهو الأسلوب الذي يهيمن

(١) المرجع السابق، ص ٩٤.

(٢) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

على حياتنا وإدراكنا»[١] فضلاً عن رفضهم للأفكار التي تدعو للمحافظة على الخصوصية والهوية والتراث، كل هذا جعل العرب غير قادرين على استيعاب القيم الحديثة، التي هي منتج غربي كفيل بإحداث التقدم.

٤. مهاجمة الطابع الأخلاقي للدولة في النظرة التراثية للفكر الإسلامي، الذي جعل الدولة في البلدان العربية تتبنى رؤية أخلاقية مناقضة لفلسفة وطبيعة الدولة الحالية «فمنطق الدولة يقوم على مبدأ واحد ألا وهو مصلحة الدولة ومصلحة الدولة تقوم على ركن واحد هو بقاء الدولة»[٢]. حيث أدت تلك النظرة الأخلاقية إلى إعاقة التحولات وجعلت الدولة ضعيفة، نتيجة عجزها عن تبني القيم الحديثة القادرة على الحفاظ لترسيخ شرعيتها[٣].

٥. يزعم الخطاب الليبرالي الخليجي أن استخدام الدين في السياسة حول الدين إلى إيديولوجيا سياسية، وهذا التحول ينتج عنه أسوأ أنواع الأنظمة الاستبدادية فـ«الاستبداد الديني هو أشد أنواع الاستبداد قسوة كما يشرح ذلك بوضوح المفكر عبد الرحمن الكواكبي، حيث تقوم فئة من الناس أو الحاكم في أحيان كثيرة باستخدام الدين لإرهاب الناس باسم الدين»[٤].

وزيادة على ما سبق يرى الخطاب الليبرالي الخليجي أن المحاولات

---

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، ص ٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٦ ـ ١٢١.

(٤) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

التي تقوم بها الجماعات الإسلامية في إنتاج الماضي ورفض الحاضر يمثل حالة مرضية تعبر عن عجز العقل في التعامل مع حاضره فيلجأ إلى الماضي هروباً ورفضًا لمتغيرات العصر، حيث يشير الحمد إلى «إن اللجوء إلى الماضي الجميل (نستولوجيا) يحقق هدفين في الوقت نفسه: فمن ناحية، يحقق نوعاً من الراحة النفسية لمن لا قدرة له على مجابهة مشكلات العصر ومتغيراته، ومن ناحية أخرى، يحقق ملجأً وهرباً لمن يرفض العصر ومتغيراته»(١).

ويرى الخطاب الليبرالي الخليجي أن تبني الحداثة أمر ضروري، لذا على المسلم أن يولي وجهه شطر أوروبا لتجاوز التخلف. وفي هذا السياق يقول المحمود:

الإسلام - كدين وليس كتاريخ وقائعي - لابد أن يعانق التنوير الأوروبي وينفعل بفلسفة التنوير، ويمتاح من رؤاها وفاعليتها الإنسانية والحضارية ما يعزز به فاعليته الحضارية وأفقه التنويري اللامحدود، لا بد أن يولي وجهه شطر ذلك التراث التنويري، بزخمه الفلسفي الثري المتنوع، كفاعل ومنفعل، وليس كمفعول به(٢).

ومن الواضح أن الحداثة تعتبر مرجعيه للخطاب الليبرالي في الخليج العربي، حيث يؤكد المحمود أن «فقدان هذه المرجعية - كمنجز إنساني - يؤدي تلقائياً إلى التماهي مع خطاب التقليد المحلي، كخطاب

---

(١) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٢) محمد علي المحمود، الإسلام والتنوير، مرجع سابق.

يستمد روحه من زمن الانحطاط العربي، ومن عصور التخلف التي امتدت لقرون»[١]. ومع ذلك فإن الخطاب الليبرالي الخليجي لا ينفي الدين والتراث بصورة كاملة، وإنما يعمل على توظيفهما بهدف :

تمرير قيم المعاصرة؛ لأن الجماهيري مشدود بوجدانه إلى التراثي الذي يحس بنوع من الألفة معه، خاصة إذا تقاطع مع أبعاد أخرى لها محركاتها الوجدانية الخاصة. بشرط أن يتم توظيف التراث ليس كقيمة بل كوسيلة مع الحذر أن تتحول المعاصرة إلى أداة لشرعنة التراث، حيث إن الفاعلية الحقيقية للمثقف الواعي هي المراوحة في منطقة الاحتمالات هذه، ونجاحه يكمن في قدرته على توظيف مساراتها لصالح المعاصرة، بأقل قدر من الخسائر، إذ لابد منها على أية حال[٢].

ويبرر الخطاب الليبرالي الخليجي انخراطه في الحداثة مع قناعته أنه لم يتجاوز هوية وخصوصية المجتمع على أساس أن «ثقافة أي أمة أو أي جماعة وهويتها هما ممارسة متغيرة تاريخياً واجتماعياً، ومكانياً وزمانياً، ومن ثم لا يمكن حصرهما ضمن قوالب نظرية معينة تشكل في النهاية إعاقة لهما»[٣]. كما إن «الحياة (نص مفتوح) دائما لا تخضع لمعنى، ولا لمسار واحد، بل إن تفاهم الإنسان مع هذه الحياة هو الذي يغني المعنى

---

(١) محمد علي المحمود، الخطاب الثقافي والخطاب المضاد، http://www.alriyadh.com/2005/04/21/article58313.html.

(٢) محمد علي المحمود، من النخبوي إلى الجماهيري، http://www.alriyadh.com/2005/02/17/article39807.html.

(٣) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص ١٤٩.

ويفسر ذلك النص المفتوح تفسيرا خاضعا لمتغيرات الزمان والمكان»[١].

والنتيجة أن الخطاب الليبرالي الخليجي يقوم بمحاولة تأسيس القيم الليبرالية بإعادة تفسير الإسلام بما يتوافق مع طبيعة تلك القيم، سواء على مستوى الفكر أو التاريخ، ويبدأ بالتأكيد أن الإسلام الصالح لكل زمان ومكان هو الإسلام الحضاري الذي يعرّفه بأنه «هو تلك المبادئ العامة والقيم الشاملة المجردة، التي في حدودها تنبع تعددية معينة، وكلها إسلامية، ومناقضة كل التناقض لتلك الشمولية والأحادية وسلطة الرأي الواحد»[٢]. ويعتقد الدكتور تركي الحمد أن هذا الفهم يشكل «روح الإسلام وجوهر الدين الخالد»[٣]. والهدف من تلك الأفكار هو التأسيس لفكرة التعددية كما هي متجلية في الفكر الليبرالي، وذلك يقودنا للتساؤل عن كيفية نظرة الخطاب الليبرالي للتيارات المخالفة له ؟ مثل الخطاب الإسلامي المنطلق من الخصوصية الحضارية.

في مقدمة كتاب السياسة بين الحلال والحرام يتحدث الحمد عن التغيير بعقلية رومانسية ويعتبر أن «الحلم هو التاريخ الحقيقي لحياة الإنسان على هذه الأرض»[٤]. لذلك يحلم أن يسود الحب وحسن الخلق بين البشر أجمعين ولكن يعتقد أن هذا الحلم منعدم بسبب سيطرة

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٢) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام: أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ٤١.

(٣) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام: أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص ٤١، ٤٢.

(٤) المرجع السابق، ص٩.

من يعمل على احتكار تفسير الإسلام بطريقة تجعل منه ملكاً لمجموعة معينة رافضة للآخر «فهو لهم وحدهم، وهم المسلمون دون خلق الله أجمعين»[١].

وهذا النص وما قبله يعبران عن رؤيا مؤطرة تنطلق من استنساخ التجربة التاريخية الأوروبية المؤكدة أن العائق الكبير أمام التحديث هو «الدين» والانطلاق منها لتأكيد أن التوجه الإسلامي الذي يعيد إنتاج التراث يقف حجر عثرة أمام التحديث ويعمل على إعادة إنتاج التخلف في الواقع .

ومن هذا المنطلق يؤسس الخطاب الليبرالي الخليجي لرؤية جديدة للإسلام، رؤية تفكيكية تسعى إلى إعادة شرحه وتفسيره بطريقة تصل بنا إلى القيم التي أسست لها القيم الحداثية الأوروبية، لتصبح هذه القيم هي الإسلام، وهذا الأسلوب ناتج عن قوة القيم الدينية وتعمق الإسلام في نفوس أبنائه مما يجعل مقاومته من الخارج أمراً مستحيلاً بل ربما يقود الأمر إلى مقاومة مضادة.

ويتبع الخطاب الليبرالي الخليجي إستراتيجية تقويضية تبدأ بالهجوم على علماء الدين وعلى التوجهات الفكرية الإحيائية للقيم الدينية، محاولا إثبات عدم فهمها للإسلام كرسالة دينية قائمة على الحب والتسامح، والحرية والعدالة والمساواة، ويصرح أن سبب التخلف هو الفهم المتخلف الذي تقدمه هذه الجماعات عن الإسلام، بحيث يبني

(١) المرجع السابق، ص٩.

تصوراته على أن المشكلات التي يعاني منها الإسلام هي نتاج الاحتكار والتفسير الخاطئ من نخبة دينية مسيطرة على الدين، فهم:

أناس يضعون أنفسهم فوق الناس، ويريدون أن يكون الله سبحانه وتعالى رباً لهم وحدهم دون بقية خلق الله من الناس أجمعين: لا يعرف كلماته إلا هم، ولا يفقه مراده إلا هم، وأن يكون محمد ﷺ حكراً لهم، ليس إلا هم من يعرف ماذا يقول، ومعنى ما يقول[١].

ثم ينتقل الخطاب بعد ذلك إلى مواجهة الإطار الفكري المرجعي للعلماء وهو السلفية، وفي ذلك يقول المحمود:

السلفية التقليدية ماضوية بطبعها، فوعيها وعي من الماضي وإليه!، ولأن الماضي يستحيل توجيه الخطاب إليه، لكونه زمنا مات وانتهى، فلا بد أن تستحضر الماضي في الحاضر، ولأن هذا الحضور لا يمكن أن يتم بشكل كامل، بحيث تأتي الوقائع السابقة بحواملها، فسيعاني السلفي من تأزمات العلاقة غير الطبيعية بين حلول الماضي وإشكاليات الحاضر، وسيبقى الحل مستحيلاً، وما يظن حلاً، هو نوع من الترقيع الفج، يمارسه عقل كسيح»[٢].

ثم يهاجم التوجه السلفي باعتباره يغيّب العقل، ويستحضر الذاكرة ولا يعي كيفية وضع النص في الواقع،فالسلفية كما يراها المحمود عاجزة عن طرح الحلول العملية، ومن ثم «فإن الركون إليها كارثة، بكل ما تعنيه

---

(١) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام: أنتم أعلم بأمور دنياكم، مرجع سابق، ص١٠.
(٢) محمد علي المحمود، من التطرف إلى الإرهاب.
.http://www.alriyadh.com/2003/11/27/article18234.html

هذه الكلمة من تشظيات الدلالة»[١].

وتكتمل حلقة التشويه للتوجه الديني باعتبار الإرهاب نتاج طبيعي للرؤية السلفية ووعيها الذي تستند إليه الجماعات الدينية وتعمل ليل نهار على تعميمه، حيث يؤكد المحمود على أن:

الإرهاب - شاءت السلفية ذلك أم أبت - يتكئ على مقولاتها، ويصدر - وإن كان بشكل غير مباشر، ومن غير رضاها - عن وعيها. وفي حقيقة الأمر فإن السلفية - بكافة تنويعاتها المعاصرة، تنطوي على تأزمات مزمنة تجعل من تموضعها في الواقع الراهن مصدر إشكال، لا حلاً له[٢].

ويهدف الخطاب الليبرالي الخليجي من وراء مهاجمة السلفية إلى تدمير تفسيراتها، بحيث يكون قادراً على تأسيس القيم الحديثة من داخل الإسلام وفق منظومة منهجية مؤسسة على القيم التي يحاول أن يؤسس لها وهي القيم الليبرالية، ولكي يصل إلى ذلك فإنه يستعيد تاريخ أوروبا، لأنها البيئة التي نشأت فيها الليبرالية، لذلك يبدأ التأكيد من أن فصل الدين عن الدولة واستبعاد الدين عن المجال العام هو المدخل الفعلي للتقدم والتطور وتجاوز التخلف، لخوفه من المجتمع الذي يعمل فيه، حيث يشكل الدين جوهر شخصيته فإنه ينطلق من الدين نفسه لينفيه كرؤية شاملة، مما يجعل محاولته غير منطقية.

---

(١) محمد علي المحمود، في القضاء على الإرهاب .http://www.alriyadh.com/2004/03/11/article16442.html

(٢) محمد علي المحمود، من التطرف إلى الإرهاب، مرجع سابق.

ولكي لا يصطدم الخطاب الليبرالي الخليجي بقناعات الجماهير، فإنه يحاول إثبات أن الدين متوافق كليا مع منتجات التنوير الفكرية إلى درجة التعانق، فيقول المحمود:

الإسلام في جوهره تنوير، مما يعني أنه فاعلية تقدمية، لكنه على يد قوى التأسلم - كما هي موجودة الآن في الساحة – يتم تحويله إلى ممانعة ضد الفعل التقدمي، بدعوى أن الممانعة ضد التغريبي اللاإسلامي. لقد حوّل هؤلاء الإسلام من قوة دفع أمامي إلى أداة كبح سلبية، مهمتها إعاقة كل تغيير، والوقوف ضد أي تقدم نوعي. أضر هؤلاء – من غير قصد – بالإسلام وشوهوه، أضروا به أشد الضرر كما لو لم يضر به أعداؤه، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً[١].

ويركز الخطاب الليبرالي الخليجي على مهاجمة التاريخ الإسلامي الذي:

لا يساعد على الانبعاث التنويري، بل هو تاريخ يقف ضد التنوير وقيمه التي أرساها فلاسفة التنوير في القرن السابع عشر الميلادي وما بعده. تاريخنا المجيد!، يقف ضد هذا التنوير وقيمه؛ لصالح التوحش والتخلف والانحطاط والاستعباد الذي يتمظهر في أكثر من صورة، ولكن نسقه واحد[٢].

كان لابد من الوقوف عند هذة النقطة الهامة والمصيرية، فعندما يقرر

---

(١) محمد علي المحمود، الإسلام والتنوير، مرجع سابق.

(٢) محمد علي المحمود، أسلمه المرأة بين نموذجين،
.http://www.alriyadh.com/2004/09/16/article13358.html

المحمود أن الثقافة السائدة (الثقافه الدينية المحافظة) هي عدو التنوير، ومن ثم يقول: إن الإسلام في جوهرة تنوير، ومن ثم يؤكد على القيم التي أرساها فلاسفة التنوير، فإن المحمود بلا وعي يقع في متناقضات غريبة، وعدم ثبات على مقولة واحدة، متناسيًا في الوقت نفسة أن التنوير في الاسلام هو: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ [إبراهيم:١]، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [الحديد:٩]، فالتنوير الحقيقي هو القرآن؛ كما قال تعالى: ﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ ﴾ [المائدة:١٦]، فأما من كذب به - ولا أعتقد أن فلاسفة عصر التنوير آمنوا به - ينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ [الأنعام:٣٩].

ويزعم المحمود أيضا أنه «للأسف، ليس الإسلام - كحضارة - هو ما جرى تفعيله في الوعي العربي والإسلامي، وإنما هي العروبة بقيمها العشائرية المتشظية، والواقفة - بقوة - ضد الوعي بالإنسان كقيمة عليا، تتمحور حولها القيم جمعاء»[1].

كذلك يلفت الخطاب الليبرالي الخليجي النظر إلى أن سبب إخفاق مشاريع النهضة في العالم الإسلامي يتمثل بزعمه في أن:

الذي تقدم لينهض بالناس من واقع التخلف لم يكن رجلاً مهموماً

(١) المرجع السابق.

بالهم المدني، وإنما كان رجلاً متخصصاً في الشأن الديني. ولذلك كان الجواب على سؤال النهضة مهزلة عارية، وخديعة كبرى، ستتردد في الأيديولوجيا الإسلاموية المعاصرة، وتلتهم القوى في شأن ليس له علاقة بالنهضة، لا إيجاباً ولا سلباً. الجواب الأعجوبة التي أصبحت شعاراً فيما بعد: أن تخلفنا كان بسبب تخلينا عن ديننا، وأن نهضتنا مرهونة بعودتنا لديننا(١).

ولعل الواقع الخليجي والتغيرات التي حدثت فيه جعلت من الخطاب الليبرالي الخليجي أوضح من ذي قبل، من حيث بنية الفكر والهدف وطبيعة الصراع مع القوى الأخرى، فهاهو أحمد البغدادي في مقدمة كتابه تجديد الفكر الديني يؤكد على أن هدفه من الكتابة هو «محاربة الفكر الديني حتى لا يعيش وطني ظلام العصور الوسطى»(٢). هذه العبارة توضح مدى تأثر الخطاب الليبرالي بالتجربة الأوروبية وصراعها مع الكنيسة، الذي انتهى بالعلمنة وتحويل الكنيسة إلى مؤسسة تابعة للدولة ومعزولة عن الشأن العام، وهذه العبارة تؤسس للصراع من جانب، ومن جانب آخر توضح الهاجس المسيطر على الداعية الليبرالي، الذي هو هاجس ثقافي في المقام الأول، على الرغم من أن الدراسات التنموية الجديدة ترى أن الثقافي تابع لمتغيرات أخرى، ولكن الليبرالي في الخليج راضخ بوعي أو بلا وعي وتابع لنظريات الحداثة الغربية التي

---

(١) محمد علي المحمود، الخديعة الكبرى،
.http://www.alriyadh.com/2005/06/16/article72536.html

(٢) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٨.

تركز على الجانب الثقافي كمقدمة أولى للتغيير.

وعندما يبدأ الخطاب الليبرالي قراءة تاريخ المسلمين، فإنه يعمل على تفكيك هذا التاريخ، ويعيد قراءته بطريقة تنفي دور الدين كليا في بناء المنجزات «فالحضارة من صنع الإنسان لا من صنع الأديان»(١). في تجاهل متعمد للنتائج التي توصلت إليها الكثير من الدراسات والتي توضح أن الأديان أيّاً كانت مرجعيتها كانت المحرك الفعلي للتاريخ ودافعة الإنسان لصناعة الحدث(٢). والذي يهمنا من ذلك أن هاجس الصراع مع القوى السياسية الإسلامية هو الذي يجعل الليبرالي يؤدلج القراءة ويلوي أعناق النصوص لصالح أهدافه، ثم يعود إلى التاريخ الحديث ليثبت الفكرة ذاتها فنجده يقرر أن السر في تقدم أوروبا يكمن في فصل الدين عن الدولة أو بسبب العلمانية التي تبناها المجتمع الأوروبي، وأما نجاح الصين فقد كان بسبب وثنية حضارتها، كما أن عدم وجود دين في اليابان لم يعق انبعاثها من رماد التدمير الذري بعد الحرب العالمية الثانية(٣).

ومن ثم يزعم الخطاب الليبرالي الخليجي أن أهم عوامل التخلف عند المسلمين تتمثل في «عدم امتلاك المسلمين لتراث حضاري ذاتي

---

(١) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) لمزيد من المعلومات حول دور الدين في الحضارة انظر:
نورة خالد السعد، التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي: دراسة في بناء النظرية الاجتماعية، (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع)، ط١، ١٩٩٧. ص٧٨ وما بعدها.

(٣) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ١٤.

كما هو حال الحضارة الغربية، يمكن العودة إليه للتزود ثم الانطلاق من جديد»[١]. ووفقاً الزعم يعتبر الخطاب الليبرالي الخليجي الدين هو السبب في التخلف ومن ثم لا يمكن أن يكون مرجعية للانبعاث حتى في عصر الرسالة، والنتيجة الحتمية هي انعدام المرجعية، ولا حلّ لها إلا الانخراط في المرجعية الأوروبية وهذا هو جوهر نضال الفكر الليبرالي في الخليج.

ويؤكد الفكرة ليبرالي آخر على استحياء، بحيث ينفي دور الدين في النهوض عندما يقول:

كان يمكن أن يكون شعار (الإسلام هو الحل) منطقياً، لو كانت أوروبا أنجزت حداثتها بعد أن دخلت في الإسلام، ويكون -أيضاً- منطقياً لو كان أسلافنا الملتزمون بالإسلام قد أحرزوا تقدماً نوعياً في الحضارة الإنسانية. إنهم -أسلافنا- لم يطوروا الآلة التي كان عليها معاشهم، لا الفأس! ولا المنشار!!...الخ. وما نعتد به من سمو فكري وحراك علمي في ذلك الزمان، تمتلئ مرجعياتنا المعتمدة لدينا!، بتبديع أصحابه وتفسيقهم، بل وتكفيرهم، مما يعني أن المبدع منهم -في نظرتنا المتطرفة السائدة- غير مسلم أو ناقص الإسلام، وكأن هناك علاقة حتمية بين تضاؤل الديني والإبداع العلمي[٢].

ويضيف المحمود أن «الثقافة التقليدية عامل جوهري في هذا

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤.

(٢) المحمود، الخديعة الكبرى، مرجع سابق.

السلوك اللاحضاري، فهي ثقافة ضاغطة، ومهيمنة على وعي جماهيري متسطح، لم يعرف ثقافة العقل الناقد المتسائل، وربما لم يسمع بها، ولهذا فتفكيره بواسطة عاطفته، والعاطفة قصيرة النظر، ولهذا فهو لا يتساءل عن مصيره»(١).

ويقدم الخطاب الليبرالي الخليجي قراءات تاريخية للماضي والحاضر يحاول من خلالها إثبات صيرورة وحتمية الليبرالية بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية وأن التحولات القادمة راضخة لقوانين تاريخية لا فكاك منها، حيث يقوم بقراءة التراث قراءة متحيزة ومبتسرة وانتقائية، تركز في الغالب على الحدث المظلم في التاريخ وعلى الفكر الناتج عن طبيعة الحدث، لتعمم النتائج على التاريخ كلّه ثم تعود إلى واقعنا المعاصر وتلحق كل مساوئ الحاضر بالتراث، باعتبار أن واقعنا ما هو إلا نتاج هيمنة ثقافة الماضي، وهذه المخاتلة المنهجية تهدف إلى نفي الماضي ومن ثم تجاوزه وإحداث قطيعة معرفية معه بالتأسيس على فهم مؤطر لتجربتنا التاريخية الإسلامية.

والقراءة الأخرى التي يقدمها الخطاب الليبرالي الخليجي هي قراءة الواقع الأوربي قراءة إيجابية تبحث عن مصادر قوته وتبلغ القراءة مبلغها في التزييف عندما تبرر السلوك السلبي والفكر المتطرف في التاريخ الأوربي بأنه نتاج طبيعي وضروري في آليات النهوض والتقدم والتطور،

---

(١) محمد علي المحمود، الانفجار السكاني، .http://www.alriyadh.com/2003/07/17/article20480.html

والطرح الذي يقدمه الليبرالي يجعل من أوروبا نموذجاً وتطورها نتاجاً للقيم والأسس التي تقوم عليها الليبرالية(١).

وليست مواقف رموز الخطاب الليبرالي في الخليج من التراث واحدة، فبينما يؤكد المحمود أن أسباب التخلف لا تكمن في بعد الناس عن الدين فالشعوب العربية والإسلامية من أكثر شعوب الأرض تديناً، إلا أن النهوض الحضاري لديه لا يرتبط بالضرورة بالدين (النص) وإنما بقدرتنا على فهم واستيعاب المعاصرة، لذلك يقول:

فإن من ينسب التخلف الذي يعيشه العالم الإسلامي إلى تخلي العالم الإسلامي عن دينه ويعده بالتقدم والرقي إذا رجع إلى دينه؛ لا يعدو كونه يؤدلج الخطاب الديني بما يضر به على المدى البعيد، بدل أن ينتصر له، ويعزز من فاعليته، لأن في هذه الدعوى الإيديولوجية قفز (غبي) على الحقائق العلمية الواقعية، من حيث أن التقدم والتطور الحضاري ليس متلازماً ـ على نحو حتمي ـ من التدين، وهذا ما يشهد به واقع الحضارات الإنسانية قديمها وحديثها، بل إن معظمها لم تقم على أي دعوى دينية»(٢).

ليقرر أن «المتأمل لحال العالم الإسلامي اليوم يجد أن القضية – بالدرجة الأولى - ليست قضية تراجع في الاهتمام الديني، بحيث يطرح

---

(١) انظر مثلا: محمد علي المحمود في تقديمه للعقل والإنسان في مقاله «ويبقى الإنسان».مرجع سابق.

(٢) محمد علي المحمود، أزمة دين أم أزمة نهضة؟

.http://www.alriyadh.com/2004/05/27/article15166.html

أن (الإسلام هو الحل) وإنما هي قضية غياب الوعي الحقيقي بالمعاصرة»[١].

ولذلك يؤكد المحمود أن:

المصيبة لم تكن في الدين، وإنما كانت في الوعي الإنساني للإنسان المسلم الذي يعاين من خلاله الإنسان والوجود، والذي كان - بلا ريب - متخلفا منذ قرون، هذا الوعي هو الذي نتج عنه هذا التخلف المادي المروع الذي مازال يفرض نفسه كحقيقة واقعية لا يمكن تجاهلها، ومازالت ضاغطة على الأنا في معظم أبعادها، وبدرجات مهينة في بعض الأحيان[٢].

وفي المقابل يرى البغدادي أن العقلية الإسلامية وإيمانها بالمعتقد الديني جامدة وثابتة ومستسلمة للنص والإيمان المطلق به و«إن ملكة النقد ليست من صفات العقلية المسلمة»[٣]. والسبب في ذلك بنظره أن «المعتقد الديني لا يقوم على العقل، بل على الإيمان المطلق بما هو وارد في المعتقد محل البحث، لذلك نجد الحمية الدينية لدي كل فرد تجاه الفرق الأخرى. وكل فريق يري الطرف الآخر على خطأ، وكل فريق يري دينه هو دين الحق. لذلك لا تتعايش الأديان»[٤].

ويرى الخطاب الليبرالي الخليجي أن الحركات الإسلامية المستندة

---

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد علي المحمود، أزمة دين أم أزمة نهضة؟، مرجع سابق.

(٣) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٤) المرجع سابق، ص ١٤٣.

في مرجعيتها على الإسلام والمعتمدة على الماضي(التراث) كمرجعية، مصابة بمرض (النستولوجيا)، الذي هو حسب الحمد «عبارة عن توق غير سوي للماضي، أو إلى استعادة وضع يتعذر استرداده، وهو وضع ناتج إلى حد كبير عن عدم قدرة الذات على التكيف مع المستجدات والمتغيرات، خاصة إذا كانت متسارعة وعظيمة الأثر، وعدم القدرة على الاندماج الاجتماعي بالتالي، ومن ثم خيبة الأمل من تحقيق التوقعات»[١].

مضيفاً أن «هذا هو الاغتراب بعينة، فالمتغيرات لن تتوقف عن الحدوث لمجرد رفضها واعتزالها، والماضي المعشوق برومانسيته لن يعود، ويكون الخاسر في كل ذلك هو (النستولوجي) ولا أحد سواه»[٢]. فهذه الحالة من (النستولوجيا) من ناحية سياسية تعبر عن «عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات واستيعابها من ناحية، ورفض لهذه المتغيرات من ناحية أخرى، مع القناعة أن مثل هذا الرفض لن يؤدي إلى نتيجة إيجابية من حيث تحقيق التوقعات، وهنا قد يدخل العنف في الموضوع»[٣].

ويزعم الخطاب الليبرالي الخليجي أن الحركات الإسلامية المستندة على مرجعية الماضي قد شوهت الإسلام في بعده الحضاري ونتج عنها الإرهاب فـ«الصحوة الإسلامية التي فرح بها المخلصون لهذا

---

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة،مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٣) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ٤٠.

الدين قد تحولت عن أهدافها الإنسانية، بل إنها أدت إلى بلاء كبير من خلال الأفكار المتطرفة كالجاهلية والحاكمية، ولم تستطع هذه الصحوة أن تظهر الوجه الحضاري للإسلام كما كان متوقعا»[١].

وفي السياق نفسه يرى البغدادي أن المنتج الديني للحركات الإسلامية يتشابه مع الإنتاج الديني للعصور الوسطى في أوروبا «بسبب تأويلات وتفسيرات رجل الدين للنص الديني، وهو عين ما يحدث عندنا الآن. ولم يتقدم الغرب حتى تخلص من هذا الفكر. وهو الحل الوحيد أمام المسلمين، وأن لا مستقبل لهم ما داموا خاضعين للفكر الديني»[٢].

وللخروج من هذه الأزمة التي يزعم الخطاب الليبرالي الخليجي أن الخطاب الإسلامي كان سبباً فيها، فأن مراجعة الخطاب الديني التراثي وتطوراته تمثل أولوية حيث لابد من:

مراجعة الخطاب الديني بتجديده وتخصيبه بأفكار المجددين من العلماء، وبإعادة صياغة مفاهيم الجهاد والولاء والبراء والحاكمية التي تعتبر كل الأنظمة فاسدة أو عميلة، كما يقول مشاري الزايدي في «القبس» (١١ ديسمبر ٢٠٠٣). وبانفتاح الخطاب على معطيات العصر وبمواكبته للتحولات المجتمعية والدولية. فالإرهابيون هم أبناء بررة لخطاب ديني معروف ومحدد، والمؤسسات الدينية في خطابها أخفقت إخفاقا كبيرا كما جاء على لسان كل من القاسم وبجاد والخضر والبشر وهم رموز

(١) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني: دعوة لاستخدام العقل، ص١٩٣.

(٢) أحمد البغدادي، العلمانية والحياة،
.http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=173

ثقافية وإصلاحية في السعودية[١].

وعطفاً على ما سبق يركز الخطاب الليبرالي الخليجي على الأخلاق باعتبارها «جوهر الدين وهدفه الاجتماعي الرئيس، فدعوة الدين دعوة أخلاقية قبل أي شيء آخر»[٢]. ولها الأولوية حيث يقول الحمد «لو نظرت تاريخياً، لوجدت أن الدين رسالة أخلاقية قبل أن يكون نظاماً تشريعياً»[٣]. فهو يقرر بداية أن للأخلاق أهمية في إصلاح النفوس كمقدمة أولية لإصلاح الحياة بصفة عامة، إلا أنه يعتبر القيم الأخلاقية وإن كانت فاعليتها قوية في الإصلاح على المستوى النظري إلا أن عملها في الواقع يكون نادراً بقوله «أنا أعلم أن مثل هذا الكلام أقرب إلى المثالية، وقد لا يجد طريقه إلى التطبيق إلا في فترات مضيئة بسيطة، ولكن هذا هو جوهر الدين: المثالية»[٤].

وعلى الرغم من أن الخطاب لا يرفض الشريعة ويقبلها ضمنياً باعتبارها الجسد والأخلاق هي روح الشريعة ولكنه يعتقد أن الشريعة والأخلاق في الواقع غائبتان حتى لدى مدّعيهما من الإسلاميين، الذين حولوا الإسلام بزعمه إلى أيديولوجيا منافية لطبيعة الدين وأن «الأزمة أو الإشكال بالأصح ليس في الأخذ بالشريعة فحسب، بل في ممارسة روح

(١) عبد الحميد الأنصاري، انتهى الأمر.. لا حل إلا بالقطيعة المعرفية مع الفكر الإرهابي، http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9280&article=230431.

(٢) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، أنتم أعلم بأمور دنياكم، ص ١٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١.

الشريعة وجوهر الدين»[١].

وتصل المرافعة إلى حكم جازم بأن العرب اليوم سجناء تاريخ بائد لا يوجد له مفتاح، وليس أمامهم سوى تحطيمه حتى يخرجوا إلى رحابة الحرية[٢]. والحل كما يراه ليبرالي آخر هو أنه:

لابد للأمة التي تحاول انتشال نفسها من حضيض التخلف أن تستحضر التجربة التي تكون أكثر فاعلية من غيرها، تستحضرها في وعيها استحضاراً عميقاً، يمكنها من استلهام الروح المحركة لتلك الحضارة (التجربة). وبالنسبة لنا لاشك أن الحضارة الماثلة للعيان كتجربة متجسدة على أرض الواقع، وكفاعل ومؤثر فيه، هي الحضارة الغربية التي يحاول التقليديون بأطيافهم من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تحصين الوعي لدينا ضد تمثلها، واستلهامها؛ كي لا تعمل في الوعي عملا ينتفض على التقليد وتحالفاته[٣].

ثالثاً: قضية المرأة:

يقدم الخطاب الليبرالي الخليجي وصفا سلبيا لوضع المرأة كما يراه في الواقع وفي الفكر والتشريع، حيث يعتقد أن «المجتمع العربي ظلم المرأة. وأن هناك نظرة تمييزية متحاملة على المرأة وضدّها في ثقافتنا الدينية والأدبية والفكرية»[٤]. ويؤكد أن «المرأة هي الجنس

(١) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) أحمد البغدادي، إنكار، مرجع سابق.

(٣) محمد علي المحمود، المستقبل والخيار التنويري، مرجع سابق.

(٤) عبد الحميد الأنصاري، مقابلة مع قناة العربية،

المستضعف، في ثقافتنا وفي تاريخنا، وفي تراثنا»[١]. مما خلق هيمنة ذكورية كان من نتائجها أن «يسيطر على الوعي الاجتماعي لدينا رؤية متخلفة تجاه المرأة، إذ ينظر إليها باعتبارها (شيئاً) يتم التعامل معه ضمن إطار وعي الرجل به، فالرجل يتخذ المرأة موضوعاً يكيفه كما يشاء، وكما تمليه عليه رؤاه ومطامعه وهواجسه، على اعتبار المرأة (شيئاً) من هذه (الأشياء) في عالمه»[٢].

ويرى الخطاب الليبرالي الخليجي أن أغلب التبريرات التي تهضم حق المرأة مرتبطة بالطرح الذي يجعل تركيبة المرأة الجسدية والنفسية مختلفة عن الرجل، مؤكدا أن عملية الاختلاف التكويني بين الذكر والأنثى لا تبرر هضم الحقوق أبداً، بحكم أن المناصب القيادية تريد فهماً وقدرة وحسن حكم وحسن إدارة والمرأة قادرة على ذلك، بقطع النظر عن ذلك الاختلاف التكويني، ولتبرير زعمه يذهب إلى حد الاستشهاد بالقرآن الكريم الذي مدح حكم الملكة بلقيس لكونه قائم على الشورى، لكنه ذم فرعون وحكمه[٣].

ثم ينتقل الخطاب الليبرالي إلى الشق التشريعي الذي يراه مجرد

=

.http://www.alarabiya.net/programs/2004/07/27/5314.html

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد علي المحمود،المرأة بين الحضور والغياب، مرجع سابق.

عبد الحميد الأنصاري، مقابلة مع قناة العربية،مرجع سابق.

(٣) عبد الحميد الأنصاري أفضل تكريم للأم العربية في يومها.

ترجمة للواقع حيث يزعم الأنصاري:

إن تشريعاتنا ـ للأسف ـ إفرازات لنفسيات وعقليات مشحونة بثقافة متحاملة لا ترى في المرأة (إنساناً) كرّمها الله وجعل لها حقوقاً متساوية، وتشريعاتنا قد تمت صياغتها في سياق مجتمعي كانت المرأة فيه مهمشة ومغيبة، وقد آن الأوان في ظل تعاظم دور المرأة التنموي، أن نعيد النظر في تشريعاتنا بما يحقق إنصافها، وأن تُنصف المرأة بأيدينا، خير من أن يُفرض علينا[١].

ومن ثم ينتقل الخطاب الليبرالي الخليجي إلى دور التراث في ترسيخ هذه الوضعية ودور الاجتهادات الدينية في استمرار الوضع، فيزعم المحمود أن «من أسباب غياب المرأة عندنا أنها تقع تحت سيطرة رؤى مستمدة من اجتهادات مضت عليها قرون وقرون، جرى التهميش عليها بما زادها انغلاقا وتحجراً»[٢]. ويرى أن تلك الاجتهادات تعبير عن مكان وزمن خاص، لذا لابد من تجاوزها فيقول:

لقد تناول المجتهدون الأوائل قضايا المرأة، وفصلوا هذه القضايا في إطار زمن خاص ومكان خاص. وقد تمت قراءة النصوص الشرعية المتعلقة بقضايا المرأة على ضوء معطيات ذلك الزمن الخاص، وذلك المكان الخاص. وهذا يدل على تلك الاجتهادات مهما عظمت لا تعدو أن تكون تأويلاً غير ملزم للمرأة المسلمة المعاصرة، ويجب عليها ألا

---

(١) http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?article=226704&issue=9259&section=3.

(٢) محمد علي المحمود، المرأة بين الحضور والغياب، مرجع سابق.

تسلم له مهما كانت ضخامته، ومهما أعلي من شأنه، وأن تسعى إلى تكوين اجتهادات خاصة، على ضوء إشكالياتها الراهنة، وظروف عصرها المتغيرة[١].

كما يرى الخطاب الليبرالي الخليجي أن التوجهات الإسلامية المعاصرة ظلت راضخة للعادات والتقاليد ولم تتحرر منها، بل تعمل على ترسيخها من خلال جعل الرأي الديني أقرب ما يكون استجابة للعادة والتقليد، لا للحاجة الواقعية، وفي هذا السياق يرى المحمود أنه:

بقدر اقتراب الرأي المطروح من أعراف المجتمع التقليدي، يكون اقترابه من الصواب، حتى في حقوق المرأة الإنسانية، والتي هي من البديهيات، كحقها في قيادة سيارتها الخاصة، ....، ففي مثل هذا يجري تجيير هذا الحق الإنساني الواضح لفهم التقليدي وتهويماته، وتقدم إنسانية المرأة قربانا لأوهام تمتاح منطقها من التقاليد والأعراف؛ وإن حاولت شرعنة ذلك، فهذا لا ينفي أنها أطروحات ووقائع، تمارس في أجواء التقليد وعوالمه[٢].

ويعمد الخطاب الليبرالي الخليجي إلى تفنيد تلك الرؤى الفقهية الممانعة والمعارضة لأطروحاته حول قضية المرأة (ويتعامل معها) كرؤى نسبية حيث يرى محمود الصباغ أن:

الاعتداد الفقهي لفريق الممانعين، إنما هو موروث وظرفي ونسبي

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد علي المحمود، التقليدي ومعيار الخطأ والصواب (٢/ ٢)، .http://www.alriyadh.com/2004/01/29/article17177.html

وفاقد للتأصيل ومفتقر لأي منطق، ما يعني تهافته وعدم إلزاميته على مستويات الشريعة والعقل. ثم إن التضييق على توفير فرص عمل ودخل كريمة للنساء، إنما بديله التلقائي تنامي أعراض القهر والمذلة ولربما اللجوء إلى امتهان أعمال مرتبطة بالرذيلة، فأي فضيلة موهومة تلك التي تفضي إلى امتهان الكرامات وقهر الأنفس وتوسيع رقعة الرذيلة، كما من باب أولى، تعطيل الفرص الإنتاجية وضرب التنافسية الاقتصادية للوطن(١).

ويصل هجوم الخطاب الليبرالي الخليجي ذروته فيما يخص المرأة بالهجوم على التراث وعلى الجماعات الإسلامية المعاصرة باعتبارها هي السبب في إعادة إنتاج وضعية المرأة الراهنة المتناقضة مع قيم الحداثة والعصرنة، حيث يزعم المحمود أن

الاتجاهات المتطرفة، إذ تسبح في بحيرة من مفاهيم تاريخية آسنة، فإنها تعجز عن معاينة عصرها كما هو، بشروطه الزمانية التي يستحيل أن تتفاعل مع تلك المفاهيم التي أنتجت في الماضي؛ لتكون حلولاً لذلك الماضي الذي انبثقت فيه من خلال جدلية المتعالي والواقعي فيه(٢).

كما يؤكد أيضاً على أن:

مظاهر التأزم لدى هذه الاتجاهات المتطرفة لا تخفى من خلال ما نراه من اصطدامها الدائم بالحضاري، في معظم صوره، فإن هذا التأزم

---

(١) محمود عبد الغني الصباغ، تجاوز منطق الدولة، مرجع سابق. الصفحة: ٢٢.

(٢) محمد على المحمود، أسلمة المرأة بين نموذجين، مرجع سابق.

يظهر على نحو جلي في خطاب هذه الاتجاهات، عندما تحاول الإسهام في المسألة (النسوية)، بحيث رأينا إسهامها فيها لا يعدو كونه إسهاما في السلب لا غير. إنه مجرد عودة بها إلى أدغال التاريخ، لتنقلب الآية؛ فيصبح الماضي مستقبلاً يراد له الرجوع، وهذا مستحيل، إلا في خيال وعي مأزوم[١].

من جانبه يرى المحمود أن الخطاب الإسلامي:

يمارس تطرفه فيما يخص المرأة، بواسطة طرح جماهيري رائج في أوساط مراهقة اجتماعية في شعورها المتأسلم. ورواجه ليس لأنه ذو بنية معرفية تمتلك اتساقها الاستدلالي، وإنما لضربه على أوتار الوجداني من جهة، ولاختزاله هذه المسألة المتعددة الأبعاد في بعد واحد، بحيث يتساوق مع طبيعة التلقي الجماهيري البسيط[٢].

وعن دور الفكر الإسلامي في قضية المرأة يؤكد المحمود أن ذلك الفكر مناهض للطرح المنادي بحقوق المرأة، ورافض أن تكون للمرأة قضية وذلك لانعدام البعد الإنساني في مجمل سياقات الفكر الإسلامي فـ«المرأة كقضية إنسانية كانت خارج الوعي الإسلامي في الماضي والحاضر؛ لأنه كان وعياً ذكورياً من جهة، وغائباً إزاء هذا البعد الإنساني على وجه الخصوص، من جهة أخرى، ومن ثم كان يستحيل عليه الوعي

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

بقضية شأنها هكذا»[١].

ومن ثم يقرر الخطاب الليبرالي الخليجي أن وضع المرأة الراهن ناتج عن الطرح التقليدي الذي يعارض الرؤية الحداثية المعاصرة المتعلقة بالمرأة و في هذا السياق يقول المحمود أن:

التيار التقليدي - ولا أقول: المحافظ - يسعى لتعزيز الواقع النسوي المحلي الذي يراه من مكتسباته الأيديولوجية التي يجاهد في سبيل الإبقاء عليها، ولا يهمه بعد ذلك طبيعة المعاناة التي تعانيها المرأة، ولا حجمها الكارثي عليها وعلى المجتمع، وهذا هو السر في أن الإسلاموي المحلي يرفض التغيير في القضايا الاجتماعية كافة، إلا إذا كان تغييراً يسير بالمجتمع إلى الوراء، وكل خطوة كان خطاها إلى الوراء، يراها نجاحاً حركياً يصعب عليه التنازل عنه..... فقد وضع الخطاب التقليدي ثقله في هذه المسألة، وراهن على قضية المرأة خاصة؛ لأنها في النهاية، هي القضية التي ستحدد مصيره في المجتمع على نحو حاسم وواضح، لهذا، فكل مسألة تمس المرأة من قريب أو بعيد، نجدها ميداناً فسيحاً لتشنجات التقليدي واضطراباته، تلك الاضطرابات التي لا تعبر عن شيء بقدر ما تعبر عن أزمته الذاتية مع العصر، وليس مع قضية المرأة فحسب[٢].

لذلك يعمل الخطاب الليبرالي الخليجي على ربط مشكلة المرأة في

---

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد علي المحمود، أسلمة المرأة بين نموذجين، مرجع سابق.

الخطاب الإسلامي مع مشكلة المفهوم الإنساني لدى ذلك الخطاب فيزعم إن «الإشكال في قضية المرأة، ليس إشكالاً قائماً بذاته، وإنما هو إشكال ينبع من سياق الإشكالات الكبرى التي نعانيها، كإشكال الإنسان الذي لا يزال غائباً عن وعينا»(١). بحيث يؤكد أن «من يستمع لحجج أصحاب الأطروحات الإسلاموية في شأن المرأة يدرك أن مشكلتهم لا تقف عند حدود المرأة، أو لا يمكن اختصارها بالمرأة؛ لأن الإشكال الذي يعانون منه في الحقيقة ليس الموقف من الأنثى فحسب، وإنما هو موقف من الإنسان ككل»(٢).

وهو موقف لا يتفق مع الخطاب الحداثي الذي يزعم الخطاب الليبرالي أنه خطاب إنساني و«خطاب نهضة واعدة، نهضة تتمركز حول الإنسان، وتعنى بكل ما تقاطع مع البعد الإنساني، من مساواة، وتحرير، وديمقراطية.. إلخ. وهذا الإنساني في خطاب الحداثة، يعني - بالضرورة - أنه خطاب مهموم بالمسألة النسوية، بوصفها إشكالا يلازم المجتمعات التقليدية التي تسعى الحداثة لتقويضها»(٣).

ويمثل الاختلاط بين الرجال والنساء في الأماكن العامة قضية من القضايا الاجتماعية في الفكر الليبرالي في دول الخليج، فالنظام المتبع

(١) محمد علي المحمود، نحن.. والإنسان،
.http://www.alriyadh.com/2005/05/12/article63656.html

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمد علي المحمود، المرأة والحداثة،
.http://www.alriyadh.com/2005/04/28/article60146.html

في المملكة ،مثلا، الذي في العادة يخصص أماكن خاصة للنساء في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والعلمية، قد أدى إلى عزلة اجتماعية حادة حسب ما يطرحه حمزة المزيني، عندما يؤكد أن هذا العزل يترك آثارا سلبية على التواصل الاجتماعي بقوله:

إن الرجال يدخلون بيوت أقاربهم وأصدقائهم لكنهم لا يرون من أهلها إلا الرجال، ولا يرون من تلك البيوت إلا المجلس وغرفة الطعام الخاصة بالرجال. ويسري هذا حتى على أقرب الأقارب: فلا يستطيع الرجل وزوجه استقبال أخيه وزوج أخيه في المساحات الداخلية للبيت ،كثير من الرجال لا يرافق زوجه في زيارتها لأقاربها لأن الرجل يعرف أنه سيكون حبيس مجلس الرجال مع مضيفه.........، ويسري هذا العزل على كل مكان: فتضم قصور الأفراح قاعتين إحداهما للرجال وأخرى للنساء. وهذا ما يؤدي إلى زيادة كلفة حفلات الزواج، وحرمان الأزواج والزوجات من الفرح معاً في مناسبات أخذت اسمها من «الفرح»، وهذا ما جعل حفلات الرجال أشبه بالمآتم[١].

وعليه فإن تغيير هذا الواقع القائم على عدم اختلاط الرجال بالنساء مسألة ضرورية، لأنه وفقا لرأي المزيني، لا يعبر عن جوهر الإسلام وقيمه، لأن «مفهوم «الاختلاط» السائد مفهوم محلي فهو لا يزيد عن كونه عادة يمكن تغييرها. ولا يحتاج تغيير العادات إلا إلى الشجاعة في

---

(١) حمزة بن قبلان المزيني، حدثٌ سيكون له ما بعده،

.http://www.almozainy.com/articles/event.htm

اتخاذ المبادرة[١].

ويتحول منع الاختلاط لدى بعضهم إلى أزمة كبرى يجب مواجهتها عندما يقرر أن «أكثر ما بات يهدد المجتمع السعودي المعاصر حقاً، هو التشدد والصلف في منع الاختلاط العفيف والنبيل والبديهي، حيث تفريق الجنس بدعوى حماية الفضيلة، ذو عواقب نفسية واجتماعية وحضارية وتربوية، وحتى اقتصادية وخيمة»[٢]. فقوانين الاختلاط والدفاع عنها:

ليس سوى انتصاراً للأيديولوجيا: حيث تخسر الشريعة، ويخسر المجتمع الإنساني، ويخسر الخيار الإسلامي الحضاري، فيما تكسب الأيديولوجيا المحمومة، ويكسب مروجو الصراع وأطرافه المؤججة له. إلى حد صرنا نجزم فيه بأن الأيديولوجيا المتشددة المعاصرة، ليست سوى (حميّة الجاهلية) السابقة التي نهى عنها رسولنا الكريم ﷺ[٣].

ويطالب الخطاب الليبرالي الخليجي في برنامجه المتعلق بالمرأة بمساواة المرأة بالرجل[٤]. فالمرأة - وفقاً لهذا الخطاب- تساوي الرجل

---

(١) المرجع السابق.

(٢) محمود عبد الغني الصباغ، منع الاختلاط بين استحالة التأصيل والتوظيف الأيديولوجي، جريدة الوطن، العدد٢٤١٩، ٢٠٠٧/٥/١٥،ص ٢٤.

.http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=2419&id=426&Rname=62

(٣) المرجع السابق.

(٤) د أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، دعوة لاستخدام العقل،مرجع سابق، ص٣١٨.

«المساواة المطلقة بين جناحي الإنسان»[١]. ويتبنى الخطاب الليبرالي الخليجي النموذج الغربي مبرراً ذلك بأن «النموذج الغربي فيما يخص حقوق المرأة منجز لا يجوز تجاهله بحال. وواضح أن (بلورة) الرؤى حول الحقوق المدنية عامة، وحقوق المرأة خاصة أحد أهم إنجازات الحضارة الغربية التي لابد التفاعل معها»[٢].

ويعبر الخطاب الليبرالي الخليجي عن الإحباط بسبب الواقع الاجتماعي وطريقة تعاطيه مع قضية المرأة وخاصة النابعة من المرأة نفسها، حيث ظل الخطاب المطروح محصوراً في إطار النخبة، فمن الناحية التاريخية يؤكد الخطاب الليبرالي أنه:

عندما نعاين خطاب التحديث العربي على وجه العموم، منذ الطهطاوي إلى اليوم، أو عندما نعاين خطاب الحداثة على نحو أخص، نجد أن المرأة كانت حاضرة – بقوة – كإشكال، بينما التعاطي مع هذين الخطابين – من قبل المرأة – كان محدودا، و محصورا في فئة اجتماعية، بل الأشد إحباطا أنه لا يتعدى أسوار الجمعيات النسوية التي تكاد – لمحدوديتها وضآلتها – أن تكون جهوداً فردية أو شبه فردية. وإذا أضفنا إلى ذلك أن تلك الجمعيات لم تكن محل ترحيب اجتماعي، بل ربما رميت – من قبل المجتمع التقليدي – بتهم التخوين والانحلال، أدركنا أن البنية الاجتماعية – وهي تقليدية في العالم العربي – كانت رافضة

---

(١) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) محمد علي المحمود، المرأة والإشكال الحضاري، .http://www.alriyadh.com/2004/05/20/article15265.html

لتصورات الحداثة عن المرأة، وأن المرأة -من داخل هذه البنية التي تحكم تصوراتها - كانت ترفضها، أو على الأقل لم تدرك أهميتها[١].

ولحل مشكلات المرأة وتجاوز وضعها الراهن يقدم الخطاب الليبرالي الخليجي حلولا تتمثل فيما يلي:

- التركيز على وسائل الإعلام المعاصرة باعتبار أن:

التعاطي مع هذا الإعلام لابد أن يؤدي إلى كسر الجمود النسوي تجاه خطاب الحداثة، خاصة وأن هذا الإعلام جماهيري بطبعه. قد يرى البعض ما يعدونه سلبياً في هذا الاتساع الإعلامي اللامنضبط، لكن - أيا كان الأمر! - هو دافع مهم تجاه عوالم مفتوحة، ستؤدي إلى بلورة رؤية أخرى، هي بأية حال، لا تنتسب لواقع التخلف المزمن الذي كنا ولانزال أسراه[٢].

- تفعيل الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمرأة، فيؤكد أنه:

إزاء هذه الحال التي تنمط المرأة على نمط تراثي شعبوي، لابد من تفعيل دور الاتفاقيات العالمية ذات البعد الإنساني - من دون الإصغاء إلى أعداء الإنسان - لكونها ذات ارتباط بجوهر المعنى الإنساني، ولكونها - من جهة أخرى - بعيدة عن الخضوع لتصورات محدودة بعوالم محدودة؛ تتصور أنها الأفق الحقوقي الذي لابد أن تقف المرأة

---

(١) محمد علي المحمود، المرأة والحداثة،
.http://www.alriyadh.com/2005/04/28/article60146.html

(٢) المرجع السابق.

عنده.(١)

• ضرورة انخراط المرأة في الخطاب الحداثي الذي يعدها بمستقبل إنساني مغاير لما هي عليه، ولابد أن يكون هذا الانخراط ذا طبيعة جماعية، ومنتظمة في تسلسل مشدود - بمرونة - إلى استجابات الواقع. ويتم ذلك في حسب المحمود في خطين متوازيين: الأول: تشريعي، فكثير من التحولات التي حدثت لو انتظرت الاستجابة الجماهيرية، لبقيت مدة طويلة دون إقرار. فالقرار الحقوقي الذي يمنح المرأة حق المواطنة الكاملة، بتفاصيلها، لا يمكن أن ينتظر موافقة الجميع، ولا يسقط في حال رفض بعضهم له أو استغنى عنه. والثاني: ثقافي، لأنه التحول الذي يفرق به بين المنظور الاجتماعي وغير المنظور، ووضع الحل الحاسم على المدى البعيد، وكذلك التشريع الذي فرض نفسه على أرض الواقع، إلا أن هناك جزءاً كبيراً من الممارسة لا يمكن أن يخضع لقانون مكتوب، بل يوجهه التصور الثقافي لدى الجماعة. ومن ثم فلابد أن تكون الثقافة الحديثة المؤنسنة هي المادة التي تمُلأ بها وسائل التعليم وقنوات الإعلام(٢).

رابعا: القضية التعليمية:

يشكل التعليم أحد المرتكزات الجوهرية وقوة من قوى التغيير الفاعلة لدى الخطاب الليبرالي الخليجي، وهذا ناتج عن قناعة التيار

---

(١) المحمود، المرأة والحداثة، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

الليبرالي في دول الخليج العربية بالمسألة الثقافية كمدخل جوهري للتغيير، وصناعة التقدم، فقد مثل التعليم أهم القضايا لديه، خصوصاً في المملكة العربية السعودية، فالعقل والفكر والثقافة الجديدة – حسب طرحه – لابدّ لها من خطاب جديد يعبر عنها والوصول لها لا يمكن أن يكون إلا عبر التعليم باعتباره وسيلة وطريقة فاعلة وحاسمة لبداية التأسيس لتكوين خطاب جديد من أجل ذاتية جديدة وعالم جديد(١). ولكي يتحقق ذلك الهدف فلابد أن يُؤسس على فلسفة تنويرية ونظام فكري يقوم على احترام الفرد وحريته الفكرية (الإبداعية) (٢).

وينبع الاهتمام بالعملية التعليمية لدى الخطاب الليبرالي الخليجي من كونه يمثل جوهر العملية النهضوية، كما إن نجاح التحديث مرهون بتطويره، ومن ثم لابد من «استثمار آلية التعليم النظامي كفاعلية جماهيرية عالية في تعميم المفاهيم النهضوية على أوسع نطاق، وتحويلها من حيث المناهج والكوادر إلى وسيط تحديثي، معززاً لروح الانفتاح والتلقي الحر، بدل أن تكون للتحصين والانغلاق، ومن ثم للمحافظة والتقليد»(٣).

ونظراً لإدراك الخطاب الليبرالي الخليجي لأهمية التنشئة الفاعلة والقادرة على غرس مفاهيم الحرية والمبادئ والأسس التي تقوم عليها

---

(١) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣٢.

(٣) محمد علي المحمود، من النخبوي إلى الجماهيري، مرجع سابق.

النهضة وفق المنظور الليبرالي، لذلك دعا بوضوح إلى تأجيل كل شيء في بداية الأمر من أجل التعليم باعتباره الأساس، الذي يبنى فوقه البنيان كله، ويؤكد الحمد ذلك بقوله: «فلندع أنفسنا من تلك الشعارات الكبيرة، والدعوات ذات المشاريع الضخمة. التنشئة الأولية هي الأساس، ومن دون أساس لا قيام لأي بنيان»[١].

ويقول أيضا:

حين نتحدث عن التغيير أو النهضة أو المنافسة في هذا العالم المتغير، ونحو ذلك من مفاهيم ضخمة ومتضخمة اعتدنا عليها، فإن الخطوة الأولي لفعل ذلك هي التركيز على الطفل وثقافته، وعلى تلك القيم والمفاهيم التي يلقنها خلال السنوات الأولي من العمر، إذ من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، تغيير أي شيء في العقل أو الذهن بعد انقضاء تلك السنوات التأسيسية[٢].

فعملية إصلاح التعليم لدى الخطاب الليبرالي لا تكون إلا بالانقلاب الجذري علي واقعه الراهن عندما يقرر أن «التعليم لدينا ليس بحاجة إلى تطوير، ولا إلى تغيير يمشي على استحياء، نحن بحاجة ماسة إلى ثورة كبرى في التعليم، ثورة تعليمية تعيد تشكيل التعليم العام والعالي من جديد، بعد أن مللنا من الترقيع والتلفيق، في زمن الطيران

(١) تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير مرجع سابق، ص١٣١.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٩.

الذي لم يعد يحفل بزمن الزواحف»[١].

ولعل أهم ما يحتاج إلى تلك الثورة في نظر الخطاب الليبرالي الخليجي «المناهج» والتي يرى بأنها :

إحدى الإشكاليات، فمازال التطوير فيها يمس السطح ولا يمس العمق، فضلا عن أنه يسير على مهل، في حين أنها تحتاج لثورة منهجية، تعيد تشكيل بنيتها، ولا تكتفي - كما هو واقع الحال - بحذف سطر وإضافة سطر آخر، واستبدال كلمة بكلمة، وتغيير في درجة لغة الاحتواء والإقصاء، مع الإبقاء على أصل تلك اللغة[٢].

ويرجع الخطاب الليبرالي الخليجي تخلف العملية التعليمية وعجزها عن تشكيل العقول إلى استخدامها «مناهج وأساليب في التربية والتعليم أشبه ما تكون بعش عنكبوت قديم لا يُراد له أن يُزال أو يجُدّد»[٣]. وهذا العقل الذي يريده الخطاب الليبرالي الخليجي هو:

العقل المشاغب، المرتاب بما يلقى عليه، الذي لا يكف عن التساؤل، ولا خوف من التأسيس لهذا العقل الجموح، لأن الشغب على مستوى الفكر، يحُجم اليقينية، ويجعل الحقيقة التي يظن أنها واحدة حقيقة متعددة، لا تتفق الآراء عليها، ومن ثم فهي غير مُسلَّم بها، مما ينتج

---

(١) المحمود، نحن والتعليم... إلى أين؟،
.http://www.alriyadh.com/2005/03/10/article46232.html

(٢) محمد علي المحمود، من التطرف إلى الإرهاب ٢/ ٢
.http://www.alriyadh.com/2003/12/11/article17997.html

(٣) المرجع السابق.

عنه استحالة التفكير في فرضها، فضلاً عن العمل على فرضها (الإرهاب)، ولهذا يكون الشغب على مستوى الفكر طريقاً إلى السلام الاجتماعي[١].

ويمثل التركيز على العلوم الشرعية جوهر هذه الثورة لدى الخطاب الليبرالي الخليجي. وفي هذا السياق يقول المحمود: «وإذا كانت جميع المناهج وآلياتها بحاجة إلى مراجعة وتغيير، فإن تركيزنا على المناهج الشرعية والعربية ينبع من حقيقة أن دورها في تشكيل الوعي أعمق بكثير من دور المناهج التي تخص العلوم التجريبية»[٢].

والطرح السابق يحمل في مضمونه طبيعة الصراع مع المعلمين ذوي التوجهات الإسلامية الذين يرى المزيني أنهم مشبعون بالتوجهات الأيديولوجية التي طرأت على المجتمع الخليجي منذ ستينيات القرن العشرين، ومنذ حرب أفغانستان، ذلك الجو العام أدى في نظره «إلى شيوع أيديولوجيا حركية تصطبغ بالطابع الإسلامي وتؤثر على المعلمين والطلاب وتحول المدارس من أماكن للتعلم إلى ساحات للوعظ والدعوة وتأصيل فكر الجهاد»[٣]. فأصبحت المدارس حسب رؤيته مكاناً لنقل القيم التي يرى المدرسون نقلها إلى الطلاب.

---

(١) محمد علي المحمود، من العقل المتذكر إلى العقل المتفكر، .http://www.alriyadh.com/2003/06/26/article20839.html

(٢) المحمود، نحن والتعليم... إلى أين؟، مرجع سابق.

(٣) حمزة المزيني، المنهج الخفي، .http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-07-07/first_page/first_page07.htm

ويصل هجوم لخطاب الليبرالي الخليجي للمنظومة التعليمية إلى حد ربطها الإرهاب حيث يزعم الأنصاري أن:

أولى الخطوات في مكافحة الفكر الإرهابي البدء بالمنظومة التعليمية (مناهج وكتب ومدرسين وأنشطة دعوية)، لتنقيتها مما يمكن وجوده من مفاهيم التكفير والتخوين والغلو والعنف واتهام المخالفين بالضلال، ونبذ التمييز ضد المرأة والأقليات، وذلك أضعف الإيمان، ثم تخصيب المنظومة التعليمية بالأفكار التجديدية كثقافة التسامح، وقبول الآخر، والانفتاح على الثقافات الأخرى من غير عقد أو خوف من غزو فكري أو عولمة أو توجس تآمري. يجب أن يتبنى تعليمنا نموذجا سياسيا متقدما تُحترم فيه حقوق الإنسان والمرأة[١].

ومن ثم يراهن الخطاب الليبرالي الخليجي على التعليم كأداة للتغيير لصالح التوجه الذي ينشده بشرط :

أن يعضد البعد الكمي - الذي لازال متواضعاً في هذا التعليم العمومي - بُعد نوعي؛ يؤسس لوعي حديث، وعي يعي سياقه الزمني، ودوره التاريخي الذي سيتحدد مصير الأمة من خلاله. إن مخرجات التعليم كافة، والنوعي منها على نحو أخص، تشكل ضغطاً على بنية التقليد، وتقودها لسلسلة من التنازلات التي لا تستطيع الصمود لها؛ لأنها تأتيها من زوايا عديدة، بل وتأتيها من داخل هذه البنية التقليدية ذاتها،

---

(١) عبد الحميد الأنصاري، انتهى الأمر.. لا حل إلا بالقطيعة المعرفية مع الفكر الإرهابي، مرجع سابق.

خاصة عندما تخضع القناعات القيمية الموروثة لضغط الواقع واحتياجاته[١].

ويركز الخطاب الليبرالي الخليجي أيضًا على دور الأسرة في تأصيل قيم الليبرالية في نفوس أفرادها، بحيث يؤكد على ضرورة «تعليم الأولاد داخل الأسرة أهمية الحوار وقبول الرأي الآخر، مهما يكن مخالفاً له سواء كان دينياً أو اجتماعياً، باعتبار أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعايش السلمي داخل المجتمع»[٢].

* * *

(١) محمد المحمود، المرأة والحداثة، مرجع سابق.

(٢) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

رؤيــة نقديــة

عطفاً على ما سبق يمكن القول بأن الخطاب الليبرالي يعاني من إشكالات رئيسة في بنيته وفي علاقته بالواقع، وهذه الإشكالات تتلخص في ما يلي:

أولاً: الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة:

لاحظنا عند دراسة مسلمات الخطاب الليبرالي أنه ينطلق من مسلمة رئيسة هي: اعتبار الليبرالية والحداثة مسألة حتمية، وبتقريره لتلك المسألة واتخاذها منطلقاً أساسياً لديه، فإن ذلك لا يعني سوى الوثوق المطلق بالرؤية الفكرية المطروحة سواء على مستوى فهم الواقع أو على مستوى الحلول المطروحة.

فالخطاب الليبرالي الخليجي يعتقد أن الفكر الذي يطرحه ويدافع عنه أمر يرتقي إلى مستوى المسلمات والحقائق الناجزة، وهذا يفسر نفي ورفض كل ما يعتقد أنه لا يتوافق مع مرجعيته الفكرية، كالتيارات المنادية بالخصوصية الحضارية، بصفة عامة والتيار السلفي بصفه خاصة، ولذلك يلاحظ على الخطاب الليبرالي الخليجي عند نقده للرؤى المخالفة ما يلي:

١- النزوع نحو تجهيل هذه القوى وإلقاء التهم عليها بدعاوي يزعم أنها حقائق مطلقة كوصفها بالجهل والماضوية والظلامية والدغمائية والانغلاق.

٢- الإيحاء بشكل مباشر بأن مشكلات الأمة تنبع من التفسيرات التي تقدم عن الدين.

٣- استغلال الأخطاء وتضخيمها وتعميم صفه الإرهاب والإقصاء والتعصب على كافة التوجهات الإسلامية.

٤- الاتهام بعدم القدرة على استيعاب المعرفة والمناهج العلمية، بل والادعاء أن فهم الجماعات الإسلامية للواقع والبيئة المحلية والدولية، قائم على رؤى وقيم غيبية. وكل ذلك بهدف إقصائهم ومنعهم من المشاركة في معالجة مشكلات الواقع.

فنرى البغدادي في مقدمة كتابه (تجديد الفكر الديني) مثلاً يؤكد أن هدف الكتاب هو «محاربة الفكر الديني حتى لا يعيش وطني ظلام العصور الوسطى»[1]. فالحرب لفظ يحمل في مدلوله التحدي والمواجهة ورفض الآخر وتدميره، إن لم يستسلم لإرادة الفكر الليبرالي. كما إن فكرة الحرب في مجال الفكر الديني لا تعني الإقناع والحوار والتسامح والبحث عن الصواب ولكنها تدل على إيمان مطلق وسعي لفرض هذا الإيمان على الآخرين وهذا ما ترفضه الليبرالية كمسلمة فكرية ابتداءً.

وتبدو نزعه الإقصاء هذه لدى الخطاب الليبرالي الخليجي حتى في مجال تحديد معايير الديمقراطية التي يدعو إليها حيث يزعم الحمد أن:

---

(١) أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٨.

الثقافة الديمقراطية، والعقل الليبرالي الذي لا يمكن الحديث عن ديمقراطية بدونه، هما الأساس لأي ممارسة ديمقراطية ناجحة، وحجر الأساس في أي بناء ديمقراطي. هذه الثقافة تتكون من قيم عدة، لعل أهمها قيم الحرية (حرية الحركة في إطار القانون)، والمساواة (في المواطنة وأمام القانون)، والفردية (بوصف الفرد أساس كل مجتمع)، والتعددية (بوصفها طبيعة الحياة)، والتسامح (للكل حق الإيمان بما يشاء، ولكن لا حق لأحد بفرض إيمانه على الآخرين[١].

ومعنى ذلك أن الديمقراطية كقاعدة للعمل السياسي تحول إلى معيار تملكه القوى الليبرالية، وبالتالي هي من تحدد وتقرر ديمقراطية القوى الأخرى وتحدد مدى صلاحيتها للعمل السياسي، وبهذا أصبح القبول بمفاهيم وقيم الليبرالية شرطا للعمل السياسي والديمقراطي[٢].

وهنا نلاحظ أن الخطاب الليبرالي الخليجي برغم ادعائه التأسيس على قيمة قبول الآخر، إلا أن نتائج الخطاب وآلياته الكامنة فيه، تقصي الآخر، فالرؤية التي يطرحها هي الصواب ومحل للحقيقة المطلقة، وماعداها نسبي، مما يجعل الخطاب متناقضاً بين الليبرالية في مصدرها التظيري والنتاج الفكري للخطاب الليبرالي الخليجي.

---

(١) تركي الحمد، في الحديث عن الديمقراطية، جريدة الشرق الأوسط، ٤/٢/٢٠٠٧.
.http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=10295&article=404735

(٢) رفيق حبيب، تفكيك الديمقراطية، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧، ط١)، ص٢٢.

ثانيًا : الليبرالية نسق مكتمل ومغلق :

يحاول الخطاب الليبرالي الخليجي تقديم القيم والظواهر الليبرالية بصورة تصبغها بالإطلاق(مثل قيم الحرية والديمقراطية والتجربة التاريخية الغربية وثقافة التنوير والعولمة) . حيث يعتبرها أنساقاً معرفية إنسانية مشتركة تعبر عن الإنسان بقطع النظر عن مكوناته وطبيعته وزمانه ومكانه.

لذلك يحاول الخطاب الليبرالي الخليجي أن يؤسس؛ لأفكاره من خلال نقد الواقع وقيمه بكل الوسائل التي تتناقض مع المبادئ والظواهر الليبرالية الأصلية، كما يؤسس لأفكاره من خلال امتداح وتقدير والثناء على أي نموذج في الشرق أو الغرب متوافق مع تلك القيم التي يدعو لتطبيقها، ومن هنا يرى أن على الواقع الخليجي – في كونه عدم وجود تلك القيم والمبادئ في بنيته الثقافية– لا مجال أمامه سوى التخلص من موروثة التاريخي وتجربته التاريخية والانخراط في النسق المعرفي للحداثة المنوطة لتلك الاعتبارات.

وهذا الطرح جعل من الليبرالية نسقاً معرفياً مغلقاً غير قادر على الانفلات من التجربة التاريخية الغربية من جهة ومن ثقافة العولمة التي يعتبرها حتمية من جهة أخرى، كما جعلته غير قادر على التطوير أو التجديد أو إثارة قضايا جديدة أو تقديم حلول متجددة لإشكالات قائمة في الواقع الخليجي لارتباطه بمصدر تلك القيم، ويؤكد ذلك علي حرب عندما يقول أن الحداثيين (الليبراليين) :

على اختلاف منطلقاتهم، أخفقوا في تطوير العناوين والمفاهيم التي

تداولوها طوال عقود حول التقدم والاستنارة والحرية والعقلانية والحداثة، كما إنهم لم يستطيعوا ابتكار صيغ أو نظريات أو مقولات خارقة تتعدى النطاق العربي؛ لكي تخلق مجالها التداولي على ساحة الفكر العالمي. والعلة في ذلك أنهم تعاملوا مع الأفكار الحديثة بعقلية التبشير والترويج والتقليد، بقدر ما مارسوا طقوس العبادة والتأليه للشعارات والأسماء والنصوص. في حين أن الفكرة الحية والخلاقة تغتني وتتطور من حيث دلالاتها ومفاعيلها في أتون التجربة والمعاناة؛ لكي تسهم في تغيير أصحابها وفي تحويل الواقع في آن[١].

ثالثًا: التمويه:

بداية لا يصرح الخطاب الليبرالي بالعلمانية كمطلب رئيس بوضوح تام، (وإن تجلى ذلك الوضوح في كتابات أحمد البغدادي)، فهو يقبل بالنص الشرعي ولاينفيه، بل يؤكد تركي الحمد «أن النص (القرآن والسنة) يشكل شرعية الفعل بمعنى أن الفعل لا بد أن يكون مبررا بنص إن وجد» [٢].

لذلك فان الإستراتيجية الليبرالية لتحقيق العلمانية في الواقع الخليجي تمر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: القول بنسبية الحقيقة حتى في النصوص القطعية، فالحمد- على سبيل المثال- يرى أن التحريم:

---

(١) علي حرب، عبادة الحداثة، http://www.assuaal.com/essies/essies.15.htm.

(٢) تركي الحمد، السياسية بين الحلال والحرام، مرجع سابق، ص ٦١.

لا يكون إلا بنص جامع ومانع، أي بنص قطعي الثبوت، قطعي الدلالة. وحتى في مثل توافر مثل هذا النص، فإن القراءة وفهم النص، خاضعة للظروف المحيطة بمن يقرأ وكيف يقرأ، وأين ومتى؟ وهذا هو السبب الذي كان يقف وراء تلك التعددية الفقهية والسياسية التي نراها في تاريخ الإسلام ودوله(١).

المرحلة الثانية: رفض التفسيرات التي قدمها التراث الإسلامي في تعامله مع النص، لأن الواقع الذي عاشوا فيه لم يعد صالحاً لا للزمان الراهن ولا للمكان بصورته الراهنة.

المرحلة الثالثة: رفض التراث الفكري كلياً وإحداث قطعية معه.

المرحلة الرابعة: تقديم قراءات جديدة متوافقة وقادرة على دعم وتأكيد الطرح الليبرالي والقيم والمبادئ والأسس التي يقوم عليها.

المرحلة الخامسة: تمرير الحداثة الغربية بإرجاع أصولها إلى النص، أو تأويل النص ليتماشى مع الحداثة، أو التركيز على القيم الكلية للإسلام وعرضها بشكل مجرد كما يقول المحمود «الإسلام في جوهره تنوير»(٢).

استخدم الخطاب الليبرالي الخليجي تلك الاستراتيجية، بدل أن تكون قراءتة للتراث قراءة متجردة بعيدة عن الآيدولوجيا والأهواء، والسبب في ذلك انطلاقه من مسلمة أساسية في الفكر الغربي؛ وهي

---

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في ظل العولمة، مرجع سابق، ١٢٤.

(٢) محمد علي المحمود، الإسلام والتنوير، مرجع سابق.

قانون الصراع بين الأقطاب المتعارضة، فالمتتبع للفكر الغربي يلاحظ على مدى التاريخ أن الصراع كان الدافع والمنشأ الأول له، وذلك عندما دخل في صراع مع الكنيسة، ومنذ ذلك الحين أقام بنيانه وأسسه على قانون الصراع بين أقطاب ثنائية متضادة، وجود أحدهما ينفي الآخر، واستمد الفكر الغربي ذلك من بواكير الفلسفة اليونانية (مذهب الوحدة والكينونة المطلقة لبنارميدرس) و(المثالية والطبيعية)، واستمر ذلك النهج الفكري في عصور الكنيسة وما بعدها؛ كالصراع بين الروح والجسد، والسماوي والأرضي، انتهاء بمذهب ثنائية الحقيقة (حقيقة دينية إيمانية ـ وحقيقة علمية وضعية طريقها المعرفة العقلية)، أما في القرن العشرين فقد كان هناك صراعٌ بين الشيوعية الشمولية والرأسمالية الديمقراطية، وبعد انتهاء الشيوعية ظهر محور الخير والشر[١]، وعلى ضوء تلك القاعدة أصبح من المسلمات في الفكر الغربي «أن الدين والعلم ضدان لا يجتمعان، وعدوان لا يتصالحان، وكل واحد منهما يسعى إلى تدمير الآخر»[٢].

وبناء على ما سبق يرى عدد من المفكرين عدم إمكانية التوفيق بين الليبرالية وبين الإسلام، لاختلاف قواعد التأسيس والمسلمات الأساسية

---

(١) د. عرفان عبد الحميد فتاح، إسلامية المعرفة ومنهجية التنافس الحضاري مع الغرب.
www.ciiit.org@article_real.asp=326.

(٢) – محمد أمزيان، مرجع سابق، ص ٣٢.

والمبادئ والمقاصد والغايات[١]. فعلى سبيل المثال أن المناداة بحقوق المرأة أو الطفل بالمعنى الليبرالي، والذي يعتمد حقوق كل منهما على حريتهما وتخلصهما من أية قيود، حتى قيود المجتمع والأسرة، سيكون على حساب حقوق الأسرة والمنظومة الجماعية في الواقع الخليجي، أي أن تحقيق تلك الحقوق سيؤدي إلى طمس حقوق الأسرة، مما يعني صعوبة بل استحالة التآلف أو التوفيق بينهم[٢].

وهذا ينسجم مع تأكيد رفيق حبيب أيضاً على استحالة التوفيق بين الليبرالية والإسلام لاختلاف مصدرهما بين عقل بشري لليبرالية، ووحي سماوي من رب العالمين، ومن ثم اختلاف القيم المؤسسة لكل منهما، فأي برنامج حضاري يصاغ بداية على ضوء قيم عليا وأفكار معينة ثم نبني عليها التفاصيل والحلول تجاه القضايا الأخرى، والاختلاف في مصدر تلك القيم نتج عنه ما يلي:

١- حالة من الصراع حول المرجعية تنفي التعددية، فالتعددية تنبع من الإطار المرجعي الواحد حيث يتم الاتفاق حول الأصول والاختلاف حول الفروع، فتعدد المرجعيات يؤدي إلى استحالة التوفيق بين فكرين متناقضين في الأصول .

---

(١) انظر: - نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية، مرجع سابق.
- عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، (دمشق:دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٢).
- محمد أمزيان، مرجع سابق.

(٢) رفيق حبيب، التغيير الصراع والضرورة، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩، ط١) ص٢٨.

٢- أن الاختلاف حول القيم المؤسسة للفكر يثير الجدل ويضيع الوقت في النقاش والجدل حول القيم والمبادئ والأفكار المجردة ويحول دون إيجاد برامج عمل محسومة المرجعية، ليتسنى تأسيسها ووضع تفاصيلها[(١)].

يمكن القول أن الخطاب الليبرالي في محاولته للتأثير على عاطفة وعقول الجماهير باعتبارها متدينة، ولا يمكنها استيعاب أي خطاب خارج سياقاته الثقافية، نجد أنه يعمل على تمرير مشروعه من داخل تلك السياقات من خلال ربطه بصورة أو بأخرى بالمبررات الدينية أو بتوفير غطاء شرعي لمشروعة عن طريق تأويل النصوص، لكي يتم هضمه في الواقع الخليجي ، وبذلك حول الدين من معيار للتقييم إلى مجرد بوابة عبور لأطروحاته .

رابعًا : سيطرة البعد المادي :

يتمحور الخطاب الليبرالي الخليجي حول فكرة النهضة والتقدم في مشروعه الحضاري، إلا أن ذلك التقدم ينحصر في الأبعاد المادية بشكل أساسي باعتباره غاية نهائية للإنسان في هذه الأرض، وهذا نتاج طبيعي للعلمانية كأحد مسلمات الخطاب الليبرالي الخليجي.

وعندما يحصر الخطاب الليبرالي غاياته وأهدافه بالبعد المادي، فإن ذلك يجعله يعيد تفسير القيم الإسلامية وفق هذا المنظور، الذي على ضوئه جعل تعمير الأرض (المادي) الوظيفة الجوهرية للإنسان، وكل

---

(١) رفيق حبيب، التغيير الصراع والضرورة، مرجع سابق، ص٥٨-٦٢.

قيمة تتجه بالإنسان نحو تحقيق ذلك التعمير المادي للأرض هي قيمة ضرورية، وبناء على ذلك فإن القيم التي تبناها الأوربيون لتحقيق نهضتهم الحضارية هي تجربة حاضرة ومحسوسة، وما على الواقع الخليجي إلا الاتجاه نحوها والتماهي معها والانخراط في حداثتها؛ لتحقيق الرفاهية المادية المنشودة.

كما تأثر الخطاب الليبرالي بالمادية عندما حكم على الواقع الخليجي برمته أنه متخلف، مما يعني ضمناً إزالة ذلك التخلف كلياً وزرع قيم جديدة (قيم الليبرالية)؛ لتحقيق عملية التقدم، وهذا يصور الواقع تصوراً مادياً يمكن نزع ملامحه واستبدالها بغيرها متناسين أن القيم تنشأ وتتطور من داخل المجتمع، وهي ليست مادية يمكن نزعها بسهولة(١).

كما يحكم الخطاب الليبرالي عند مراجعته للتراث على الحضارة الإسلامية بصورة مادية بحتة حين ينكر فضلها على البشرية أيضا فيقول المحمود:

كان يمكن أن يكون شعار (الإسلام هو الحل) منطقياً، لو كانت أوروبا أنجزت حداثتها بعد أن دخلت في الإسلام، ويكون -أيضاً- منطقياً لو كان أسلافنا الملتزمون بالإسلام قد أحرزوا تقدماً نوعياً في الحضارة الإنسانية. إنهم -أسلافنا- لم يطوروا الآلة التي كان عليها

---

(١) رفيق حبيب، تفكيك الديمقراطية، مرجع سابق، ص١٠.

معاشهم، لا الفأس! ولا المنشار[١].

وعلى ضوء ما سبق فإن الخطاب الليبرالي الخليجي حصر غاياته وأهدافه في الحياة الدنيا والتقدم المادي، وتجاهل الحاجات الروحية للإنسان والبعد الأخروي كغاية نهائية مترسخة في الواقع الخليجي.

ومن هنا كانت غايات الخطاب الليبرالي الخليجي محصورة في الحياة الدنيا في جانبها المادي، فعلى المستوى السياسي تتمثل في تحقيق الحرية بمفهومها الشامل، وتضاؤل دور الدولة، والمشاركة السياسية في صنع القرار، وفي الجانب الاقتصادي: تحقيق أعلى درجات الاستهلاك، سواء في صورة سلع أو خدمات، والإشباع المادي بصورة المختلفة[٢]. وحتى الأخلاق فإنها «تفسر تفسيرًا ماديًا ووفقا لقانون طبيعي. فمنطق الحاجة الطبيعية المباشرة هو الذي يتحكم في الأخلاق الإنسانية،... لذا تنادي المذاهب الأخلاقية المادية بأن الشيء الوحيد الذي يجدر بالإنسان أن يسعى إليه هو الخيرات المادية التي تجود بها الحياة»[٣].

برغم أن النصوص القرآنية تؤكد بشكل واضح أن الدنيا مجرد وسيلة

(١) محمد علي المحمود، الخديعة الكبرى، مرجع سابق.

انظر أيضا وصف أحمد البغدادي للحضارة الإسلامية في:

- أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني: دعوة لاستخدام العقل، مرجع سابق، ص ٩-٢٥.

(٢) انظر:

د. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية، ص ٢٦٣-٢٦٧،٢٦٤..

(٣) د.عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣)، ص١٨.

في حياة الإنسان، وأن الغاية النهائية هي الآخرة، قال تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، كما أورد القرآن شواهد كثيرة عن أمم حققت تقدمًا ماديًا، ولكنها لم تنج من عقوبة الله سبحانه وتعالى، فأين حضارة الفراعنة وقوم صالح، الذين لازالت شواهد حضارتهم المادية قائمة، وما هو مصير شعوبها عندما كذبوا وعصوا الأنبياء الذين أرسلهم الله ليخرجهم من الظلمات إلى النور؟ فهلا نفعهم تقدمهم المادي؟.

إن المنتج الفكري للتراث والنص الديني المقدم يشكل الغيب جوهر أساس في تركيبته ، ويمثل اليوم الآخر غاية للإنسان لتحقيق السعادة المطلقة والنهائية ، وهذا يجعل من الدنيا دار امتحان ومرور إلى الغاية، وهذا يجعل من الدنيا وسيلة لا يمكن عبورها إلى الغاية النهائية إلا بالالتزام بالعقائد الدينية، وما يرتبط بها من منظومة كاملة تشكل الإسلام، فالبناء المادي ليس مطلوبًا لذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق معنى العبودية، وفي حالة تناقضه مع معنى العبودية فإنه مرفوض.

فالمجتمع الإنساني السليم يقوم على قواعد مذكورة في آية واحدة في سورة المزمل، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ

خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المزمل: ٢٠]، حيث يُستدل من هذه الآية الكريمة، على أن المجتمع الإنساني السليم يجب أن يؤسس على ثلاث دعائم هي(١):

١- الدعامة الروحية، المتمثلة في قراءة القرآن والعمل بتعاليمه، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، وعمل الخير.

٢- الدعامة الاقتصادية، المتمثلة في: ﴿ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾. هؤلاء هم العمال والفلاحون وأرباب التجارة والصناعة وغيرها من النشاطات الإنسانية.

٣- الدعامة العسكرية، المتمثلة في: ﴿ وَءَاخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾. فهؤلاء: الجيش والجنود والقادة والمجاهدون في سبيل الله.

خامسًا: تهميش الحقائق الواقعية والتعميم:

ينحاز الخطاب الليبرالي الخليجي كليا لقيم الليبرالية، بحيث يتعامل معها ويبشر بها كنسق مكتمل ومغلق، فالنظرية الليبرالية جاهزة وناجزة ومطبقة في الغرب وقد حققت تقدماً هناك، ومن ثم فإن قيمها هي الكفيلة بتحقيق التقدم والنهوض في الواقع الخليجي، ثم يقوم الخطاب نفسه بنقض ونفي الواقع الخليجي لصالح ذلك الطرح النظري.

فالخطاب الليبرالي عندما يفهم الواقع الخليجي يقدم صورة جزئية

(١) الدكتور اسعد نمر بصول، ضمن التعليقات على مقال د.علي الطراح ، الإسلام وتحديات العولمة، .http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9223&article=220199

عن الواقع بالتركيز على أبعاد معينة تخدم مشروعه، دون تقديم نظرة تحليلية كلية للواقع المعقد والمتداخل، فهو يختزل عامل التخلف في الجانب الثقافي، ويريد تغيير ذلك الجانب وإحلال قيم جديدة فيه، واستحداث آليات عقلية جديدة له تستطيع استيعاب تلك القيم، دون أن يتطرق لعوامل أخرى قد تكون مسببة لحالة التخلف.

وفي المقابل يعتبر الغرب بأكمله متقدماً ومدنياً، دون تفكيك لما عند الغرب من حضارة وتجربة تاريخية، ودون التطرق بالنقد والتحليل للجوانب السلبية الموجودة فيه مثل مثالب النسبية الأخلاقية وسلبيات العولمة أو حتى نتائج الليبرالية على دول العالم الثالث التي طبقتها لتقويم تجربة تلك الدول.

وكل ذلك جعل من الخطاب الليبرالي الخليجي خطاباً ذو عقلية أيديولوجية ونظرة تعميمية وتجزيئيه في الوقت ذاته، فهو يعتبر الواقع كله متخلفاً دون فهم وتحليل، ثم يختار من الواقع التاريخي للغرب والحجج العقلية والأمثلة العينية التي تخدم مقولته أيضاً دون نقد أو تحليل، بصورة انتقائية في كلتا الحالتين، وهو في كل ذلك يتجاوز المنطق والعقل والأسلوب العلمي.

وفي السياق نفسه يتغافل الخطاب الليبرالي الخليجي حقائق وقوانين واقعية، يعرضها القرآن ويربط فيها بين ظاهرتين كل منهما يساهم في تبديل حال المجتمع من حال إلى حال، وذلك على النحو التالي[1]:

---

(١) د. علي محمد الصلابي ، تبصير المؤمنين في فقه النصر والتمكين، (الإسكندرية: دار الإيمان =

- التلازم بين الطاعة والنصر، والعصيان والهزيمة: فالعاقبة للمتقين، والخذلان والانتكاس لمن عصى أمر الله، قال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ (٥٥) ﴾ [النور: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٥٦)﴾ [النور: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ (٤٧)﴾ [الروم: ٤٧].

- التلازم بين الهلاك والظلم: إذ قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ (١١٧) ﴾ [هود: ١١٧]، وقال تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ (٥٨) وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ (٥٩)﴾ [القصص: ٥٨-٥٩].

وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا

=

للطبع والنشر والتوزيع، د.ت)، ص ٣٨٨ ومابعدها.

وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الروم: ٩].

– التلازم بين شيوع المنكر وهلاك الأمم :فقد اهتم القرآن بظاهرة الترف بشكل متكرر وذلك إشارة إلى اقترانها بالفسق والفجور كما في الآيات التالية، إذ قال تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنۢ بَعْدِ نُوحٍ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿١٧﴾ ﴾ [الإسراء: ١٦، ١٧]. وقال تعالى: ﴿ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٢٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الزخرف: ٢٤-٢٦].

سادسًا : تحييد الزمان وتجاهل دلالة المكان :

يتخذ الخطاب الليبرالي الخليجي الغرب نموذجاً يرى أنه واجب الاحتذاء به؛ لتحقيق التقدم للمجتمعات الخليجية، وهذا ما جعله يستبطن الزمن الغربي الذي أنتج الفكر الليبرالي، فهو بداية يعيد تجربة أوروبا في صراعها مع الكنيسة فجعل من قضية الثقافة السائدة ومنها الدين قضية أولية وأساسية في عملية النهوض، حيث لا يمكن تفسيره إلا بالارتهان بلا وعي للتجربة الغربية في مرحلة التنوير، وهذا ما يجعله يعيد استنساخ التجربة خصوصاً فيما يتعلق بتفكيك البنية الثقافية السائدة وتدميرها وإحداث قطيعة معها، والتركيز على السلطة الدينية واعتبار باقي أنواع الاستبداد في البيئة العربية نتاجاً للفكر الديني، وسكوته عن جميع

السلطات الأخرى التي قد تساهم بصورة أو بأخرى في عملية التخلف.

ومن جانب آخر يعيش الخطاب الليبرالي الخليجي مشكلات وقضايا المرحلة الليبرالية العربية بعد الحملة الفرنسية على مصر قبل مئتي عام، لذلك يمكن اعتباره خطاباً تقليدياً ولا جديد فيه فهو تكرار واجترار ممل للقضايا التي سيطرت على الليبرالي العربي منذ رفاعة الطهطاوي ومرورا بفرح أنطوان وحتى طه حسين.

ومن ثم يبدو من طبيعة الخطاب الليبرالي في الخليج أنه يؤسس لنفسه على مسلمات غير قادرة على استيعاب الواقع الخليجي كما هو كائن، لأنه يحاول إسقاط التجربة التاريخية الغربية والمناهج والمفاهيم والمعايير التي أنتجها العقل الغربي، على الواقع الخليجي من خلال تكرار شعارات النهضة والتحديث التي طرحت في الغرب أثناء(عصر التنوير) .

كما أن الخطاب الليبرالي الخليجي بانطلاقة من اعتبار الغرب نموذجاً ومعياراً للمجتمعات المتخلفة واعتباره خلاصة التطور البشري وغايته لم يأخذ بالاعتبار الظروف التاريخية والمجتمعية والاقتصادية الداخلية والخارجية، التي مر بها الغرب أثناء عملية التطور، وحتى وقتنا الحاضر والمتسمة بالاطراد والنمو، وكل ذلك يعني:

١- أنه ينبغي تكرار نفس تلك الظروف التي مر بها الغرب، مع أن ذلك النموذج غير قابل للتكرار.

٢- أنه للحاق بركب الحضارة الغربية، فإن على المجتمعات الخليجية تحقيق قفزات هائلة لتضييق الفجوة بينها وبين العالم الغربي، أو أن يتوقف تطور تلك المجتمعات حتى يمكن اللحاق بها، وكلاهما أمر

خارج عن حدود المنطق[١].

وكل هذا أدى بالخطاب الليبرالي الخليجي إلى نفي التاريخ الخليجي، بالدعوة للقطيعة معه، كما نفى الحاضر باعتباره نتاجاً للماضي، ليؤسس مشروعه على الزمن الغربي وتجربته التاريخية الماضية. فالخطاب مازال في لحظة التنوير وتأسيس الحداثة في التاريخ الغربي، مع أنه تم تجاوزها في مصدرها، فالقيم السائدة في الغرب الآن هي ما بعد الحداثة.

وكل ذلك جعله يتعامل بجمود كامل مع الزمن ويتجاوز الظرف التاريخي المنتج لتلك القضايا، وطبيعة دلالاته ومكانته الغربية، مما جعله خطاباً لحظياً لا يعنى بالماضي ولا يهتم باستشراف المستقبل.

سابعًا: الرؤية الشمولية وتجزيء القضايا:

على الرغم من إصرار الخطاب الليبرالي الخليجي على وصف الواقع الخليجي كله بأنه متخلف، فمن البديهي والمنطقي أن تكون لدى الخطاب نفسه رؤية شاملة لانتشال ذلك الواقع من حالة تخلفه.

إلا أننا نجد أن الخطاب الليبرالي الخليجي يركز على جانب واحد وهو الجانب الثقافي من بين جوانب التخلف، بحيث يصبح محوراً يرتكز عليه خطابه، ويصبح الواقع بكل تعقيداته وتنوعاته يدور حول تلك القضية، ثم يصور النهوض على أنه مرتبط بتلك القضية، مع أنه قد لا

---

(١) انظر: نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٧٢-٢٧٤.

يكون له أولوية أو أهمية في ذلك الواقع .

ولهذا أصبح الخطاب الليبرالي الخليجي أسيراً لمسلماته على المستوى الفكري وغير قادر على استيعاب واقعه من خلالها، لذلك نجده يحصر نفسه في مشكلات وقضايا محددة كالتعليم والمرأة والفكر الإسلامي والإصلاح السياسي.

يتناول الخطاب الليبرالي الخليجي تلك القضايا بصورة تجزيئية، فعندما يتناول التعليم فإنه يركز على جانب المناهج الشرعية، بحيث تصبح هي المعضلة الرئيسة، وكأن المناهج الأخرى لا تعاني من مشكلات، كما إنه عندما يتناول قضية المرأة نجد أنه يركز على جانب العمل وما يتفرع عنه من مفاهيم مثل الاختلاط أو في جانب قيادة المرأة للسيارة والحجاب، متغافلاً عن المشكلات الأخرى التي قد تعاني منها المرأة كما هي في واقع الحال.

* * *

الخاتمــــة

اتضح لنا مما سبق استعراضه في الفصول السابقة لهذا البحث أن الليبرالية مفهوم عائم وغامض، وتتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين وبحسب الزاوية التي ينظر منها كل باحث ومهتم بها، إلا أنه بالإمكان فهم الليبرالية كرؤية فلسفية من خلال تتبع تطورها التاريخي ودراستها أبستومولوجيًا من خلال فهم المبادئ والقيم والأسس التي تُشكل البناء الفلسفي لليبرالية، وبتتبع ظروف نشأتها التي كانت نتاجاً للتاريخ الغربي وظروفه السائدة في بدايات ما يسمى عصر النهضة، ويمكن القول إن الليبرالية تطورت في بعض الأحيان وغيرت أطروحاتها حسب احتياجات المجتمع الغربي.

واتضح أن الخطاب الليبرالي العربي يؤكد على أن روح المنهج الليبرالي الحضاري والمبادئ التي يقوم عليها ستقود بشكل تلقائي وحتمي إلى تطور المجتمع وتقدمه، بمعنى أن النهضة والتحديث والإصلاح وفقا للنموذج الغربي تفضي حتماً إلى التقدم، ولذلك فقد بنى رؤيته النهضوية على افتراضات أولية مطلقة، ترتكز على أن الواقع العربي المتشكل ذاتياً من خلال التراث بواقع متخلف ومتأخر عن مسارات العصر الحديث، ولذلك فإن أخذ أسباب التقدم وتطوير الواقع يجب أن يرتكز على النموذج الغربي ويستمد مقوماته الأساسية منه، لأن النموذج الغربي يتضمن جميع عناصر التقدم.

وعلى الرغم من أن ملامح التيار الليبرالي في دول الخليج العربية

من ناحية تاريخية موجودة منذ النصف الثاني من القرن العشرين من خلال بعض الجمعيات والتيارات السياسية، إلا أن التيار الليبرالي ظهر في دول الخليج العربية بوضوح خلال حقبة ما بعد حرب تحرير الكويت، كما مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة ارتكاز جديدة جعلت الخطاب الليبرالي في دول الخليج العربية يظهر بقوة ويصبح صوته مسموعاً، كما أستطاع التيار الليبرالي في دول الخليج توظيف الصحافة ووسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت في عملية الاستقطاب الفكري ونشر المبادئ والأفكار والدفاع عن قضاياه.

وقد اتضح من خلال تحليل مضمون الخطاب أن هناك مجموعة من المسلمات تحكم الخطاب الليبرالي الخليجي أبرزها:

١- أن الثقافة سبب جوهري للتخلف، فالنهضة لدى الخطاب الليبرالي الخليجي لا تتحدد بالظروف الموضوعية السياسية أو الاقتصادية أو القانونية فقط، فكل العوامل النابعة من خارج الذات لا قيمة لها إن لم تتوفر إرادة النهوض والموقف الذهني الفردي أو الجماعي من قضية التغيير، فالثقافة السائدة ومفاهيمها المسيطرة على العقول، تقف دون الاستفادة من العوامل الموضوعية المتاحة، وعلى الرغم من تخلف الثقافة إلا أن الخطاب محكوم بمسلمة وهي أن اللحظة الليبرالية حتمية، وإن لم تكن بسبب عوامل وتغيرات داخلية فإن الزحف الحتمي للعولمة قادر على فرضها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

٢- وأما المسلمة الأخرى وإن كان يحاول أن يخفيها الخطاب الليبرالي

الخليجي فهي العلمانية، وهي في بنية الخطاب تشكل المقدمة الأولى للتقدم الذي لن يتم إلا بعزل السياسة عن الدين، فالعلمانية لدى الخطاب الليبرالي الخليجي هي أساس البناء الليبرالي. ويرتبط بالعلمانية مسلمة النسبية في بنية الخطاب الليبرالي الخليجي، حيث تمثل المدخل الوحيد الذي يمكن أن يجعلها قادرة على منح المفاهيم والقيم والفكر الليبرالي الشرعية في البيئة العربية الإسلامية وتجعله قادراً على إعادة تفسير الإسلام بما يتوافق مع رؤيته الليبرالية.

٣- وأما المسلمة التي جعلت من الخطاب الليبرالي الخليجي منغلقاً غير قادر على الإبداع والتجديد فهي: اعتبار الغرب نموذجاً، حيث يُسوق القيم الليبرالية من واقع التجربة الغربية الأوروبية، بالتركيز على التاريخ بصورته المؤكدة للقيمة التي يُريد تأكيدها، فنجده يعمل جاهداً على شرح دور القيمة التاريخية وفاعليتها المستمرة في إحداث النهوض والتقدم في بلاد الغرب وغيرها من البلدان، التي تبنت النموذج الليبرالي. ويؤكد أن أسباب تخلف العرب يعود إلى غياب منظومة الفكر الغربية بصورتها الليبرالية عن الفكر التقليدي السائد في الخليج.

وفيما يتعلق بأهم القضايا المسيطرة على الخطاب الليبرالي الخليجي هي قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي، والثقافة والدين والتراث، وقضية المرأة والمسألة التعليمية، نجد أن الخطاب الليبرالي الخليجي يفهم تلك القضايا من خلال المسلمات والقيم والمبادئ التي تحكم

خطابه ورؤيته الفلسفية المؤسسة على الليبرالية من مصدرها الغربي.

وقد توصلتُ إلى عدد من النتائج كالآتي :

أولاً: أن الخطاب الليبرالي الخليجي يجعل من الليبرالية خطاباً إنسانياً عالمياً يملك في ذاته القدرة على المواءمة مع أي مجتمع، وليس أمام الإنسان في أي مكان إلا أن يرضخ لهذا النموذج باعتباره متعالٍ عن المكان والزمان وصالح لكل الأمم .

ثانياً: أن الخطاب الليبرالي الخليجي يقوم بوظيفة دعائية تبشيرية للمشروع الليبرالي الغربي، فالمقولات والمسلمات والقضايا في الخطاب تشكل تبريراً فكرياً وعقائدياً لمقولات وسياسات القوى الغربية التي تسعى لجعل المنظور السياسي، والثقافي، والاقتصادي والاجتماعي للغرب، سقفا للعالم عليه أن يسعى ليصل إليه.

ثالثاً: أن الخطاب الليبرالي الخليجي يستبطن في مضمونه النظرة الخطية التصاعدية لمدرسة التحديث، التي ترى المجتمعات محكومة بعملية تطورية واحدة تتجه نحو النموذج الغربي.

رابعاً: أن الخطاب الليبرالي الخليجي متناقض مع نفسه في أمور عديدة، فهو على سبيل المثال يعلي من قيمة العقل ويركز على دوره في عملية النهوض والتقدم، ومع ذلك فإنه يحصر مهام العقل في استيعاب الحضارة الغربية ومنظومتها القيمية فقط ! لا السعي في تطوير أو خلق قيم وسبل جديدة للنهوض.

خامساً: أن الخطاب الليبرالي الخليجي يقوم على نقد الواقع وتغيير خصائصه ومقوماته وأسسه، لهدف استيعاب النموذج الغربي فقط، دون

نظرة علمية تقوم على أسس معرفية واضحة بينة لفهم الواقع وقضاياه واحتياجاته وإمكانياته، حيث يسقط الخطاب الليبرالي الخليجي قضايا الغرب التاريخية والحالية على المجتمعات الخليجية دون أن يكون لتلك القضايا حضور في الواقع الخليجي ؛ (مثل قضية الصراع بين الدين والعلم في أوروبا)، أو إعطاء أولوية لقضايا على حساب قضايا أخرى تعد اكبر وأهم للمجتمع الخليجي، (مثل قضية حقوق المرأة في العمل مثلاً على حساب قضية حقوق المجتمع كله) .

سادساً: إغفال الخطاب الليبرالي الخليجي للواقع الاجتماعي والأخلاقي المنحط للمجتمعات الغربية، فتشابة المدخلات يعني تشابه المخرجات، فبالتالي فإن تطبيق الليبرالية في المجتمعات الخليجية سيؤدي إلى نفس الانحطاط الاجتماعي والأخلاقي للغرب.

سابعاً: يقوم الخطاب الليبرالي الخليجي بنقد التراث والتيارات الدينية ويحكمها بمعاييره، لتتحول الليبرالية إلى أداة مقدسة يتم بها الحكم على التراث، فيتم تحول الفكر الليبرالي وطريقة طرحه وفهمه للقضايا إلى رؤية مقدسة تحاكم التراث وتنفيه، وتحكم عليه بالتخلف، وتُحمله كل مشاكلنا، وتبرئ ما عداه، فالغرب وسياساته عبر تاريخه الحديث وسعيه للهيمنة واستغلال الشعوب عملية يتم السكوت عنها، بل إن البعض لا يحاول أن يفهم طبيعة الغرب في سعيه لاستغلال الشعوب ويتم تبرير تدخله كسلوك حضاري، وأن مقاومته تخلف! وهذه الرؤية لا تستقيم مع أي منطق.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن انطلاق الخطاب الليبرالي

الخليجي من خلال مفاهيم ومقاييس المنظور الليبرالي الغربي وتجربته، الذي أنتجته بيئة مغايرة من حيث الزمان والمكان والمرجعية، جعلت من طرحه طرحاً يحمل رؤية مسبقة معزولة عن طبيعة الواقع وحاجاته، متجاهلاً الخصائص والظروف والإمكانات للواقع الخليجي العربي، ومن ثم فإنه لا يعبر عن واقع دول الخليج العربية، بل يعيش في واقع النموذج الأعلى له وهو النموذج الغربي، كما إن فهمه للواقع الخليجي مرتبط بذلك النموذج؛ ولذلك فهو خطاب معزول عن واقعه ولا يعبر عن قضاياه، بل إنه يصادم ذلك الواقع بدلاً من تنميته.

أخيرًا ؛ فإن الرؤية الليبرالية كما يطرحها الخطاب الليبرالي في دول الخليج العربية تؤكد على نفي التراث واحتقاره، والدعوة إلى تبني القيم الليبرالية الوافدة، والإعجاب بها، والترويج لها، وهذا ما يُسهم بشكل كبير في إعاقة التجدد الداخلي والاستقلال الثقافي، وتشويه النسق الحضاري ومنظومة القيم السائدة في الواقع الخليجي العربي، مع تجاهلها لحقيقة إمكانية النهوض دون الوقوع في براثن التغريب والانسلاخ من القيم، وهو ما أثبتته تجارب النهضة في مجتمعات عريقة ؛ كاليابان والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا .

والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

* * *

المراجـــع

أولاً: الكتب

- إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة**. ط٣. (هيرندن): فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤ .
- أمزيان، محمد. **منهجية البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية** . ط١ (هيرندن):فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩١.
- الأنصاري، محمد جابر . **تحولات الفكر والسياسية في الشرق العربي (١٩٣٠ ـ ١٩٧٠)**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠.
  - **الفكر العربي وصراع الأضداد**. ط٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.
- بدر الدين، إكرام. **الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية**. بيروت: دار الجوهرة للطباعة، ١٩٨٦ .
- بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- البغدادي، أحمد. **تجديد الفكر الديني: دعوة لاستخدام العقل**. ط١. دمشق: دار المدى، ١٩٩٩.
- الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. ط٦. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

- الجوهري، محمد. **النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣.
- حبيب، رفيق. **تفكيك الديمقراطية**. ط١. القاهرة:دار الشروق، ١٩٩٧،

  ـ **التغيير الصراع والضرورة**. ط١، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.
- حجلاوي، نور الدين بن حبيب. **تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي: ١٩٥٢-١٩٧١**.ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
- الحلو، كرم . **الفكر الليبرالي عند فرنسيس المرّاش: بنيته وأصوله وموقعه في الفكر العربي الحديث**. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
- الحمد، تركي . **الثقافة العربية في عصر العولمة**. ط٢. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١ .

  - **دراسات أيديولوجية في الحالة العربية** .ط١. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٩٢.

  - **السياسة بين الحلال والحرام: أنتم أعلم بأمور دنياكم**. ط١. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٠.

  - **من هنا يبدأ التغيير**. ط١، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤.
- الحوالي، سفر. **العلمانية نشأتها وتطورها وأثارها في الأجيال الإسلامية المعاصرة** . ط١ . مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢.
- حوراني، ألبرت، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**. ترجمة: كريم عزقول. ط٣. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧.

- الرميحي، محمد. **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** . الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٤.
  - **قضايا التغير السياسي في البحرين: ١٩٢٠-١٩٧٠**. الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.
- زكي، أندريه. الحداثة والعلمانية. ضمن كتاب **الحداثة وانتقاداتها: نقد الحداثة من منظور عربي – إسلامي**. ط١. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٦.
- زكي، رمزي. **وداعا للطبقة الوسطى: تأملات في الثورة الصناعية الثالثة**. ط١. بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٩٧.
- الزيدي، مفيد. **التيارات الفكرية في الخليج العربي:١٩٣٨ – ١٩٧١**.ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
  - **بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين**. ط١. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨.
- سباين، جورج . ترجمة د. أحمد سويلم العمري. **تطور الفكر السياسي: الكتاب الثالث**. القاهرة: دار المعرف، ١٩٧١.
- سباين، جورج، **تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع**. ترجمة على إبراهيم السيد. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.
- السعد، نورة . **التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي: دراسة في بناء النظرية الاجتماعية**. ط١. جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

- شرابي، هشام. **المثقفون العرب والغرب: عهد النهضة ١٩١٤ ـ ١٩٧٥**. بيروت :دار النهضة، ١٩٧١.
- شرف الدين، فهيمة. **الثقافة والايدولوجيا في الوطن العربي (١٩٦٠ ـ ١٩٩٠)**. بيروت: دار الآداب، ١٩٩٣.
- ضاهر، مسعود. **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**. ط١. الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٩،.
- عارف، نصر. **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية على ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**. ط٢. (هيرندون):فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤ .
- عارف، نصر محمد ود.كمال عبد اللطيف. **إشكاليات الخطاب العربي المعاصر**. ط١. دمشق: دار الفكر، مارس ٢٠٠١.
- عبد اللطيف، كمال. **العرب والحداثة السياسية**. ط٢. القاهرة: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٩٧.

  – **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة**. بيروت: دار الطليعة. ١٩٩٤.
- عبد الله، محمد. **دولة الإمارات المتحدة وجيرانها**. الكويت: دار القلم، ١٩٨١.
- العبيدي، إبراهيم . **التيارات السياسية في الخليج العربي** . مجلة المجمع العلمي .ج٢. المجلد ٤٥. ١٩٩٨.
- العربي، محمد ممدوح . **الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي والليبرالي والماركسي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

- العروي، عبد الله . **مفهوم الحرية** . ط٣. لبنان :المركز الثقافي العربي .١٩٨٨ .
- العقاد، صلاح. **معالم التغير في دول الخليج العربي**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٢م.
- الفرحان، أسحاق(تحرير). **انعكاسات العولمة السياسية الثقافية على الوطن العربي**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،٢٠٠١
- فوكوياما، فرانسيس. (ترجمة حسين الشيخ). **نهاية التاريخ**. ط١، بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٣.
- قانصوة، ياسر. **الليبرالية إشكالية مفهوم**. القاهرة: دار الإفتاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- كوثراني، وجيه. **السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
- لالاند، اندريه. ترجمة خليل احمد خليل. **موسوعة لالاند الفلسفية**.بيروت:عويدات للطباعة والنشر .الجزء الثاني. ٢٠٠١.
- ليفين، ز. ترجمة: بشير السباعي. **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان ـ سوريا ـ مصر**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨.
- المسيري، عبد الوهاب. **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**. ط٢. القاهرة:دار الشروق، ٢٠٠٢.

  – **الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان** . ط٢. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢.
- مصطفي، أحمد. **حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث**. الكويت: مكتبة الفلاح،١٩٧٧.

- **الموسوعة العربية العالمية**. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع .الجزء٢١. ١٩٩٦.
- **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤.
- **الموسوعة الفلسفية العربية**. المجلد الثاني. القسم الثاني. معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨.
- النابلسي، شاكر . «من هم الليبراليون الجدد.وما هو خطابهم؟». في: **الليبراليون الجدد: جدل فكري**. ط١. ألمانيا: منشورات الجمل. ٢٠٠٥.
- هلال، علي الدين. **مفاهيم الديمقراطية في الفكر الإسلامي الحديث** . في سعد الدين إبراهيم وآخرون. **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٧.

ثانياً: الدوريات والصحف :

- الجاسم، نجاة. «العلاقات الكويتية البريطانية: دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها، ١٩٤٦- ١٩٥٤». المجلة العربية للعلوم الإنسانية: السنة ١٠، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٠.
- حاتم، صفوت. «الليبرالية العربية». الوحدة(الرباط): السنة ١، العدد٣، كانون الأول ١٩٨٤.
- شحاتة، دينا. «الليبرالية: نظرة نقدية». مجلة السياسة الدولية (القاهرة): العدد١٣٢، ابريل ١٩٩٨.
- عبد الله، ثناء. «الديمقراطية بين المفهوم والممارسة». مجلة الديمقراطية: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، شتاء ٢٠٠٢.

ثالثاً :الشبكة العنكبوتية:

- الأنصاري، عبد الحميد . أفضل تكريم للأم العربية في يومها،
http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?article=226704&issue=9259&section=3

- انتهى الأمر.. لا حل إلا بالقطيعة المعرفية مع الفكر الإرهابي.
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9280&article=230431

- مقابلة مع قناة العربية
http://www.alarabiya.net/programs/2004/07/27/5314.html

- مطالبنا من أمريكا؟، جريدة الشرق الأوسط،
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=216057&issue=9199

- البغدادي، أحمد. العلمانية والحياة،
http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=173

- إنكار،
http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=387

- في الحرية الفكرية،
http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=60

- بوعزة، الطيب. الليبرالية من دلالة المعجم إلى شرط الواقع
www.alitijahalakhr.com/archive/272/the-file.html

- في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية،
www.Aljazeera.net/NR/exers/EBF9A651-817B-404D-B527-
. E81F120Dee93/htm
ation:7&nrissue:1&nrsection:20&article:37775&id

- الجابري، محمد عابد. أوهام الليبرالية الجديدة: هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ مناقشة المفاهيم،
http://www.iraqcp.org/fakri/0040908f4.htm

- الجميل، سيّار. الليبرالية القديمة والليبرالية الجديدة المعاني والمبادئ والمفاهيم، www.alitijahalakhr.com

• حجازي، أحمد. العولمة والتدفق المعلوماتي :الأبعاد الاجتماعية والآثار السلبية، www.arabcin.net/arabiaall/2005/2.html

• حرب، علي. عبادة الحداثة، http://www.assuaal.com/essies/essies.15.htm

• حلياني، إلياس. إله ليبرالي، http://www.ulinet.org/2news.htm

• الحمد، تركي. خواطر حول الليبرالية، http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=2495

- في الحديث عن الديمقراطية، http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=10295&article=404735

• دعدوش، أحمد. الليبراليون العرب، http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home.con&ContentId=289

• الدميني، علي. في ذكرى ٦ نوفمبر ما زالت المرأة تنظر ألينا بغضب، http://www.middleeasttransparent.com/old/texts/ali_aldumaini_6_november.htm

• راشد، عبد المجيد. آليات نظام العولمة، شبكة الإنترنت للعالم العربي. www.Amin.ovg/look/amin/article.tel/10/publication:7&nrissue:1&nrsection:20&article:37775&id

• الربيعي، فاضل. ندوة (المواطنة في ظل التعدّدية) - دار الفكر، دمشق: الاثنين٢٢/ ٤/ ٢٠٠٧، http://www.demokratiashaabia.com/site/content/show_news.php?suba&ction=showfull&id=1177975843&archive=&start_from=&ucat=2

• السامرائي، ماجد صالح، هل للفكر العربي الحديث من فلسفة؟ المشروع النهضوي العربي: بين تجديد الوعي الفكري... والتوجهات الليبرالية، مجلة الفكر السياسي، العدد٢١، السنة الثامنة، شتاء ٢٠٠٥، http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-013.htm

• السامرائي، محمد أحمد. العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن

العربي، www.wahdah.net/3awlama.html.

- الصباغ، محمود. الاختلاط: بين التسييس، وأزمة الفقه. جريدة الوطن السعودية: العدد: ٢٤٤٠ التاريخ: ٠٥/ ٠٦/ ٢٠٠٧ .

http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=2440&id=707&Rname=62

- تجاوز لمنطق الدولة. جريدة الوطن السعودية: العدد: ٢٤٦١ التاريخ: ٢٦/ ٠٦/ ٢٠٠٧ .

http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=2461&id=1033&Rname=62

- منع الاختلاط بين استحالة التأصيل والتوظيف الأيديولوجي. جريدة الوطن: العدد٢٤١٩،

http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=2419&id=426&Rname=62

- عبود، أميمه. مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد، في ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية، www.arabrenewal.com.

- عبود، سامح. الخصوصية الجماعية وحقوق الإنسان، http://www.geocities.com/cscruk/74.html

- عزت، هبة. الليبرالية ايدولوجيا مراوغه أفسدها رأس المال، www. Islamonline.net /Arabic/mafahem/2004/ 08/articleole.shtml

- فائق، محمد . حقوق الإنسان في عصر العولمة: رؤية عربية، www.ibn-rushd.org/arabic/m_fayek-arab.htm

- فياض، عامر حسن. أسئلة التعددية والتنوع في الفكر السياسي المعاصر، http://www.ahwazstudies.org/main/index.php?option=com_content&task=view&id=1218&Itemid=49&lang=AR

- قمبر، نالين. لماذا النهج اللبرالي الديمقراطي . www.Rekeftin.com/limazeelnhg.htm

• كامل، عبدا لعزيز. دعاة اللبرالية عقول مختلة.... أم ولاءات مختلة.
http://www.saaid.net/mktarat/almani/49.htm
• المحمود، محمد . أسلمة المرأة بين نموذجين،
http://www.alriyadh.com/2004/09/16/article13358.html
- الإسلام والتنوير،
http://www.alriyadh.com/2005/01/20/article12128.html
- الإسلام والتنوير (٢)،
http://www.alriyadh.com/2005/01/13/article11996.html
- الانفجار السكاني،
http://www.alriyadh.com/2003/07/17/article20480.html
- التقليد والحوار الناقد،
http://www.alriyadh.com/2005/08/11/article86746.html
- التقليدي ومعيار الخطأ والصواب (٢/ ٢)
http://www.alriyadh.com/2004/01/29/article17177.html
- الخديعة الكبرى،
http://www.alriyadh.com/2005/06/16/article72536.html
- الخطاب الثقافي والخطاب المضاد،
http://www.alriyadh.com/2005/04/21/article58313.html
- الديمقراطية في الوعي التقليدي،
http://www.alriyadh.com/2005/11/24/article110257.html
- الفردية في مجتمع امتثالي،
.http://www.alriyadh.com/2003/05/15/article21602.html
- القبيلة.. والوعي القبلي
http://www.alriyadh.com/2003/08/07/article20118.html
- المرأة بين الحضور والغياب،
http://www.alriyadh.com/2003/10/16/article18942.html
- المستقبل والخيار التنويري،
http://www.alriyadh.com/2004/12/30/article11753.html

-اليابان ليست نموذجا،
http://www.alriyadh.com/2004/05/13/article15391.html
- من العقل المتذكر إلى العقل المتفكر،
http://www.alriyadh.com/2003/06/26/article20839.html
-من النخبوي إلى الجماهيري،
http://www.alriyadh.com/2005/02/17/article39807.html
- من... وإلى الفلسفة
http://www.alriyadh.com/2003/09/18/article19420.html
- ويبقى الإنسان،
http://www.alriyadh.com/2003/04/17/article22112.htm
- أزمة دين أم أزمة نهضة؟
http://www.alriyadh.com/2004/05/27/article15166.html
- فـي القضـاء على الإرهـاب،
http://www.alriyadh.com/2004/03/11/article16442.html
- من التطرف إلى الإرهاب
http://www.alriyadh.com/2003/11/27/article18234.html
- من التطرف إلى الإرهاب (٢/ ٢)
http://www.alriyadh.com/2003/12/11/article17997.html
- المرأة والحداثة،
http://www.alriyadh.com/2005/04/28/article60146.html
- نحن والتعليم... إلى أين؟،
http://www.alriyadh.com/2005/03/10/article46232.html
- نحن.. والإنسان،
http://www.alriyadh.com/2005/05/12/article63656.html
- المحمود، المرأة والحداثة،
http://www.alriyadh.com/2005/04/28/article60146.html
- المرأة والإشكال الحضاري،
http://www.alriyadh.com/2004/05/20/article15265.html
- الأيديولوجي والفقه السياسي،
http://www.alriyadh.com/2005/07/07/article78137.html

• المزيني، حمزة. المنهج الخفي،

http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-07-07/first_page/first_page07.htm

- حدث سيكون له ما بعده،

http://www.almozainy.com/articles/event.htm

- خسائر ومكاسب،

http://www.almozainy.jeeran.com/losses_advantage.htm

• النوري، عباس . الليبرالية مفهوم يمكن تطبيقه،

http://www.aljeeran.net/wesima_articles/articles-20070411-67730.html

- http://www.menber-alhewar.com/index.php?action=pages&id=1
- http://egliberal.com
- www.muntdiatna.com

http://www.alminber.org/about.ph

- http://arabic.cnn.com/2006/kuwait.2006/6/25/kuwait.majorgroups
- http://www.almenber.com/system 2.asp .
- http://www.aldemokrati.org/ar-BH/25/Default.aspx
- http://www.almenber.com/system 2.asp .
- http://www.aldemokrati.org/ar-BH/25/Default.aspx

رابعاً: المصادر الأجنبية:

- Andrain, Charles F , foundation of comparative politics: a policy perspective, (Monterey: Ca , Brooks/Cole publishing company, 1983).
- Binder, Leonard, Islamic Liberalism: A Critique of Development, (Chicago: University of Chacago Press, 1988).
- Encyclopedia Britannia .(vol IX, 1972) Oxford learners dictionary :of current English (1974)
- Grigsby, Ellen, an introduction to political science: analyzing politics, Wasdorth pub co, August2001..
- Macridis, Roy , contemporary political ideologies: movements and regimes,(London: Scott, Foresman and company ,1989)>
- Starr. Paul Starr, Freedom's Power: The True Force of Liberalism, (New York: Basic Books, 2006).

❊ ❊ ❊

الفهرس

الموضوع | الصفحة

